

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات

"دراسة حالة الجزائر 2000-2017"

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

د. لشهب مسعود

إعداد الطالب:

بوعبسة حمزة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د. شرقرق سمير	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
د. لشهب مسعود	مقرا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
د. بلارو علي	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت-سكيكدة-

السنة الجامعية: 2018/2017

اهداء و شكر

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وهبني الصبر وحسن التدبير ونشكره على توفيقه

لإنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "لشبيب مسعود"

على النصائح التي أسداها والتوجيهات التي قدمها طوال مدة إنجاز

هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة مذكرتي

كما نشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا

العمل

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أمي وأبي حفظهما الله وأزعو عليهما

بالصحة والعافية

إلى سني في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء و الزملاء

المُلخَص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور سعر الصرف في تعديل اختلال رصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بآلية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات، اضافة الى التطرق للعلاقة التفاعلية بين سياسات الصرف المختلفة وميزان المدفوعات ودورها في اعادة التوازن له.

فمعظم الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تلجأ الى اتباع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و ذلك لإعادة التوازن ، الا أن هذه السياسة لم يكن لها الاثر الايجابي في حالة الجزائر، وقد أثبتت فشلها في معالجة ذلك الاختلال ، بحكم أن الجزائر تعتمد لمداخيل اقتصادها على مورد اساسي هو الاخر يمكن القول عنه أن أسعاره مضطربة باستمرار ما جعلها رهينة له و هو البترول.

كما خلصنا الى ضرورة توفير الظروف لنجاح السياسات سعر الصرف المختلفة في معالجة الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات و خصوصا الى ضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الاختلال.

Abstract :

The purpose of this study is to highlight the role of the exchange rate in adjusting the imbalance of the balance of payments by determining the different theoretical aspects of the exchange mechanism and balance of payments components, in addition to addressing the interactive relationship between different exchange policies and the balance of payments.

Most of the countries with a deficit in their balance of payments resort to the policy of reducing the external value of the national currency and to restore balance, but this policy did not have a positive impact in the case of Algeria, has proved to fail to address that imbalance, as Algeria depends on the income of its economy On a fundamental resource, the other can be said that its prices are constantly troubled, which made it hostage to it, which is oil.

It also concluded that the conditions for the success of the various exchange rate policies should be provided in order to address the imbalance, especially the need to diversify exports outside the hydrocarbons sector.

Keywords: exchange rate, balance of payments, imbalance.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر و تقدير
-	الإهداء
-	ملخص
II-I	فهرس المحتويات
IV- III	قائمة الجداول و الأشكال
أ- ز	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وصيغه
7	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له
14	المطلب الثالث: محددات اختيار نظام الصرف الملائم
22	المبحث الثاني: سياسة سعر الصرف و معالجة الاختلال الخارجي
22	المطلب الأول: مفهوم سياسات سعر الصرف و أهدافها
24	المطلب الثاني: سياسة تخفيض و رفع قيمة العملة و شروط نجاحها
29	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف و سياسات اخرى
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الاطار النظري لميزان المدفوعات ومعالجة اختلاله	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات
36	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و أهميته
42	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
48	المطلب الثالث: اختلال ميزان المدفوعات واسبابه
53	المبحث الثاني: طرق معالجة ميزان المدفوعات
53	المطلب الأول: مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج ميزان المدفوعات

66	المطلب الثاني: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق
71	المطلب الثالث: تدخل الدولة و علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
73	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري(2000-2017)
75	تمهيد
76	المبحث الأول: تطور سعر صرف الدينار و ميزان المدفوعات الجزائري(2000-2017)
76	المطلب الأول: تطور أنظمة صرف الدينار الجزائري
81	المطلب الثاني: تطور سياسة سعر صرف الدينار الجزائري
97	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2017)
100	المبحث الثاني: تغير سعر صرف الدينار الجزائري و تأثيره على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2017).
100	المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان التجاري (2000-2017)
105	المطلب الثاني: المطلب الثاني: سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على ميزان رأس المال (2000-2017)
114	المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان المدفوعات الكلي (2000-2017)
117	خلاصة الفصل
122-119	الخاتمة
130-124	قائمة المراجع
-	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	هيكمل ميزان المدفوعات الدولية	(1-2)
79	تطور سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر	(1-3)
93	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	(2-3)
97	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2017)	(3-3)
101	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	(4-3)
107	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و الدينار خلال الفترة (2000-2017)	(5-3)
111	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2017)	(6-3)
114	تطور بنود ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2017).	(7-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	أثر منحني ز	(1-1)
94	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2017-2000)	(1-3)
98	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2017).	(2-3)
108	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و الدينار خلال الفترة (2017-2000)	(3-3)
112	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2017-2000)	(4-3)
114	تطور ميزان المدفوعات و الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2017)	(2-3)

مقدمة

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم، مستفيدة من التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية، التي تسهل المبادلات التجارية و المالية بين الدول. ترتب عن قيام هذه العلاقات و التبادل بين الدول إلى ارتباطها ببعضها بعلاقات دائنة و مدينة. لذلك فمن أهم المشكلات التي تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل و الخارج خاصة بعد انهيار نظام بريتون وودز و اتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها مشكلة العلاقة بين العملات الوطنية و العملات الأجنبية و طرق تنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يجب دفعها للخارج وما على العالم الخارجي دفعه لهذه الدولة و نظرا لتأثير قوى سوق العملات على مدفوعات الدولة للخارج و متحصلاتها منه فإن هناك علاقة بين توازن المدفوعات و قوى هذه السوق أي أن هناك علاقة بين سعر الصرف و التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية و الخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات، و الجزائر باعتبارها بلد نامي عان اقتصادها من أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، تؤكد من خلالها بلوغ نموذج التنمية الاقتصادية خلال عقدين من الزمن محدوديته، مما استوجب إصلاحات جذرية على الصعيد الداخلي و الخارجي، أي أن الإجراءات المتبعة استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي و كان لابد أن تتبعها إجراءات التحقيق التوازن على مستوى الخارجي لذا كانت سياسة تخفيض العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار و ظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو و تقلبات صرفها مقابل الدينار من جهة و مقابل الدولار من جهة أخرى أدى الى تفاقم حدة اختلال توازن ميزان المدفوعات نظرا لطبيعة بنية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات النفط المسعرة بالدولار الأمريكي بينما يتم تسوية قيمة غالبية الواردات بالعملة الأوروبية اليورو باعتبار أن أغلب الواردات تأتي من منطقة اليورو.

❖ إشكالية الدراسة:

أن الإشكالية التي يعالجها هذا البحث يمكن صياغتها في سؤال أساسي هو:

هل لسعر الصرف الدينار دور في تعديل ميزان المدفوعات الجزائري؟

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟
- هل سعر الصرف كافي لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؟
- كيف يمكن استعمال سعر الصرف الدينار الجزائري في تعديل ميزان المدفوعات؟

❖ فرضيات الدراسة:

- يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالاختلال أو التوازن.
- يتوقف نجاح سياسة سعر الصرف كوسيلة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري على هيكل الصادرات و الواردات.
- يمكن استعمال سعر صرف الدينار الجزائري كأداة فعالة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض العملة المحلية.

❖ أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف و ميزان المدفوعات أو دراسة سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات، حيث يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، و النتائج التي يمكن أن تتجم عن إهمال وضعيته من مشاكل تعيق السير الحسن للاقتصاد خاصة في البلدان المتخلفة التي تتميز موازين مدفوعاتها اختلالات كبيرة.

كما أن سعر الصرف حضي هو الآخر باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها النقدية و في البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات و الحد من الواردات خاصة من قبل صندوق النقد الدولي لأنه يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصادات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و تكلفة الموارد المستوردة .

فضلا عن أن التقلبات العالمية في أسعار الصرف، خاصة بعد ظهور العملة الأوروبية اليورو التي أصبحت تنافس الدولار و تؤثر على اقتصاديات البلدان المرتبطة بالمنطقة من تم على توازنها الخارجية خاصة الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر .

❖ مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل المبررات و الدوافع الكامنة وراء اختيار الموضوع فيما يلي:

- الموضوع يندرج في اطار التخصص، فنحن مستهدفون أكثر من غيرنا بالتساؤلات فيما بين العلاقات الدولية.
- الحرص على دراسة و معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خصوصا مع تركيز الهيئات الدولية النقدية على سياسة تخفيض العملة كألية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و منها الجزائر خلال التسعينات، رغم عدم فعاليتها في العديد من الدول.
- معرفة أثار تغيرات أسعار الصرف العالمية و تأثيرها على رصيد ميزان المدفوعات الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.
- اهتمامي و ميولي إلى مواضيع المالية الدولية.

❖ أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة فهم و إدراك العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات و التي من خلالها يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تأثير على ميزان المدفوعات.
- محاولة معرفة مدى نجاح سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية النامية.
- محاولة تقويم أثار تخفيض العملة الوطنية الدينار على ميزان المدفوعات.
- محاولة دراسة تأثير التغيرات العالمية في أسعار الصرف و تأثيراتها على التوازن الخارجي الجزائري.

❖ أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث في بعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات الجزائرية و سعر صرف الدينار الجزائري.

كما اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع المراجع سواء كتب أو الأبحاث و الملتقيات و التقارير و المجالات المتخصصة في الموضوع، بالإضافة إلى بعض القوانين

❖ منهج الدراسة:

اعتمدت على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع و يتعلق الأمر ب:

- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية لسعر الصرف و ميزان المدفوعات و أوضاعه بالإضافة إلى دراسة سعر الصرف كآلية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات الدراسات و الوثائق و الإحصائيات والبيانات المختلفة.

- **المنهج التحليلي:** أما بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث فتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من خلاله تحليل الأوضاع الاقتصادية و المالية بالإضافة إلى تحليل آثار تقلبات في سعر الصرف الدينار على التوازن الخارجي.

❖ حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة دور سعر صرف دينار الجزائر في تعديل ميزان المدفوعات الجزائري و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة (2000-2017).

❖ الدراسات السابقة:

• الدراسة الأولى

سمية زيرار بعنوان "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 1970 - 2004" مذكرة ماجستير في الإقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، 2007. حيث تناولت هذه الدراسة بالتحليل و القياس موضوع تغير سعر الصرف و أثره على الميزان التجاري من خلال تقدير دالة الطلب الخارجي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات و دالة الحساب الجاري بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية و اختبارات التكامل المشترك و خلصت الدراسة في النهاية إلى أن الدخل المحلي و الدخل العالمي لم يكن لهما تأثير على الحساب الجاري كما أن إتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد يكون لها أثر إيجابي على الحساب الجاري من خلال زيادة الصادرات في المدى القصير فقط.

• الدراسة الثانية

قطاف لويزة : التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية والبنوك. وقد طرحت الطالبة في دراستها الاشكالية التالية إلى أي مدى تساهم التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر حيث تناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية للتجارة الخارجية ميزان المدفوعات وكذا واقع ميزان المدفوعات الجزائري من خلال دراسة وضعته بدءا بخصائصه إلى تطوره ووضعيته خلال اصلاحات التجارة الخارجية وخلصت الى ان تحسن ميزان المدفوعات مرهون بتحسن الميزان التجاري الذي بدوره مرهون بقطاع المحروقات.

• الدراسة الثالثة

دراسة Jarita Duasa سنة 2007 بعنوان ' محددات الميزان التجاري المالي : مقارنة إختبار الحدود النموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة .an ARDL bound testing approach. والتي تناول فيها دراسة العلاقة قصيرة المدى و طويلة المدى بين متغيرات الميزان التجاري و سعر الصرف الحقيقي و الدخل و عرض النقود في حالة دولة ماليزيا خلال الفترة 1974 – 2003 وإستعمل الباحث منهج الحدود التطوير نموذج إنحدار ذاتي للمتباطئات الموزعة، حيث توصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة بمروره على مختلف مراحل التقدير في هذا النموذج و ذلك بإختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وصياغة نموذج تصحيح الخطأ ثم وصولا إلى تحليل التباين و دوال الإستجابة الدفعية و هو ما قدم له إستدلالات واضحة بوجود علاقات طويلة المدى بين الميزان التجاري و الدخل و عرض النقود إلا أنها غابت في حالة سعر الصرف الحقيقي و هو ماشكل دلالة قوية على أن شرط مارشال - ليرنر غير محقق في حالة الإقتصاد المالي و عليه لا بد من إعادة النظر في كيفية التعاطي مع منهج الإستيعاب و المنهج النقدي لميزان المدفوعات .

هيكل الدراسة:

يحتوي البحث على ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي

الفصل الأول: الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء إلى ماهية سعر الصرف و أنواعه و كذا أنظمة الصرف المختلفة و أهم النظريات المحددة لسعر الصرف فضلا عن محددات اختيار نظام الصرف الملائم، وكذلك عرض المداخل المختلفة لمعالجة الاختلال الخارجي و أهم السياسات المتبعة لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية ميزان المدفوعات وهيكله و أوضاعه المختلفة بالإضافة إلى علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

أما الفصل الثالث: تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية لحالة الجزائر بشيء من التفصيل من خلال عرض التطورات المختلفة لنظام الصرف و سياسة الصرف و تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة و أخيرا تطرقنا الى دور سعر صرف الدينار الجزائري في التأثير على الهياكل الرئيسية في ميزان المدفوعات وعلى رصيد ميزان المدفوعات ككل.

الفصل الأول

تمهيد

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية ، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة تتمثل في كيفية قياس هذه القيم النقدية ، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها .

من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك ... الخ.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان ، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، و على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول الالمام بالجوانب المختلفة لسعر الصرف و على هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف و معالجة الاختلال الخارجي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل التضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وصيغته:

سيخصص هذا المطلب لتعريف سعر الصرف ، كما نقوم بذكر صيغته المختلفة.

أولاً: تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الوطنية¹.

كما يعرف أيضا على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة محلية للحصول على عملة أجنبية، وأيضا يعرف بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية².

ويعتبرها الاقتصادي: "حمدي عبد العظيم" أنها بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها على الدول المصدرة لهذه العملات ، وتعتبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية.

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السادسة، 2007 ، ص.9.

² - أسامة محمد الفولي ، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية. الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997، ص. 292.

إذن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق.

فهو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى.¹ نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية .

والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة مبادلة و أداة للتسوية بين المبادلات الدولية، و أهمل جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية، و يعرف أيضا على أنه " قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية المقدره بوحدات العملة الوطنية"² ، نلاحظ أن التعريف الثاني أضاف لأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الدولية. ولتسعير العملات الأجنبية توجد طريقتين للتسعير هما:

الطريقة الأولى:

طريقة التسعير الغير المباشر: تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس.³

الطريقة الثانية :

طريقة التسعير المباشر: وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير. نجد أن المتعاملون في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة أما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معا، فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتمد طريقة التسعير المباشر، أما إذا كان يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا إنجلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر⁴ ، حيث أن معظم دول العالم تستعمل

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية. الدار الجامعية، مصر، 2009 ، ص. 246.

² - محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي- ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره- منشأة المعارف، مصر، 2004، ص.17.

³ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص.196.

⁴ - مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي. دار غريب، مصر، 1997، ص ص.137 - 138.

طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك الجزائر، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 79.84 \text{ دينار جزائري}$$

مفهوم سعر الصرف الأجنبي: يمكن تعريف سعر الصرف بأنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة

عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، والتي تعتبر جوهر عملية صرف العملات. ويمكن القول أن سعر الصرف لعملة دولة ما هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بالتسعيرة المؤكدة، كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى ب " التسعيرة غير المؤكدة"¹ وعلى الرغم من أنه لا يوجد فرق بين التعريفين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني، لأنه يعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعاً تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني.²

ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين نوعين من أساليب الصرف، صرف اليدوي (مباشر) وصرف المسحوب (غير مباشر)، بالنسبة للصرف اليدوي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدأ بيد بين الصراف والمشتري، أما الصرف المسحوب تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة، والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة، ويلاحظ أن الصرف اليدوي نسبة استعماله ضئيلة إذا ما قورن بالصرف المسحوب.

ثانياً: صيغ سعر الصرف :

يتخذ سعر الصرف عدة صيغ نذكر منها:

1- سعر الصرف الاسمي:

يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية وبالتالي فهولا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية، نظراً لإهماله عنصر التضخم.

¹- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987، ص.31 .

²- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي -قضايا نقدية و مالية-. دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص.236 .

2- سعر الصرف الحقيقي:

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطهما بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية

وتمثل هذه العلاقة عن طريق الرموز تكون كالتالي:

$$TCR = TCN \times IP \text{ loc} / IP \text{ etr}$$

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس¹.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية... الخ² ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية³.

إن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتاً بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار. ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.

- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

¹ -Peyrard Josette, **risque de change**. librairie vuibert , paris , 1986, p. 70.

² -محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص.7.

³ -محمود حسن حسني، النظرية النقدية . مكتبة عين الشمس، مصر، 1995 ، ص.6.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له :

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف، فنظرا لأهمية اختيار نظام سعر الصرف قمنا بتناول مختلف أنظمة سعر الصرف و كذا النظريات المفسرة له.

أولاً: أنظمة سعر الصرف

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي و هي الأنظمة التي تعتمد على الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف ولسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أهمها :

1- نظام سعر الصرف الثابت :

لقد ساد هذا النظام لفترة طويلة متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل وفي صورة المسكوكات الذهبية و ذلك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ويعرف في مفهوم الواسع على أنه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو ...) إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي حدود دخول وخروج الذهب¹، إذ أن قاعدة الذهب الدولية، تتوفر على ثلاث شروط أساسية هي:²

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

¹- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات). الطبعة الاولى، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص ص.21-20.

²- محمد البشير بن محمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم. مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص.8.

- ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب، والعكس دون قيود.

- حرية تصدير الذهب واستيراده.

وفيما يخص أشكال التثبيت التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطى التعديل الثاني لقوانين صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف المناسب، مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي:¹

أ- تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة: إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالفترة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات وهو أسلوب اعتمده 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالبا بالدولار الأمريكي أو إحدى العملات الرئيسية، التي يتم من خلالها إرسال القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف العملة الوطنية.

ب- تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات: في العادة يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد، ويتحدد السعر على أساس حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال.

ج- المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي: يقصد به النظام النقدي الأوربي الذي يضم الدول الأوروبية التي عملت على توحيد عملتها في عملة موحدة هي الأورو، مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.

ولتحديد سعر الصرف الثابت، تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي، ووفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي) من واقع الظروف الاقتصادية التي تواجهها وعلاقتها الاقتصادية مع الخارج، بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية، وفي هذه الحالة النظام - سعر الصرف الرسمي - يكون له سعران للعملة سعر الشراء وسعر البيع، حيث يكون عادة سعر البيع يزيد بقليل عن سعر الشراء مقابل النفقات التي يتحملها البنك المركزي، وفي ظل قاعدة الذهب عادة ما يكون سعر الصرف ثابت،

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص. 115-116.

بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف لأن أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي.

2-:- نظام الصرف العائم (الحر أو المرن):

و يقصد به سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض و الطلب دون تدخل من البنك المركزي، أو هو ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض والطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى.¹

حيث يمكن تصنيف هذا النظام إلى نمطين كما يلي:²

أ- **التعويم المدار:** حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب و على أساس ميزان المدفوعات.

ب- **التعويم الحر:** و فيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعود أو هبوطا حسب قوى السوق، وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تكون قيادا و أبرز الأمثلة على ذلك النظام النقدي الأوروبي.

و لتحديد سعر الصرف وفق نظام الصرف العائم، فوفقا لهذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في كلا الاتجاهين و بالتالي فإن هذا النظام من سعر الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين، فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت، فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة، وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير، مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية.³

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، مرجع سبق ذكره ، ص.91.

² - منير إبراهيم هندي، الذكر الحديث في إدارة المخاطر في الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات. الجزء الثاني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص.310 .

³ - موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى و ياسر المومني، التمويل الدولي. دار صفاء للنشر والتوزيع، المطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص.43.

3: نظام الرقابة على الصرف :

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للمصالح الوطنية و ذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج وعليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد و الموارد التي تسمح بالدفع و هذه الرقابة تخص كل التدفقات المالية بين البلد المعني و بقية العالم.

و يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية من خلال الوسائل

التالية:¹

- ✓ جوهر نظام الرقابة على الصرف يكمن في توزيع كمية التي تحصل عليها الدول من الصرف الأجنبي طبقاً لأولويات التي تضعها السلطات النقدية.
- ✓ تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي بين بلدان العالم المختلفة عن طريق تفضيل الاستيراد من بعض الدول على دول أخرى .

ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف نذكر اهمها: نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية الارصدة، نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)، نظرية كفاءة السوق، نظرية ماندل _ فلمنغ في تحديد أسعار الصرف.و سنتناول كل حدا بالتفصيل.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج ، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة.²

¹ - أحمد فريد مصطفى، اقتصاد التقني والمصرفي. مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009، ص ص.392- 393 .

² - موسى سعيد مطر شقير، نوري موسى و ياسر المومني، مرجع سبق ذكره، ص 98.

تتلخص نظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها المطلق في قانون السعر الوحيد الذي يفترض أن سعر سلعة قابلة للتبادل هو نفسه في مختلف الدول، فعلى سبيل المثال تكلفة شراء سلع ما في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة ، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تتخفيض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة¹، أما حيثيات نظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها المطلق فهي تعتبر إن سعر الصرف التوازني يتحدد وفقاً للنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي كما يلي:

$$S(0) = \frac{PN}{PE}$$

S0 : سعر الصرف التوازني

PN : المستوى العام للأسعار في البلد المعني (المحلي).

PE : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة :

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لا يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الأجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة²، هذه الطريقة تعتبر مهمة لأنها تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.

إذن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

i : معدل الفائدة المحلي.

$$Sa = \frac{S - S_0}{S_0} \text{ مع } Sa = i - i^*$$

i* : معدل الفائدة السائد في البلد الأجنبي

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.118.

² - موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى و ياسر المومني، مرجع سبق ذكره، ص.101.

sa : الفرق المرتقب لسعر الصرف.

S0 : معدل الصرف العاجل.

S : معدل الصرف الآجل .

3- النظرية الكمية :

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقية العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار والى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الإستيراد و تخفيض الصادرات و يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.¹

4- نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات) :

ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، و يحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.²

ويلزم للوصول بهذه النظرية إلى تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هي:

✓ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكنة، وأثار التغيرات الدولية في النتائج و التوظف في الأجل القصير.

✓ تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن في حالة الاضطرابات الطارئة.

✓ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

¹ - محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض المتغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الاسهم. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2007- 2008، ص.11.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص.ص.123 - 124.

5- نظرية كفاءة السوق:¹

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم ... إلخ، و في السوق كفاء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية و الآجلة .

- تكاليف المعاملات ضعيفة .

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقد) .

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب .

6- نظرية ماندل _ فلمنج في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 و روبرت ماندل 1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.²

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا و ظاهريا، وحتى يتحقق التوازن لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

¹ - موسى لطلو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص.105.

² - كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية، بنوك نقود، جامعة البليدة الجزائر، 2006، ص.20.

المطلب الثالث :محددات اختيار نظام الصرف الملائم:

أصبح اختيار نظام الصرف الملائم لاقتصاد لأية دولة من أكثر القرارات تعقيدا، وهو ما دفع بالاقتصاديين إلى البحث عن أهم المحددات التي من خلالها يمكن تفضيل نظام صرف معين عن نظام صرف آخر. ومن هذا المنظور، ظهرت خمس مقاربات أساسية يعتمد عليها في تحليل محددات اختيار نظام الصرف.

أولا- المقاربة الهيكلية (المناطق النقدية المثلى) :

تم تطوير هذه المقاربة من طرف ماندل، ماكينون ثم كينين خلال سنوات 1960 ، وهي تعتمد على المحددات الهيكلية لنظام الصرف وبالخصوص حركية عوامل الإنتاج، درجة التكامل التجاري وتوزيع الإنتاج، وذلك بدراسة العلاقة "دولة-عملة"¹

المنطقة النقدية المثلى² هي مكان جغرافي يتميز بنظام صرف ثابت لمبادلاته الداخلية ونظام صرف مرن لمبادلاته الخارجية. يمكن أن تتم المدفوعات في داخل المنطقة، إما بعملة موحدة وإما بالعديد من العملات حيث تكون مثبتة فيما بينها، بينما سعر الصرف يتذبذب مع العملات الأخرى³ وهو ما يعني أن منطقة العملة المثلى تستطيع أن توافق إما دولة (يكون هناك توافق بين الفضاء السياسي والفضاء النقدي) أو منطقة (مجموعة من الدول).

تم تطوير مفهوم المنطقة النقدية المثلى في إطار النقاش حول أهمية نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن، والأساس الذي تستند إليه نظرية المنطقة النقدية المثلى هو أن الاختيار بين نظام الصرف المرن والثابت لا يجب أن يتم بمعزل عن الخصائص الاقتصادية للدول المعنية. تتحدد خاصية المثالية بالنسبة للمنطقة النقدية من خلال الحفاظ على التوازن الداخلي والمتمثل في التوفيق بين التضخم والبطالة والتوازن الخارجي الذي يعني توازن المدفوعات بين نواحي المنطقة مع الخارج. وعليه يمكن تعريف المنطقة النقدية المثلى أيضا على أنها المنطقة التي توفر عمليات التكيف كفاءة مع استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية.⁴ ويمكن لتكوين وحدة نقدية أن يأخذ شكلين:⁵

¹ - Jean-Pierre ALLEGRET, *Les régimes de change dans les marchés émergents*. Vuibert, paris, 2005, , p 26.

² - هناك من يسميها المناطق النقدية المثلى أو منطقة العملة المثلى و كلاهما مصطلحين لنفس المعنى.

³ - Naziha FAKHRI, *L'impact de l'interdépendance entre pays sur le choix de régime de change : le cas des pays de Maghreb.*, Université de la Méditerranée, CEFI-CNRS, (2003) , p.04.

⁴ -جون هادسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية. دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص.599.

⁵ -Jean-Pierre ALLEGRET, op cit, pp.26-27.

- تبني دول الاتحاد عملة وطنية لدولة أخرى، وهو الحال بالنسبة للدولرة مثلا؛

- خلق عملة موحدة على المستوى الإقليمي، وهو الحال بالنسبة لتبني الأورو سنة 1999.

تتعلق مقاييس منطقة العملة المثلى بتحليل "منافع - تكاليف" تبني الوحدة النقدية. من هذا المنظور يمكن أن تكون نظرية المناطق النقدية المثلى مقارنة تحاول مواجهة مكاسب الاقتصاد الجزئي المتحصل عليها من طرف تثبيت أسعار الصرف (إقصاء تكاليف المعاملات داخل الاتحاد، انخفاض عدم التأكد المرتبط بتذبذبات معدلات الصرف، توسيع الآثار الخارجية الايجابية) مع التكاليف الناتجة من الانضمام للاتحاد النقدي (التخلي عن سعر الصرف كأداة استقرار الأداء وخسارة الاستقلالية النقدية).

يتقلص المكسب المتعلق بالسياسة النقدية المستقلة كلما كان الاقتصاد مفتوح جدا على العالم الخارجي، خاصة في حالة ما إذا كانت هناك درجة كبيرة من تكامل الاقتصاد المعني مع جيرانه وتظهر في هذه الحالة العديد من ميكانيزمات التعديل التي تستطيع أن تلعب دور مهم ولعل أهمها:

1- حركية عوامل الإنتاج (ماندل 1961) :

طرح ماندل سنة 1961 معيار درجة حركية عوامل الإنتاج فيما بين دول الاتحاد النقدي كميكانيزم بديل لسعر الصرف. ذلك أنه عند تشكيل اتحاد نقدي، فإن سعر الصرف سوف لن يلعب دور المعدل، أي أنه لن يصبح أداة للسياسة الاقتصادية. وعليه فإن حركية عوامل الإنتاج، وبالخصوص عامل العمل (حركة الأشخاص) سوف يشكل ميكانيزم طبيعي يسمح بعودة التوازن المبدئي بعد صدمة اضطرابية. هكذا، إذا أصابت صدمة غير متماثلة (داخلية أو خارجية) اقتصاديين مرتبطين بإجراء الاندماج وفي غياب سعر الصرف كميكانيزم مصحح، فلا يتم التعديل إلا بوجود حركية قوية لرؤوس الأموال واليد العاملة و/أو مرونة قوية للأسعار والأجور. وفي حالة ضعف حركية عوامل الإنتاج وجمود الأجور فسوف تتعرض الدول لصعوبات كبيرة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية وبالتالي سوف تكون خسارة أداة سعر الصرف في هذه الحالة مكلفة للغاية .

2- درجة الاندماج التجاري (ماكينون 1963) :

طور ماكينون (1963) الإسهام الأساسي الثاني للمناطق النقدية المثلى بإدخال معيار الانفتاح الاقتصادي للدولة، الذي يعني نصيب السلع القابلة للإتجار من الناتج الإجمالي، أو بطريقة أخرى معدل السلع القابلة للإتجار (للمبادلة) على السلع غير القابلة للإتجار (للمبادلة) ، حيث إذا ازدادت الأولى عن

الثانية يكون الاقتصاد أكثر انفتاحا، والعكس صحيح.¹ وبالتالي لا تقتصر العوامل المؤثرة على حجم وتكوين منطقة العملة المثلى على مدى حركة عوامل الإنتاج فقط، وإنما كلما ازداد حجم قطاع التجارة الخارجية كلما ازدادت معه مصلحة الدولة في تشكيل منطقة عملة مع شركائها التجاريين بدلا من الحفاظ على عملات مختلفة بأسعار صرف مرنة.

إن من بين الإيجابيات الأساسية في تثبيت سعر الصرف المتعلق بالاتحاد النقدي هو تقليص تكاليف المعاملات وخطر الصرف، وباعتبار التجارة الخارجية تشكل جزء مهم من الناتج الإجمالي للدولة ومن دخلها فإن تقليص تذبذبات سعر الصرف سوف ينجر عنه تقليص تذبذبات ناتجها ودخلها، ومن هنا تكون فكرة استقلالية السياسة النقدية أقل أهمية عندما تكون درجة الاندماج الدولي كبيرة. بمعنى آخر، فإن التكاليف المتعلقة بالتخلي عن سعر الصرف كأداة في السياسة الاقتصادية تخفض بدلالة درجة انفتاح الاقتصاديات، ولأهمية مبادلاتها المشتركة.

3- تنوع الإنتاج (كينين 1969) :

ركز كينين 1969 في نفس سياق الأعمال الأولية لماندل 1961 وماكينون 1963 ، على تخصص الاقتصاديات من خلال تنوع الإنتاج والاستهلاك كمييار آخر محدد لأمتلية المناطق النقدية. والفكرة التي يدافع عنها كينين 1969 هي أنه كلما كانت الاقتصاديات أقل تخصص والإنتاج أكثر تنوع، كلما كانت هذه الاقتصاديات أقل تعرض للصدمات.

تشكل الصدمات غير المتماثلة أثر سلبي على أنظمة الصرف الثابتة، وعليه تصبح قدرة الدولة المعرضة لصدمة سلبية غير متماثلة محدودة، ولا يمكن لها أن تعتمد على الدول الأخرى المرتبطة معها باتفاق صرف، لأن هذه الدول لا تحتوي على أية صدمة. وبالتالي، عندما تكون مجموعة من الدول في طريق إقامة اتحاد نقدي فمن المهم تقدير ظاهرة الصدمات الغير متماثلة والصدمات المتماثلة (الموحدة)، ويكون من الأمثل عدم تشكيل اتحاد نقدي في حالة الصدمات من النوع الأول². ويمكن فهم تحليل كينين 1969 على أن الدول التي تمتاز بتنوع في الإنتاج تستطيع بكل سهولة تبني أنظمة صرف ثابتة أو تندمج ضمن منطقة نقدية مثلى، لأن هذا التنوع في الإنتاج سوف يعوض أنظمة الصرف الثابتة في التصدي للصدمات.³

¹ -Mohamed Daly SFIA (2007), *Le choix du régime de change pour les économies émergentes*. paris,(2007), p.21.

² -1Jean-Pierre ALLEGRET,op cit, p.29.

³ -سي بول هالوود، رونارد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي. تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص.570.

ثانيا - طبيعة الصدمات:

يعتمد اختيار نظام الصرف حسب هذه المقاربة التي برزت سنوات 1970 على الاضطرابات التي تصيب الاقتصاد، ويكون النظام الأمثل حسب هذا المعيار ذلك النظام الذي يسمح بتدنية تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج الكلي، الاستهلاك أو المستوى العام للأسعار وهو ما يعني أن الاختيار يتعلق بطبيعة ومصدر الصدمات سواء صدمات خارجية أو داخلية، اسمية أو حقيقية ويتعلق أيضا بالخصائص الهيكلية للاقتصاد المعني. ويمكن اختصار ثلاث علاقات تربط بين طبيعة الصدمات واختيار نظام الصرف. إذا كانت الصدمات المسيطرة هي صدمات خارجية اسمية (نقدية) والتي تخرج من سيطرة سلطات الدولة، فإن نظام الصرف المرن هو النظام المفضل، حيث يكون الاقتصاد قادر على الرد بسرعة للاضطرابات الآتية من الخارج. وعليه، سوف يمثل نظام الصرف المرن متغير التعديل.¹

أما إذا كان الهدف هو استقرار النشاط، بينما الصدمات المسيطرة هي صدمات محلية اسمية، فإن نظام الصرف الثابت هو الأمثل²، ويكون الأكثر ملاءمة لأنه يسمح بأحسن تعديل نحو التوازن. ويمكن تمييز في هذه الحالة، الصدمات النقدية التي تكون عادة بسبب تغير طارئ (غير متوقع) في الكتلة النقدية المتداولة والتي تقود في العديد من الأحيان إلى تغيير سلوكيات الأعوان الاقتصاديين بالنسبة لحيازة النقود المحلية، والصدمات المرتبطة بالإفناق والتي تكون عادة بسبب تغير في الامتصاص الداخلي الراجع إلى تعديل أحد المكونات التالية: الاستهلاك، الاستثمار أو الإفناق العمومي.

حيث يؤدي ارتفاع حيازة النقود المحلية إلى ارتفاع معدل الفائدة الذي بدوره لا يشجع الاستثمارات ويقلص بذلك الإنتاج المحلي. وبالمقابل فإن تحسين حساب عمليات رؤوس الأموال بسبب دخول رؤوس الأموال والحساب الجاري نتيجة انخفاض النفقات الداخلية وانخفاض الطلب على السلع المستوردة سوف يمتن الميزان الكلي للدولة ويجعل من معدل الصرف يتجه نحو الارتفاع في قيمته.

ولتجنب مثل هذا الارتفاع يتدخل البنك المركزي من خلال بيع العملة المحلية وزيادة الكتلة النقدية وتعقيم فائض الطلب الذي يسمح بانخفاض معدلات الفائدة لمستواه الأول.³ وعلى العكس من ذلك، فإن كل توسع نقدي سوف يترجم باختلال المدفوعات الجارية الذي يهدد ثبات سعر الصرف، فيتدخل البنك المركزي من أجل مساندة العملة المحلية بهدف إرجاع عرض النقود لمستواه الأصلي.

¹ –Jean–Pierre ALLEGRET, op cit, p.33.

² –Laetitia RIPOLL, **Choix du régime de change : quelles nouvelles ?**. Université de Montpellier I, (2001),p.05.

³ – Mohamed Daly SFIA (2007), op cit, p.24.

وفي المقام الثالث والأخير، يكون النظام المرن مفضل، إذا كانت الصدمات المسيطرة هي صدمات حقيقية خارجية أو محلية مثل التكنولوجيا أو الإنتاجية ويمكن تمييز في هذه الحالة الصدمات المتعلقة بالمبادلات المرتبطة أساسا بالتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة بسبب الصادرات أو الواردات، والصدمات المرتبطة بحركات رؤوس أموال الدولة والتي تعود أساسا للتغيرات غير المتوقعة في حساب العمليات المالية كالخروج أو الدخول القوي لرؤوس الأموال بسبب الصدمة الحقيقية التي تكون نتيجة انخفاض إنتاجية العوامل مثلا. حيث يمكن في ظل نظام الصرف المرن، تعويض التغيرات بانخفاض قيمة العملة المحلية، وفي حالة تبني الدولة نظام صرف ثابت فسوف تكون مدة وتكلفة التعديل مرتفعة بسبب تخفيض الأسعار المحلية - وبالتالي الأجر الحقيقي - من طرف الحكومة لتعويض انخفاض الإنتاجية.

ثالثا - درجة التكامل مع الأسواق الدولية :

يعود أصل هذا الاتجاه إلى ما يعرف بالثلاثية المستحيلة لمندل و التي تنص على عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي المتمثلة في حرية حركة رأس المال و أسعار الصرف الثابتة و سياسة نقدية مستقلة¹، إذ يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القطب ، و يزداد الإقرار اليوم بأن الثلاثية المستحيلة هي السبب في انهيار و سقوط كل من قاعدة الذهب و نظام برنتن وودز ، و مع زيادة التكامل المالي الدولي فالخيار هو في الحقيقة بين الاستقلال النقدي و استقرار سعر الصرف .

رابعا - عدم توافق العملة:

لقد اهتمت الأدبيات بالفكرة التي مفادها أن عدم توافق العملة، يعتبر محدد الاختيار نظام سعر الصرف²، و طبقا لهذه الفكرة فإن الدول ذات المديونية الخارجية العالية يكون من الأفضل لها انتهاز أنظمة سعر الصرف الثابتة ، وذلك لأنه في حالة الانخفاض الكبير في قيمة العملة ، يترتب عليه الإضرار بميزانيات البنوك والشركات وذلك لأن جزء كبير من جانب الخصوم يكون بالعملة الأجنبية بينما الإيرادات تكون بالعملة المحلية مما قد يعرضها للإفلاس، ونتيجة لذلك أكد كالفو ورينهارت Calvo and Reinhart (2002) ، على أن بعض الدول بالرغم من إعلانها انتهاز نظام سعر الصرف المعوم، إلا أنها من الناحية الفعلية تطبق أنظمة سعر الصرف الثابتة ، وهذا ما يسمى بالخوف من التعويم ، وذلك نتيجة للأضرار الكبيرة التي قد تنتج عن عدم القدرة على سداد المديونيات بالعملات الأجنبية ، و زيادة خدمة الدين الأجنبي

¹ - موسى لحو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص. 138 .

² - Yeyati Eduardo Levy ; Federico Stuzengger ; Iliana Reggio, **ON Endogeneity of Exchange Rate Regimes.** Harvard University ,Faculty Research working paper series, (2006), pp.9-14.

و ذلك في حالة حدوث انخفاض كبير في قيمة العملة ، مما قد يفسر سبب تفضيل بعض الدول الاحتفاظ بسعر صرف عملتها داخل نطاق معين ، وفي معظم الأحيان يكون هذا النطاق ضيقا نسبيا.

خامسا: محددات أخرى لاختيار نظام صرف ملائم

إضافة إلى المعايير التي تطرقنا إليها سالفًا هناك معايير أخرى تعتمدها الدول في اختيار نظام سعر الصرف الأمثل والملائم والتي تتمثل في:

1- هجمات المضاربة

عملية المضاربة الهجومية على العملة المحلية تعني بيع العملة والأصول المحلية بغرض شراء عملات وأصول أجنبية وذلك بكميات كبيرة، توقعًا من المضاربين بأنه يمكن الحصول على ذات الكميات من العملة والأصول المحلية في المستقبل ولكن بتكلفة أقل.

ففي ظل تثبيت سعر الصرف وحرية التدفقات رؤوس الأموال، فإن أي إجراء من قبل الحكومة، كالتمويل بالعجز مثلا، من الممكن أن يهدد استمرار ذلك النظام سواء كان ذلك في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ففي الأجل القصير سيحاول الأفراد التخلص من الأصول والعملية المحلية واستبدالها بأصول وعملات أجنبية بكميات كبيرة، توقعًا منهم بانخفاض قيمة العملة المحلية ولكي تحافظ الدولة على ثبات سعر الصرف فإنها تلجأ إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية وبيع العملات الأجنبية مما قد يستنزف احتياطات الدولة من هذه العملات وعندما يصل مستوى هذه الاحتياطات إلى مستوى لا يمكن تجاوزه، فإن الدولة تكون مخيرة بين أمرين هما: إما القيام برفع سعر الفائدة القصيرة الأجل وإما التخلي عن نظام ثبات سعر الصرف، فإذا قررت الدولة التمسك بثبات سعر الصرف لتحقيق فوائد اجتماعية أو لزيادة مصداقيتها، فإنها ستضطر إلى رفع سعر الفائدة قصيرة الأجل وذلك بغرض تحقيق أمرين:

- محاولة الحد من التدفقات العكسية لرؤوس الأموال .

- محاولة الدفاع عن قيمة العملة ومواجهة المضاربة الهجومية .

ونظرا إلى أن المضاربين يقومون أحيانا بالاقتراض بالعملية المحلية وتحويل تلك القروض إلى عملات وأصول أجنبية، لذلك فإن رفع سعر الفائدة قد يحد من عملية المضاربة.

2- درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق المال الدولية

يقاس هذا المؤشر على أساس نسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي فكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من الأصول المالية الأجنبية كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم.

أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على مستوى الدولي وتفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأسمالية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.¹

3- تنوع هيكل الإنتاج والصادرات

كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج المحلي سواء من السلع الموجهة للسوق المحلية أو للتصدير، كلما قل تعرض الاقتصاد المحلي لصعوبات في ميزان المدفوعات، لذلك نقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، وإذا كان ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو حادث لغالبية الدول النامية المعرضة باستمرار للتقلب، فيكون من الملائم إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدر من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

4- الشركاء التجاريين

يمكن تجنب تلك التذبذبات التي تحدث في أسعار الصرف من خلال تركيبة العملات الأجنبية التي تقوم عليها الصادرات والواردات، فعندما يكون هيكل التجارة الخارجية يتكون من أكثر من عملة أجنبية فإن التغيير في أسعار الصرف من خلال العملات الكبرى يعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية نتيجة بعض العملات وانخفاض بعضها الآخر، ويتم تخفيض هذه الآثار من خلال اختيار سلة عملات مناسبة تعكس العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لتثبيت العملة الوطنية بها، أما إذا كانت تتعامل مع شريك تجاري واحد كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا فإنها تربط عملتها المحلية بالدولار أو تتعامل تجاريا بنسبة كبيرة مع دول الاتحاد الأوروبي فتقوم بربط عملتها المحلية باليورو.

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 384.

5- المتغيرات السياسية

اقتصرننا في تحليلنا للمتغيرات الاقتصادية والمتعلقة باختيار نظام الصرف على البنية الاقتصادية للدول وطبيعة الصدمات الاقتصادية دون أن نعرج على الاختيارات السياسية للحكومات، إلا أن ذلك لا يعني أنها ليست مهمة في تحديد نظام الصرف بل لها بالغ الأثر في ذلك، ومن خلال هذا العنصر سنحاول إبراز تأثيرات العوامل السياسية على اختيار نظام الصرف والتي يمكن حصرها في ما يلي:

أ- عدم الاستقرار السياسي: هناك ارتباط وثيق بين عدم الاستقرار السياسي ونظام الصرف المحتمل الذي ستتبناه الحكومة، مما يجعل الحكومة بين خيارين هما:

- إما تأكيد مصداقية عملتها وهذا باختيار نظام سعر صرف ثابت.
- وإما أن تؤكد حريتها وقدرتها على استخدام وسائل سياسية أخرى لتحقيق أهداف أوسع، وعليه اختيار نظام سعر الصرف المرن.

وحسب الدراسات السابقة على غرار دراسة Edwards سنة 1996، حيث اعتمد المؤلف على نموذج يحتوي على 63 دولة متطورة وسائرة في طريق النمو من أجل دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف المناسب، أثبت المؤلف أنه كلما زاد عدم الاستقرار السياسي ارتفعت كلفة اختيار نظام الصرف الثابت، ليخرج في الأخير بنتيجة أن عدم الاستقرار السياسي أدى في النهاية إلى انهيار نظام السعر الثابت والتخلي عنه، واعتماد النظام المرن.

ب - طبيعة النظام السياسي

الحكومات المنتخبة تتبع نظاما ديمقراطيا منذ أمد بعيد وعليه لم يكن لها مشكل اتجاه مرونة اختيار نظام السوق، بينما الدول السائرة في طريق النمو والدول الناشئة أصبحت فيها درجة ديمقراطية النظام السياسي هي التي تحدد القدرة على اختيار هذا المجال.

فالأنظمة الديكتاتورية تميل غالبا إلى تبني نظام ثابت مقارنة بالأنظمة الديمقراطية ويرجع ذلك إلى أنها تميل إلى فرض إجراءات التعديل والضببط التحكيمي، عكس الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد على حرية المنافسة والتغيير والاختيار السياسي وهو ما يؤكد العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف، ولعل الحساسية السياسية في المكسيك أكثر دليل والتي كانت وراء إحداث الأزمة الاقتصادية العميقة التي مرت بها الدولة أثناء السداسي الأول من سنة 1994.

المبحث الثاني : سياسة سعر الصرف و معالجة الاختلال الخارجي

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الاختلال الخارجي، حيث يعتبر سعر الصرف أداة أساسية في تحديد السياسات المختلفة لتنمية الاقتصادية و القضاء على الاختلال فيه، وتزيد أهميته نتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، فقد تطورت أنظمة الصرف لمواجهة تلك التغيرات ومع تطور الفكر الاقتصادي و ظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف و الاختلال الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم سياسات سعر الصرف و أهدافها

نتيجة ظهور الاختلالات في لموازن المدفوعات الدولية و الازمات المتتالية لاسعار صرف العملات وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي، اتبعت الدول وسائل مختلفة لتدعيم نقدها و تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أهم هذه الوسائل سياسات سعر الصرف المختلفة.

أولاً: مفهوم سياسات سعر الصرف:

لقد تنوع مفهوم سياسات سعر الصرف لكن كلهم ينصب في قالب واحد مفاده أن:

إن سياسة الصرف تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين.¹

فالأعوان الاقتصاديون خلال قيامهم بعلاقاتهم الخارجية يتعرضون لأخطار الصرف. هذا ما يعرف و كأنه إمكانية تحقيق خسارة في الصرف، وأيضا السلطات النقدية تحدد كهدف تأطير تقلبات سعر الصرف للحد من هذا الخطر.

زيادة على هذا، سياسة الصرف تعد كأداة لتقوية الاقتصاد عندما سعر الصرف يبتعد عن تعادل القوى الشرائية.

وبهذا تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار و الأسعار و التوازن الخارجي.

ومن الأساسي أن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين تستقل و تميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية.²

1-JACQUES MULLER, PASCAL VANOHOVE, CHRISTOPH VIPPEY, **economiemanuel et application**.

(2eme edition), dunod, Rares, 2000, p.119.

2 - JEAN PIERRE FAUGERE, **economie européen**. 2eme edition paris, 2002, p384..

إن محور سياسة الصرف حدد بالطبيعة النظامية النقدية الدولية وبالخصوص أنظمة الصرف، فسعر الصرف هو سلاح السياسة الاقتصادية المستعملة من طرف الدولة من أجل خدمة البلاد (المنفعة المحلية) لكن هذا السلاح يمكن أن يكون صعبا بشكل ما في لب المالية الكلية مما يؤدي بالدولة إلى اتخاذ استراتيجيات كالوحدة النقدية.¹

فتعد سياسة أسعار الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف غدارة الاقتصاد الوطني و دعم نموه و الحد من الخلل في توازناته.²

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها و أدواتها فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها³ :

1-مقاومة التضخم:

إن انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات فهو ناتج عن تحسن سعر الصرف ، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم ، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط ، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها. وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية . وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 م.

2-تخصيص الموارد:

يتم تحويل الموارد إلى قطع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) عن طريق سعر الصرف الحقيقي باعتبارها يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية .وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها .ويزيد عدد السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال وإرادات) والسلع التي يمكن تصديرها كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصر العمل و رأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للإستيراد.

¹ – DOMINIQUE PLIHON, **le taux de change**. 3 Emme Edition, paris, 2001.

² – محمود حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص.05 .

³ – عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص. 131 .

3- توزيع الدخل:

يلعب سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية ، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة الشرائية التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها وبهذا تقلص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية... الخ.

4- تنمية الصناعة المحلية:

من اجل تشجيع الصناعة الوطنية، يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف ففي سنة 1984 م قام البنك الفدرالي الألماني بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية. كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض حماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات.

وما بين 1970-1990 و تحت ضغط الو. م. الأمريكية، غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا إن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

المطلب الثاني : سياسة تخفيض و رفع قيمة العملة وشروط نجاحها.

كثيرا ما تلجأ الدول الى انتهاج سياسة تخفيض او الرفع في قيمة العملة كوسيلة للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها و خصوصا مشكلة ميزان التجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات بصفة عامة .

أولا- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:¹ هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات وبهذا المعنى

¹ - بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011، ص.70.

يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية المقومة بالعملة الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية.

وأما مصطلح انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم.

1- أسباب تخفيض قيمة العملة: هناك عدة أسباب تدفع بالسلطات النقدية لتخفيض قيمة العملة منها:¹

- عالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.
- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- قد يهدف التخفيض إلى زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.
- حماية الصناعات الناشئة بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
- يقصد التخفيض أحيانا أخرى زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

2- شروط نجاح سياسة التخفيض² :

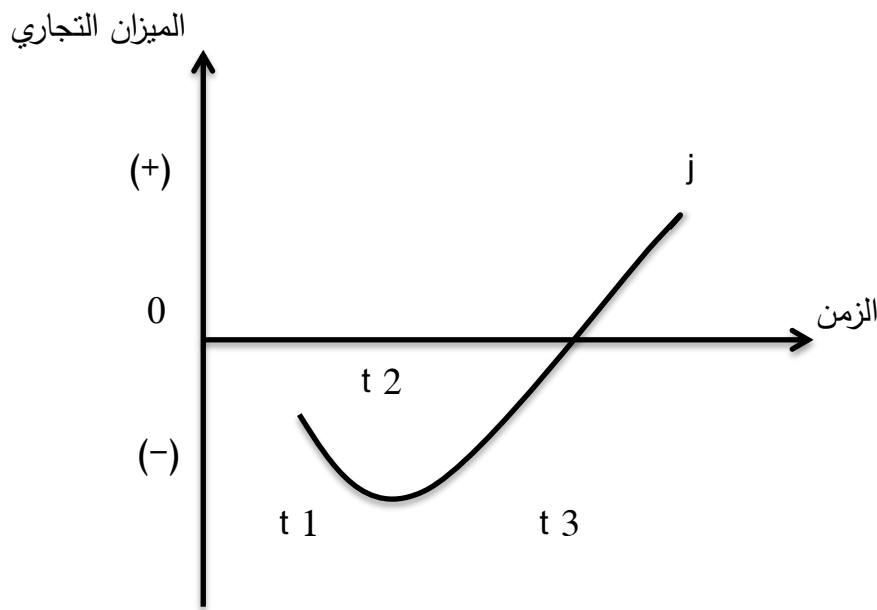
- اتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولية بقدر كاف من المرونة (تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة).
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.
- توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية.
- الاستجابة لشرط مارشال - ليرنر أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح 1 .
- $em + ém > 1$ وتشير التقديرات التجريبية في مرونة الأسعار للتجارة الدولية إلى أنه وفقا لشرط مارشال - ليرنر فإن تخفيض قيمة العملة في كثير من الأحيان يعمل على تحسين الميزان التجاري ومع ذلك هناك

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة الأزارطة ، مصر، 2005، ص.293.

² - بلعوز علي، محمدي الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد. دار الخلدونية، الجزائر، 2008 ، ص.96.

مسار زمني بين التغيرات في أسعار الصرف و تأثيرها النهائي على التجارة الحقيقية ويعرف هذا التأثير غير الموتي لتخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري باسم "أثر المنحنى" j ينص على أنه في أعقاب تخفيض قيمة العملة قد يسوء الميزان التجاري فعلا ثم يتحسن فيما بعد ويرجع ذلك إلى عدم استيفاء شرط مارشال - ليرنر في المدى القصير لكنه يعود ليتحقق في المدى الطويل ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أثر منحنى j



المصدر: سي بول هالوود و رونالد ماكدونالدز، **النقود والتمويل الدولي**، تعريب د. محمود حسن حسني ، ص.22 .

في الوقت t_1 الميزان التجاري في حالة العجز واتخذ قرار لتصحيح ذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة في الفترة التالية مباشرة لتخفيض قيمة العملة يتدهور الميزان التجاري ، ليسجل أكبر عجز له في الوقت ومع مرور الوقت تزداد المرونة t_2 وحالما يتم استيفاء شرط مارشال يبدأ الميزان التجاري في التحسن وفي الوقت t_3 يتم القضاء على العجز ، ويتبع ذلك بتحقيق فائض في الميزان التجاري، ويرجع التأخر في استجابة الميزان التجاري لتخفيض قيمة العملة إلى الأسباب التالية:¹

- الاعتراف متأخرا بتغيير الظروف التنافسية.

¹ - Robert CARBAUGH, **International Economics** Op -cit P. 452.

- القرار المتأخر بتشكيل ارتباطات تجارية جديدة و وضع أوامر جديدة.
- تأخر التسليم بين وقت وضع أوامر جديدة و تأثيرها على تدفقات التجارة.
- الاستبدال المتأخر في استخدام المخزون حتى تنفذ الآليات القديمة قبل أن توضع أوامر جديدة.
- التأخر في انتاج السلع التي زاد الطلب عليها.

3- آثار سياسة التخفيض:

- قد تساهم هذه السياسة في إضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه نحو التصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادرات الدولة في الأسواق العالمية.
- لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في عملتهم المحلية.
- انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.
- ظهور المضاربات التجارية وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع.
- عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الخارجية المعبر عنه بالعملة المحلية.
- يحدث آثارا تضخمية كبيرة وتضر بأصحاب الدخل الثابتة.

4- فعالية التخفيض في الدول النامية:

- إن طبيعة البنيان الاقتصادي للدول النامية يحول دون توفير شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة:
- تغيير معتبر في الأسعار النسبية وبالتالي في كميات السلع والخدمات الموجهة إلى الخارج ومنه استعادة توازن الميزان التجاري.
- خفض الطلب الكلي الذي يتجاوز في الكثير من الأحيان العرض المتاح مما يسبب اختلالات داخلية وخارجية.
- إعادة تخصيص المداخيل من خلال تغيير الأسعار النسبية الداخلية التي تعمل على توجيه عوامل الإنتاج إلى قطاع التجارة الدولية (قطاع التصدير وقطاع إحلال الواردات)¹.
- وخلاصة القول أن لمشكلة تخفيض سعر العملة الوطنية جوانب متشعبة وآثارا متعددة ومتباينة، تتداخل فيها النواحي السلبية.

¹ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص. 201 .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتقاد بأن التخفيض هو وسيلة لتحسين ميزان المدفوعات، هو اعتقاد خاطئ . فالتخفيض يمكن أن يمهد السبيل فحسب لمثل هذا التحسن أما تحقيق التحسن فيتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة لتخفيض سعر العملة الوطنية، كالسياسة الائتمانية والاستثمارية واتجاه الأجور والأسعار والنفقات العامة ... الخ.

ثانيا: سياسة رفع قيمة العملة

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي .

1- مفهوم سياسة رفع قيمة العملة:

إن عملية رفع قيمة العملة هي عملية معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة حيث تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة.¹

وتهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبيا، يمثل فعليا بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية ، إضافة إلى ما تقدم إن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.²

أما مصطلح ارتفاع العملة فهو يشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى ولاشك أن العوامل المؤدية إلى رفع قيمة العملة ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة التي أشرنا لها آنفا.

2- أسباب رفع قيمة العملة:

من أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملة هي:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات.

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي. دار المجدلوي،الأردن،1999، ص.154.

² - وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص.293.

- لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية، كما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات؛¹
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت ألمانيا و اليابان حينما رفعتا قيمة عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.²
- ويمكننا القول في الأخير أن رفع قيمة العملة الوطنية هو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية ، وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية.

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف و السياسات الاخرى.

ان الازمة الاقتصادية في الثلاثينيات كانت وراء الأخذ بنظام الرقابة على الصرف لدى الكثير من الدول و ذلك بعد عدم نجاح الوسائل الاخرى في علاج موازين مدفوعات مختلف الدول.

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف:

الرقابة على الصرف جزء لا يتجزأ من سياسات التخطيط الاقتصادي فوضع خطة اقتصادية تتطلب إحكام الرقابة على الصرف الأجنبي.

1- الرقابة على الصرف الأجنبي:

هي ذلك الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية ، فلا يتيح للمتعاملين حرية التصرف به بل تفرض إجراءات تقييدية بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج، وفي بداية الأمر كان نظام الرقابة يهدف إلى تحقيق ثبات واستقرار أسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية لكن مع حصول أغلب الدول على استقلالها ومحاولاتها في إرساء التنمية الاقتصادية من خلال النظام الشامل ، عمدت إلى اتخاذ نظام الرقابة باعتباره وسيلة من وسائل السياسة النقدية ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى:

- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المهددة بالتدهور في الأسواق الخارجية باعتبار أن تقلبات سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذلك رؤوس الأموال.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياطات الصرف.

¹ - عطاء الله بن طيرش، أثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر. المركز الجامعي غرداية، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، 2011، ص. 71 .

² - عرفان تقي الحسني ، ص ص. 154-155.

- حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية وترقيتها من خلال الامتناع مثلا عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتجة محليا أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن العادي.
- تحصيل موارد مالية إضافية.
- حماية الاقتصاد الوطني من انعكاسات الاقتصاد العالمي.

2- تقنيات الرقابة على الصرف:

- **اتفاقية المقايضة:** تتم من خلال قيام الدولة باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى دون أن يترتب على ذلك أي تحرك نقدي.
- **اتفاقية الدفع:** هي عبارة عن اتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة على أساس سعر صرف محدد وثابت.
- **اتفاقيات القائمة في إطار المبادلات التجارية الثنائية:** تتفق مجموعة من البلدان على منع وضع قائمة من السلع التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد.
- **نظام سعر الصرف الموحد:** يتم تحديده إداريا رسميا يوميا من طرف السلطات النقدية على أساس السعر الحقيقي لكن بالزيادة قصد تشجيع الصادرات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والحد من الواردات.
- **سعر الصرف المتعدد:** تعتمد الكثير من الدول النامية سعر صرف متعدد وذلك لتخفيف أثر التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية على الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات من خلال توجيه التجارة الخارجية.

3- آثار الرقابة على الصرف:¹

- تقف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية وذلك من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد.
- تعرقل حرية تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهو ما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم الأمر الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية.
- يؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية كما تساعد على ظهور سوق صرف موازية.

¹- بريري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص.70.

- يؤدي نظام الرقابة على الصرف إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال سوء توزيع الموارد الإنتاجية والاستهلاكية

ثانيا: سياسة مال موازنة الصرف:

ان سياسة مال موازنة الصرف من السياسات التي تتبعها بعض الدول لتعديل اختلال ميزان المدفوعات.

1- تعريف سياسة مال موازنة سعر الصرف:

تحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت بإتباع سياسة موازنة سعر الصرف وذلك بأن تكون الحكومة رصيذا رسميا من الدولارات يتم التصرف فيه بالبيع والشراء، فإذا زاد الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمي أما إذا انخفض الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق حدين حد أقصى مثلا: 85 دينار وحد أدنى: 65 دينار للدولار¹.

فقد أنشأت إنجلترا عام 1932 وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 ما سمي بمال موازنة الصرف تحتاجه السلطات النقدية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات في سعر الصرف.

2- شروط نجاح سياسة مال موازنة الصرف:

- ضرورة توافر رصيد كافي لدى الحكومة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف.

- في حالة زيادة الطلب على الدولار مثلا تقوم الحكومة ببيع كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى.

- في حالة انخفاض الطلب على الدولار تقوم الحكومة بشراء كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الانخفاض عن الحد الأدنى؛

- إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع الحكومة، وهذا دليل نجاح الحكومة، وهنا يظل احتياطي الدولار في حالة استقرار نسبي، إذ يتغير احتياطي الدولار زيادة أو نقصا في حدود معقولة.

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية. الطبعة الأولى، المعمورة، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2009 ، ص ص. 232-233.

- أما إذا أخطأت الحكومة في تقدير سعر الصرف الذي ينبغي المحافظة عليه وحددت سعر الصرف الحر أعلى بكثير أو أقل بكثير مما تقرره ظروف العرض والطلب فإنها ستواجه تقلبات شديدة في احتياطي العملة الأجنبية.

ثالثا: سياسة استخدام احتياطات الصرف .

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بخفيض العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقوم السلطات النقدية بالتقلبات الحادة في سعر عملتها ويمكن أن لا تكفيها احتياطاتها من الصرف الأجنبي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

رابعا: سياسة استخدام سعر الفائدة .

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسية سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر اخبار العملة. "فالبنوك المركزية يمكنها باستخدام سياسة سعر الفائدة تحقيق أهداف الصرف"¹. "فاستخدام أسعار الفائدة أصبحت مهمة من أجل جلب حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات أكثر ربحا"². "فالمستثمرون الأجانب في المنطقة النقدية يحولون عملاتهم بالأورو مثلا الذي يحقق ارتفاع الطلب على هذه الأخيرة ومنه ارتفاع سعر الصرف"³.

فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيفات حيث أنه يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج المحلية ، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها. و فيما يتعلق بالعملات الضعيفة، فإن السلطات النقدية عليها أن تطبق بصفة عامة سياسة سعر الفائدة مرتفع إلى أن تعوض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها.

ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرق أضعف من المارك الألماني، اعتمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية. فحاليا الرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية.

¹ – Dominique Philon, **Le taux de change**. op cit, p. 96.

² – J. Longatte, P. Vanrove, C. Viprey, **économie générale express**. 3ème édition, Dunod, Paris, 2002,p.118.

³ – J. Longatte, **économie générale**.Dunod, Paris, 2001, p. 386.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل يمكننا استخلاص النتائج التالية:

سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فالتغير في القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتجات البلد وبالتالي صادراته و وارداته .

فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك على التضخم و العمالة ، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف .

كما أن نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب و وانتهت اليوم إلى نظام الصرف العائم ، الذي اتجهت معظم البلدان على تبنيه ، والتخلي على نظام الرقابة على الصرف و التثبيت وقوة سعر صرف عملة بلد ما هي انعكاس لقوة اقتصاده ، وارتفاع صادراته ، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات أو منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى .

سعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد الوجهة المرغوب فيها او لتنمية قطاع اقتصادي ماء وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة إذ أدرجت ضمن استراتيجية اقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، وذلك لكونه بيان لمعاملات الدولية الذي يلم بجميع العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، حيث أنه من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم ، مثل الصادرات والواردات السلعية و الخدماتية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، بالطبع ينتج عن ذلك حقوق و التزامات فيما بين الدول ، ويتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات ، حيث تكمن أهمية تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في كونها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني .

ذلك أن تطور حجم وقيمة و هيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية وهيكل هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الإنتاج والتصدير بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف و المستوى العملي والتكنولوجي ، وفي ضوء ذلك يمكن أن يكون ميزان المدفوعات أداة أو وسيلة هامة تساعد السلطات المختصة على وضع مختلف السياسات التي تهدف إلى حماية وتقوية الاقتصاد الوطني وسنقوم في دراستنا النظرية لميزان المدفوعات إلى تقسيم هذه الدراسة إلى :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: طرق معالجة ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات ، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية ، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال ، ولذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات وإظهار أهميته.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و أهميته:

المعلومات والبيانات التجارية (التبادلية) الحاصلة بين الدول، تسجل في ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة على الوضعية الاقتصادية لدولة ما، وسنحاول فيما يلي توضيح مفهوم ، ومدى أهميته في ذلك خلال هذا المطلب.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت المفاهيم التي تناولت ميزان المدفوعات، لذا سنحاول إعطاء بعض منها، فيما يلي:

تعريف 1: أطلق الاقتصاديون على تسجيل تدفقات السلع والخدمات ، وتدفق النقود في الاتجاه المعاكس والناجئة عن عمليات الاستيراد و التصدير وتحركات رؤوس الأموال، وهذا ما يسمى بميزان المدفوعات، والذي هو سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى.¹

تعريف 2: لتعريف ميزان المدفوعات نوضح الاختلاف بين معنى مصطلح ميزان المدفوعات ، وبين معنى الكلمتين له (ميزان - مدفوعات):²

الميزان: أداة محاسبية لتصوير المركز المالي لهيئة معينة (سواء كانت مشروع فردي أو هيئة عامة أو حتى دولة). في لحظة زمنية معينة عن طريق التعرف على جانبي الذمة المالية من أصول وخصوم أي من حقوق وديون.

المدفوعات: هي دفع نقود، أي دفع نقدي مقابل شيء معين، ولا توجد مدفوعات نقدية بالنسبة لكل المعاملات الاقتصادية.

¹- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري الأسس، العولمة، التجارة الإلكترونية. دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص. 128.

²- د. محمد دويدار ، محاضرات في الاقتصاد الكلي . مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003 ، ص.73.

أما معنى مصطلح ميزان المدفوعات، فيشير إلى سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية (سواء استتبعت بدفع نقدي أم لا) لاقتصاد معين في فترة معينة عادة سنة ، حيث يبين ميزان المدفوعات نوع وقدر وقيمة السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للعالم الخارجي ، وكذا التغيرات التي تطرأ على مستحقات هذه الدولة على العالم الخارجي (حقوقه) وعلى المطلوبات منه للعالم الخارجي (ديونه).

تعريف 3: يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى ، ويتعبّر آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، والمعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات يمكن تقسيمها إلى:¹

1- **معاملات تجارية:** تشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، ويسمى الميزان التجاري أو الحساب الجاري.

2- **معاملات رأسمالية:** تشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة ، ويسمى الميزان الرأسمالي .

يتم كذلك تضمين حركة الأشخاص من وإلى الدولة، إلى ميزان المدفوعات.

تعريف 4: ميزان المدفوعات هو وثيقة إحصائية، تسجل كل حسابات العمليات المالية والنقدية والتجارية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما ، خلال مدة محددة (عادة سنة) ، وهو وسيلة أساسية لتسيير سياسة سعر الصرف ، والسياسة الاقتصادية النقدية ، وهيكل ميزان المدفوعات يبين (يوضح الفائض أو العجز في العمليات الجارية والمخرجات الصافية لرؤوس الأموال في الأجل الطويل ، وكذلك تقييم حركة رؤوس الأموال في الأجل القصير).²

تعريف 5: ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد، هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات ، والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال سنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة.³

¹ - فليح حسين خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية . مؤسسة الوراق للنشر ، مصر، 2001 ، ص. 233.

² -Joset Peyard , **Gestion financiere internationale**. Paris, 4 eme edition, 1999, p. 40.

³ - د. عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية. الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 203.

تعريف 6: يمكن تعريفه على انه سجل محاسبي منتظم لكافة العمليات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين، وذلك خلال دورة زمنية معينة تقدر بسنة.¹

أن التفرقة بين المقيم وغير المقيم بناء على جنسية الأشخاص المنتمين للدولة ليست من الأمور الحاسمة في هذا الشأن ، فالواقع ان رباط الجنسية غير كاف لأنه يبين علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة التي ينتمي لها، ولا يعبر عن الارتباط الاقتصادي. ولذلك فان المقيمين في نظر ميزان المدفوعات هم الأفراد المقيمين عادة داخل الحيز الاقليمي للدولة بصرف النظر عن جنسياتهم،² ما يعني ان الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر مقيما فيندرج في ميزان المدفوعات، وما لا يعتبر كذلك لا يندرج فيه . حيث تنص المادة 125 من قانون النقد والقرض 10 / 90 المتعلق بالنقد والقرض تحت بند الصرف وحركات رؤوس الأموال على : "يعتبر مقيما في الجزائر في مفهوم هذا الأمر كل شخص طبيعي او معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر، ويعتبر غير مقيم في الجزائر في مفهوم هذا الأمر كل شخص طبيعي او معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر."³

تعريف 7: تعريف صندوق النقد الدولي: سنة 1977، قدم صندوق النقد الدولي في مؤلف شهير صدر عنه باسم: (Manuel de la Balance des Paiements)، بإعطاء التعريف التالي:⁴

ميزان المدفوعات هو مجموعة من الحسابات التي تهتم ضمن فترة زمنية بتسجيل نظامي لما يلي:

- 1- الصفقات الواقعة على السلع والخدمات، بالإضافة إلى المداخل التي يجري تبادلها، بين الاقتصاد الداخلي لبلد ما وسائر بلدان العالم.
- 2- عمليات تحويل الملكية وباقي التغيرات في الأصول، بالذهب النقدي العائد للاقتصاد المذكور، وفي الأصول بحقوق السحب الخاصة ، إضافة إلى التسليفات المالية التي يسدها هذا الاقتصاد الى الخارج والالتزامات المالية التي تترتب على ذلك إزاء الخارج .
- 3- قيود التحويلات دون مقابل وقيود المقابل المخصصة من وجهة النظر المحاسبية لموازنة الصفقات

¹ -M-by De Bermis, **Relations economiques Internationales**. FdDaloz, Paris, 5eme edition, 1987, p.82.

² - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص.80.

³ -Media Bank, **le journal intere de la langue d'Algerie**. N67, Septembre 2003, P .29.

⁴ - وسام ملاك ، مرجع سبق ذكره، ص.16.

والتغيرات المشار إليها أعلاه ، التي لا تتوازن عكسيا.

فميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او اصول اقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل اسلوبا وظيفيا، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها وبالتالي هو اكثر عمقا.¹

نجد أن معظم التعاريف المقدمة عن ميزان المدفوعات، متقاربة لحد بعيد حيث عرفه معظم الاقتصاديين على أنه : حساب تسجل فيه بصورة منتظمة ، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد ما، والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة ، ألا وهي عادة السنة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات :

تعكس بيانات ميزان المدفوعات ودلالاتها الخاصة، التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد. بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية يكون لغرض اهمية هذا البيان والدور الذي يقوم به في الاقتصاد، وفي ما يلي سنوضح ذلك من خلال ابرار مدى اهميته ووظائفه:

عملية تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة هامة لأي اقتصاد، وذلك للأسباب التالية:²

1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الاسعار والتكاليف... الخ.

2- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة

¹ - عبد النعيم محمد مبارك ، محمود يونس، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ، 1996، ص.125.

² - السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية . الدار الجامعية ، مصر، 2009 ، ص ص. 229- 230 .

المتبادلة. الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة

هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد بسبب هيكله الجامع. كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

4- يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة .

5- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات: تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، وأوتلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.¹

6- موازين المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة: دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف

على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها اما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية. عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، اما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة و احيانا بعض المواد الغذائية.²

7- موازين المدفوعات في الدول تخدم العديد من الأغراض منها:³

- يتبع التغييرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغييرات في إحصائها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص. 90.

² - منيس اسعد عبد الملك، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي. دار المعارف، مصر، ط3، 1986، ص.312.

³ - احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي. الدار الجامعية ، مصر، 1999 ، ص. 159 .

- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود ، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.

- إن عدم التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات، يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

ثالثا: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات : يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية ، نذكر منها:¹

- **التضخم :** الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتتخفص بذلك الصادرات و ترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

- **معدل نمو الناتج المحلي :** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.

- **الاختلاف في أسعار الفائدة :** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ، و يعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

- **تقلبات أسعار الصرف :** تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية و تصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2003 ، ص.

من خلال ما ذكرناه سابقا يظهر جليا أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الاقتصاد الوطني ، و المقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية و يؤثر فيها بطريقة أو بأخرى.

المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات.

يمكن أن نقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين وهما : قسم أفقي و قسم عمودي. يتكون القسم الأفقي من جانبين أساسيين وهما الجانب المدين والجانب الدائن. فالجانب المدين يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه، فمثلا الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية للبلد ومن ثم تقيد في الجانب الدائن، بينما الواردات تقيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات البلاد إلى الخارج.¹

أما بالنسبة للقسم العمودي فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تسير عليها جميع الدول، ووفقا للنموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي يمكن عرض ميزان المدفوعات على النحو التالي :

جدول (02-01): هيكل ميزان المدفوعات الدولية.

الحساب	الدائن "إيرادات" (+)	المدين "مدفوعات" (-)	الصافي (1-2)
أولا: السلع والخدمات			
- السلع			
- خدمات النقل			
- التأمين			
- الرحلات الى الخارج			
- دخل الاستثمار			

¹ - عبد الرحمن يسري احمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.203.

			<p>- العمليات الحكومية</p> <p>- الخدمات الأخرى</p> <p>ثانيا : التحويلات من جانب واحد</p> <p>- خاصة</p> <p>- عامة</p> <p>ثالثا : راس المال والذهب النقدي</p> <p>(أ) القطاع غير النقدي</p> <p>-التزامات طويلة الأجل</p> <p>-التزامات قصيرة الأجل</p> <p>-اصول طويلة الاجل</p> <p>-اصول قصيرة الأجل</p> <p>(ب) القطاع النقدي</p> <p>- التزامات طويلة الأجل</p> <p>- التزامات قصيرة الأجل</p> <p>- اصول طويلة الأجل</p> <p>- اصول قصيرة الأجل</p> <p>- الذهب النقدي</p> <p>رابعا : السهو والخطأ</p>
--	--	--	---

المصدر: د.محمود يونس، د. إسماعيل أحمد الشناوي، د. أحمد أبو الفتوح الناقة، اقتصاديات النقود و المصارف و التجارة الدولية. ص.479.

أولاً : الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات) :

تدرج في ميزان المعاملات الجارية كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من:

1- الميزان التجاري (المعاملات المنظورة): وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات و واردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.¹

2- ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة): يسجل في ميزان الخدمات قيمة المشتريات والمبيعات مثل دخول السلع غير المنظورة بالإضافة إلى أرباح الاستثمارات وفوائد القروض أو المدفوعات عن السياحة والتعليم والبعثات الدبلوماسية،² ويمكننا استعراض بعض هذه الخدمات كما يلي:³

أ- النقل: يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البري البحري، النهري، الجوي التي تؤديها سفن أجنبية إلى مقيمين (مدين)، ويشمل ذلك أجور شحن البضائع كما يشمل ثمن تذاكر السفر وعدداً من البنود الملحقة الأخرى مثل رسوم الموانئ وقيمة أعمال الصيانة العادية للسفن وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود وتموين.

ب- التأمين: قد يكون التأمين خاص بنقل السلع كما قد يكون على غير نقل السلع مثل عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين، كذلك قد تكون المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين أقساطاً دورية أو مبالغ مستحقة لتحقق الحادث المؤمن عليه، أما الأقساط فيقيد منها بالدائن ما تستحقه مشروعات غير مقيمة من قبل مقيمين، و أما مبالغ التأمين، فالمدفع منها إلى الداخل يقيد بالدائن و المدفوع منها إلى الخارج يقيد بالمدين.

ج- السفر إلى الخارج: يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (دائن) ومصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج (مدين)، ويقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب أو المريض أو

¹ - بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

² - ناصف إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص. 294.

³ - عمرو شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص. 94.

الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء أعمال، وتقدر قيمة هذا البند عادة اعتمادا على متوسط يومي يقدر مصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه رقابة الصرف من بيانات.

د- دخول الاستثمارات: ويشمل هذا البند العائد من الأصول الدولية، من أصول الدولة في الخارج (دائن)، ومن أصول الخارج في الدولة (مدين)، وذلك بعد خصم الضرائب والرسوم التي يفرضها البلد الذي يوجد فيه الأصل.

هـ- العمليات الحكومية: يتضمن هذا البند عددا من العمليات التي تباشرها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات ويميز صندوق النقد في هذا الصدد بين :

و- إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية: ويشمل عمليات مختلفة منها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج والخدمات المتبادلة بين الدولة و مستعمراتها والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج (إيجار قواعد، تموين...) و مخلفات الجيوش والرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي (تأشيرات، دمغة...) والضرائب التي يدفعها مواطن من الخارج .. الخ.

ي- العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية: وتشمل الإيرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية في الدولة ، كذلك المعاشات التي يحصلها مقيمون في الخارج والمصروفات العسكرية التي تقوم بها حكومات أجنبية (غير الدولة) ورسوم العمليات القنصلية ... الخ.

ز- خدمات أخرى: يشمل هذا البند عمليات مختلفة أهمها أجور المواطنين المشتغلين في الخارج والأجانب المشتغلين في الداخل، ثم الخدمات المهنية، المعاشات الخاصة، العمولات التجارية، الأرباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين، مدفوعات البريد والتليفون، التلغراف، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد من الحقوق الأدبية .. الخ.

ثانيا: حساب التحويلات من جانب واحد: ويشتمل هذا الحساب على التحويلات الخاصة، والمنح الحكومية، والتعويضات والمساعدات التي تقدم في فترات الكوارث والأزمات، وغيرها من المدفوعات التي تعطي بدون مقابل مادي في شكل هدايا-

وتسجل المدفوعات من جانب واحد التي يقدمها البلد للخارج في الجانب المدين، بينما تسجل المدفوعات من جانب واحد التي يحصل عليها البلد من الخارج في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.¹

ثالثاً: حساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي: قسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب الى مجموعتين هما:²

1- معاملات راس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي:

ويقصد بها المعاملات التي يقوم بها افراد او مؤسسات غير مصرفية وتشتمل على ما يلي :

أ- **الاستثمارات الخاصة المباشرة:** ويقصد بها الاستثمار في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت اشراف اشخاص يقيمون في دولة اخرى. بمعنى آخر، فان هذه المشروعات ليست الا فروعا لمؤسسات اجنبية. وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.

ب- **حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل:** وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية.

ج- **حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل:** وتشمل القروض او السلفيات التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل والمديونية للبنوك (في جانب الأصول) و الايداعات في البنوك الاجنبية وتداول الأسهم والسندات الأجنبية (في جانب الخصوم).

د- **المعاملات الرأسمالية للقطاع العام:** ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المصالح الحكومية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف.

2- معاملات راس المال المتعلقة بالقطاع النقدي :

هذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماماً، إذ أن التغير في اصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دوراً أساسياً في تسوية المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات :

¹ - فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي. ترجمة محمد سعيد القافري، منشورات جامعية، ليبيا، 1991، ص. 166.

² - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية. الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص. 135.

- المؤسسات النقدية الخاصة : مثل بنوك الايداع والمؤسسات المماثلة.

- المؤسسات النقدية المركزية : مثل البنك المركزي وصناديق موازنة اسعار الصرف، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة ويكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية.

ويمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات تجاه الخارج من الاتي:

أ- رأس المال طويل الأجل: يتضمن التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل سواء تمت من خلال مصادر خاصة أو رسمية أو مصادر متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي¹.

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: يخص المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية، وذلك تمييزاً عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها : الظروف الأمنية، ظروف التضخم، لغرض المضاربة وغيرها².

ج- الذهب النقدي: وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية والبنوك، والمخصص لأغراض نقدية³.

رابعا : حساب السهو والخطأ :

قد يحدث الا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين. في هذه الحالة تعادل قيمة السهر والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الاقل في ميزان المدفوعات سواء كان الدائن ام المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم⁴.

¹- ناصف إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي. مكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص.296.

²- عبد الرحمان يسري أحمد، ايمان محب زكى، ايمان عطية ناصف و آخرون، الاقتصاد الدولي. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.329.

³- محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، أحمد أبو الفتوح الناقة، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية. مرجع سابق، ص.487.

⁴- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص.68.

المطلب الثالث: اختلال ميزان المدفوعات واسبابه.

هناك وضعيتان رئيسيتان لا بد لكل ميزان مدفوعات ان يتخذ احدهما و هما اما التوازن و اما الاختلال، لكنه لكل من هاتان الوضعيتان مفهومهما و انواعهما سنتطرق لهما في هذا المطلب.

أولاً: الاختلال في ميزان المدفوعات

لا يمكن معرفة توازن ميزان المدفوعات بالرجوع إلى كافة عناصره ، بل بالرجوع إلى بعض العناصر دون بعضها الآخر ، فيمكن الاكتفاء بتعريف التوازن في ميزان المدفوعات بالرجوع إلى المعاملات المستقلة (المعاملات الجارية التحويلات الرأسمالية المستقلة) .

يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات: حالتى الفائض و العجز ، و الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان ، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى ، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات ، و يحصل العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه،¹ و توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن .

إن حالة التوازن في الاقتصاد تحقق عندما يكون :

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

و هي الحالة التي يكون فيها:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

و هذه الحالة تعني الآتي :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

إذ أن الصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية .

و حالة التوازن أعلاه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير ، أي أنها لا تتجه نحو الانخفاض أو الارتفاع ، و هذا ما يعني تحقق التوازن الداخلي، و كذا أسعار الصرف سوف لا تتجه إلى التغير ارتفاعاً

¹ - فليح حسن خلف ، التمويل الدولي.الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،2004 ص. 121.

أو انخفاضاً نتيجة هذا التوازن ، و هذا ما يعني تحقق التوازن الخارجي و بالتالي يتحقق التوازن الداخلي و الخارجي لهذا الاقتصاد،¹ و هناك ثلاث طرق لقياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات:²

1- الرصيد الأساسي: و يتضمن فقط رصيد الحساب الجاري ، و رصيد حساب رأس المال الطويل الأجل .

2- رصيد السيولة الصافية: و يتضمن بنود الرصيد الرئيسي مضافاً إليها رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل ، و تخصيص حقوق السحب الخاصة و الخطأ و السهو .

3- رصيد النسويات الرسمية: و الذي هو مجموع رصيد السيولة الصافية مضافاً إليه رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل ، و تعطي كل طريقة من هذه الطرق نتيجة مختلفة.

ثانياً-أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :

من المفيد التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات حتى يمكن فهم طبيعة كل نوع منها و من ثم محاولة التعرف على أفضل الأساليب الملائمة لعلاجه ، و يمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أوجدتها ، و ذلك على النحو التالي:

1- الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر

إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده و العكس صحيح ، و يظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج و أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز ، و مثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة .

2- الاختلال الدوري: إن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية و هذا يعني أنه اختلال مؤقت، وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً ، و الذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية ، و التي تتعرض لها هذه الدول دورياً و بشكل مستمر ، و لا شك أن حالة النشاط و الازدهار

¹ - فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص.125

² - دومنيك سالفادور، الاقتصاد الدولي. ترجمة محمد رضا علي العدل ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.127.

التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي ، و زيادة إنتاج الدولة ، و بالتالي زيادة قدرتها على التصدير ، و من ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم ، تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد و الانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير ، ارتباطا بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد ، و هذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، و من ثم ميزان مدفوعاتها.¹

3- الاختلال العارض: هو ذلك الاختلال الذي ينجم عن حدث عارض ، و مثال ذلك : العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خصوصا في الدول الزراعية ، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية كما حدث في مصر عام 1960-1961 ، مما يؤدي إلى انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية ، و هذا ما يؤدي إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري ، و قد يؤدي أيضا إلى اختلال ايجابي و ذلك على سبيل المثال ما قد تحدثه الحروب من زيادة الطلب على المواد الأولية فهذا يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري و قد يؤدي إلى اختلال ايجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه،² و هذا النوع من الاختلال مؤقت و يزول بزوال السبب الذي أوجده ، فمصييره الزوال و التلاشي عاجلا أم آجلا .

4- الاختلال الهيكلي (الدائم):

ينتج عن تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على

هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة و يرجع إلى العوامل التالية :

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول
- تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف و التنقيب.
- تغير فنون الإنتاج ، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج و من زيادة إمكانيات التصدير .
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج ، بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الآتي من الاستثمارات .

¹- فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية. مرجع سبق ذكره، ص.263 .

²- محمود يونس، اقتصاديات دولية .الدار الجامعية 2007 ، الإسكندرية ، ص.239 .

- تحسين مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع فوقها الإنتاجية بنفس هذا يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير .

هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاج تغير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسية الأسعار ، و إنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تتخفف تكاليف الإنتاج في الداخل و الاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة ، و تحديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيماً للقدرة التنافسية و بالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته .

5-الاختلال النقدي: يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن زيادة الدخل النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية و الطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة و كل من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ، هذا العجز لا سبيل لعلاج إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية مناسبة .

ثالثاً- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات و هي ¹:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً لوجود علاقة وثيقة بين سعر الصرف و ميزان

المدفوعات فإنه إذا كان سعر الصرف العملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع و بالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته ، و يحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ يؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيرادات مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضاً.

2- أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل

¹- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي. دار المجدلوي للنشر،الأردن،1999، ص.126.

التجارة الخارجية سواء صادرات و واردات ، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، و ينطبق هذا بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية .

3- أسباب دورية: و تتعلق بالأسباب الدورية التي تمر بما الأقطار (المتقدمة عادة) و يقصد بالتقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار و تدعى بالدورات التجارية ، مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا ، و هي لا تحدث في نفس الوقت و إنما تتفاوت في أوقات بدايتها ومن حيث حدتها.

4- الظروف الطارئة: إضافة إلى ما ذكرناه ، قد تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى اختلال في ميزان

المدفوعات ، كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فهذه الأسباب ستؤثر على صادرات القطر المعني، و ما يترتب عليه من انخفاض في حصيله هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا ما قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر، مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني: طرق معالجة ميزان المدفوعات.

أخذت الآليات الحديثة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مساراً متوافقاً مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان منهج المرونات متوافقاً مع النظرية الكلاسيكية، وجاء منهج الاستيعاب من صلب الفكر الكينزي، وكان لا بد للمنهج النقدي أن ينسجم مع طروحات النقديين من انصار مدرسة شيكاغو. وتفاعلت هذه المناهج مع حركة والية نظم الصرف المتاحة سواء أكانت أسعار صرف ثابتة أم الأكثر مرونة ومن ثم العائمة وكلها كانت تسعى لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف.¹

المطلب الأول: مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج ميزان المدفوعات:

توجد العديد من المناهج أو المداخل النظرية التي تهتم بدراسة و تبيان الآثار المترتبة على تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات و بالتالي تحليل أثر هذه التغيرات (خاصة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية) في علاج العجز على مستوى هذا الميزان و تحقيق التوازن و الاستقرار في سعر الصرف ولعل أهمها منهج المرونات، إضافة إلى منهج الاستيعاب و المنهج النقدي .

أولاً : مقارنة المرونات (المقاربة الجزئية):

قام الاقتصاديون بتطوير اثنين من المناهج التقليدية بين أوائل عشرينيات وحتى ستينيات القرن العشرين، حيث الاقتصاديات الرئيسية للعالم لديها ترتيبات لسعر الصرف تقوم على التثبيت القابل للتعديل، في ظل نظامي قاعدة الذهب وبريتون وودز، حيث ركز الاقتصاديون جهودهم على فهم آثار تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وهذه المناهج { منهج المرونات، ومنهج الاستيعاب تمت صياغتها في الوقت الذي لم تكن تدفقات رأس المال تهيمن على سوق الصرف الأجنبي مثلما هو الوضع الآن ، حيث افتراض أن التدفقات الرأسمالية تنشأ لغرض وحيد هو تمويل المعاملات الدولية في السلع والخدمات، ولذا نجد أن الاختلاف بين هذين المنهجين يكمن في تركيزهما على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ميزان مدفوعات الدولة.²

¹ -<https://www.ebi.is/documents/202.pdf>. 20/5/2018.

² - جوزيف دانيالز و ديفيد فانهور، ترجمة محمود حسن حسنى و ونيس فرج عبد العال، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي. دار المريخ، السعودية، ص.341.

حتى يتحقق تعديل الميزان التجاري على اثر تخفيض قيمة العملة لا بد أن يكون مجموع مرونة الطلب السعرية على الواردات والصادرات تفوق الواحد صحيح، وهو ما يعرف بشرط مارشال و لينر للتخفيض الناجح وحتى يمكن توضيح كيف تعمل سياسة تخفيض قيمة العمل على زيادة المتحصلات من الصادرات وتخفيض المدفوعات عن الواردات، من أجل تعديل العجز في الميزان التجاري فإنها تقتض ثبات مستوى الدخل وتكاليف الانتاج (الاسعار المحلية)، وكذلك تقتض أن مرونة العرض لا نهائية، أي أن العرض من الصادرات والواردات تام المرونة.¹

تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية واهميتها في توجيه ميزان المدفوعات. ويتميز هذا الأسلوب بمجموعة خصائص منها ما يلي:²

- يعتمد على طريقة تحويل الانفاق عن طريق تغييرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الانفاق اما من السلع المحلية الى الانفاق على السلع الاجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.

- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات ، اذ انه يركز فقط على صادرات و واردات السلع والخدمات.

- يعتمد هذا الأسلوب على صياغة مارشال - و لرنر واطهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان، ولإظهار ذلك فانه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن.

1: صياغة نظرية اسلوب المرونات:

تعتمد هذه النظرية على شرط مارشال - لرنر واطهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، ولاشتقاق النظرية فانه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض

¹، محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية النظرية والتطبيق. الدار الجامعية، مصر، 2010، ص.56.

² - محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي-التجارية الجزائرية-. منكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط ، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص. 39.

ما يلي:¹

X: قيمة الصادرات بالعملة المحلي.

M: قيمة الواردات بالعملة الاجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري و هو الفرق بين الصادرات و الواردات بالعملة المحلية.

Ex: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطي كما يلي:

$$Ex = \frac{\Delta X}{X} / \frac{\Delta P}{P} = X/P * P/X$$

ΔP : التغير في سعر الصرف

حيث أن ΔX : التغير في الصادرات

القيمة Ex: هي قيمة التغير الحاصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت

هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

أما اذا تم اعتبار ان الصادرات دالة، تكون مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$Ex = \frac{dX}{dp} / \frac{P}{X}$$

اما مرونة الواردات فتعطي من خلال المعادلة الاتية:

$$Em = \frac{\Delta M}{m} / \frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{\Delta P} * P/m$$

ΔP : التغير في سعر الصرف.

حيث أن ΔM : التغير في الواردات

وتوضح القيمة Em: قيمة التغير الحاصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما

كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري، ينبغي أن يكون: $Ex + Em > 1$ وهو شرط مارشال ليرنر.

- اذا كان $Ex + Em = 1$ فان التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

- اذا كان $Ex + Em < 1$ فان التغير في سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان.

¹- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المالية وفق أسلوب المرونات. ملتقى المنظومة المصرفية الجزئية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، الشلف، 2004، ص.337.

الصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من 1، وتميز حالتين في ذلك:¹

أ- **حالة العجز:** بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فان ذلك يؤدي الى احداث تغيرات اسعار كل من الصادرات والواردات، حيث أن اسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين ان اسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجم عنه تلاشي العجز في الميزان.

ب- **في حالة الفائض:** إحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فان ذلك يؤدي الى احداث تغيرت مناظرة ايضا على اسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث ان اسعار الصادرات تبدو مرتفعة الثمن بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما اسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجيا الى تلاشي الفائض.

ثانيا: مقارنة الاستيعاب (الامتصاص):

يفترض منهج الاستيعاب أن الأسعار تظل ثابتة، ويركز على الدخل المحلي الحقيقي، وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن منهج الاستيعاب عبارة عن نظرية للدخل الحقيقي لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف. وبسبب افتراض ثبات الأسعار، ينظر الاقتصاديون إلى منهج الاستيعاب باعتباره من المناهج قصيرة الأجل لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف.²

يركز منهج الاستيعاب على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، بهذا ويتميز هذا المنهج باتفاقه واختلافه مع المرونات بالميزات التالية:

- يعتبر هذا المنهج احد أركان مجموعة سياسات تغيير الإنفاق، وهي السياسات التي تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق القومي بالزيادة أو النقصان لإحداث التغيرات المطلوبة في مستويات الطلب الفعال، وبالتالي إحداث الأثر المطلوب في ميزان المدفوعات.

¹ - محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي. مرجع سبق ذكره، ص.62.

² - جوزيف دانيالز و ديفيد فاتهور ترجمة محمود حسن حتي، رويس فرج عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص.356.

- يركز منهج الاستيعاب على سوق السلع، ولكنه يتجاهل في الوقت نفسه الأسواق الأخرى، والتي في مقدمتها كل من السوق النقدي وسوق رأس المال.

- يعتبر منهج الاستيعاب نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، في التحليل الاقتصادي المرتبط بمشكلة تكيف ميزان المدفوعات، أي أنه بهذه الصفة يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والإنفاق القومي وغيرها من المتغيرات الواردة في معادلة الدخل القومي المعروفة، ويتجاهل في الوقت نفسه دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

- يتفق منهج الاستيعاب مع نهج المرونات في تركيزهما على رصيد الميزان التجاري دون باقي مكونات ميزان المدفوعات، ينظرون إليه باعتباره حجر الزاوية في التصدي لمظاهر الاختلال في ميزان المدفوعات.

وترجع الكتابات الأولى لمنهج الاستيعاب إلى كل من الاقتصادي « ميد JE . Meade » عن ميزان المدفوعات سنة 1951، والى « الكسندر SS Alexander » سنة 1952، غير أن الفضل الأكبر في إعداد هذا المنهج وإطلاق مصطلح منهج الاستيعاب يرجع في المقام الأول إلى الكسندر ، الذي اعتمد في إعداده على قواعد التحليل الكينزي.

1- بناء نموذج منهج الاستيعاب:

يقوم منهج الاستيعاب على الفصل بين القيم السوقية لبند الإنفاق القومي على السلع والخدمات النهائية إلى أربعة مستويات، وهذه المستويات هي: الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، الإنفاق على الواردات. ولا يتم إدراج الصادرات لأنها تمثل إنفاق دولة أخرى على السلع والخدمات المحلية النهائية، وبسبب افتراض ثبات الأسعار، تعتبر القيم الموجودة في كل واحد من هذه المستويات من المقاييس الحقيقية. وفيما يلي سنوضح عناصر هذا النموذج كالاتي:¹

أ- **الاستيعاب:** يشير الاقتصاديون إلى إجمالي المستويات الأربعة للإنفاق باصطلاح الاستيعاب المحلي، ويقصد بذلك أن دولة ما تستوعب أو تمتص السلع والخدمات بقصد الاستهلاك والاستثمار ولغايات القطاع العام، بالإضافة إلى الواردات من الخارج، وعلى ذلك، نستطيع القول أن الاستيعاب عبارة عن إجمالي إنفاق الدولة على السلع والخدمات النهائية، وسوف يتم التعبير عن متطابقة الاستيعاب القومي على النحو التالي:

¹ - جوزيف دانيالز و يفيد فانهور ترجمة محمود حسن حتى، رويس فرج عبد العال، المرجع السابق، ص.356.

$$A = C + I + G + Im$$

حيث:

A: تشير إلى الاستيعاب. ا: تمثل الإنفاق الاستثماري الحقيقي.

G: تمثل الإنفاق الحكومي الحقيقي. C: تمثل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي.

Im : تمثل الإنفاق الحقيقي على السلع والخدمات المستوردة

ب- **الدخل الحقيقي**: على الجانب الآخر، نجد أن الدخل الحقيقي لدولة ما يعادل الإنفاق الحقيقي على الناتج من السلع والخدمات النهائية، وعلى ذلك فإن الدخل الحي يعادل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، والاستهلاكي الحكومي، ويعادل الإنفاق الحقيقي للدول الأخرى على نتائج الدولة المعنية، أي الصادرات الحقيقية. وسوف نعبر عن الدخل الحقيقي للدولة بالمطابقة التالية:

$$Y = C + I + G + X$$

حيث تشير Y، إلى الدخل الحقيقي، بينما X تعبر عن الصادرات الحقيقية.

ج- **الحساب الجاري**: اشرنا أن تدفقات رأس المال لم تكن من الأمور المهمة جدا في وقت صياغة منهجي المرونات والاستيعاب، وعلى هذا نستطيع القول أن الحساب الجاري كان بؤرة اهتمام رجال الاقتصاد. وطبقا لمنهج الاستيعاب، وبإهمال أي تحويلات من جانب واحد، يتم التعبير عن رصيد الحساب الجاري بالفرق بين الإنفاق الأجنبي الحقيقي على الصادرات وبين الإنفاق المحلي الحقيقي على الواردات، وهو ما يتم التعبير عنه كالآتي:

$$Cc = X - Im$$

حيث تعبر CC عن رصيد الحساب الجاري الحقيقي، وإذا كانت الصادرات الحقيقية تزيد على الواردات الحقيقية، فإن الدولة المعنية تحقق فائضا في الحساب الجاري، أما إذا كانت الصادرات تعادل الواردات يكون الحساب الجاري للدولة في حالة توازن، وعندما تقل الصادرات الحقيقية عن الواردات الحقيقية فإن الدولة تعاني من عجز في حسابها الجاري.

د- تحديد رصيد الحساب الجاري: طبقاً لمنهج الاستيعاب، يتحلل رصيد الحساب الجاري لدولة ما بالفرق بين الدخل والاستيعاب، ويمكن رؤية ذلك من خلال القيام بعملية طرح المعادلة الممثلة للاستيعاب من تلك التي تعبر عن الدخل الحقيقي.

$$Y-A=(C+I+G+X)-(C+I+G+Im)$$

$$Y - A = X - Im$$

وبتصفية إشارات هذه المعادلة نحصل على:

$$Cc = X - Im$$

إذن :

$$Y - A = Cc$$

وهنا: نقول أن رصيد الحساب الجاري لدولة ما هو الفرق بين الدخل الحقيقي (الإنتاج المحلي)، والاستيعاب الحقيقي (الامتصاص المحلي) في هذه الدولة.

2- توليف الآثار السعيرية والآثار الداخلية من خلال مقارنة الامتصاص:

ترتسم نظرية الامتصاص من خلال الموازنة بين الدخل القومي و استخداماته، حيث تخفيض قيمة النقد تؤدي الى سلسلتين من الآثار: اثار على الدخل واخرى على الامتصاص، والدمج بينهما يسمح بقياس الأثر الاجمالي لتخفيض قيمة النقد على ميزان المدفوعات، وسنوضح هاته الآثار في ما يلي:

أ- الآثار الداخلية لمقاربة الاستيعاب:

أن تخفيض قيمة النقد يؤدي إلى زيادة في الدخل ترجع الى اثر الاستخدام غير الكامل للموارد، ومن جهة اخرى نقص في الدخل يعزى الى اثر حدي التبادل، وتغير رصيد الميزان التجاري يعود لهذين الأثرين، اللذان سيتم توضيحهما في ما يلي:¹

- اثر الاستخدام غير الكامل للموارد : أن زيادة الصادرات التي ترجع لتخفيض قيمة النقد، يجب أن تقضي الى ارتفاع في الدخل القومي، لكن هذه الزيادة لا يمكن أن ينشأ عنها تدفقا حقيقيا الا اذا كان استخدام غير كامل لعناصر الانتاج، ولذلك كي يتحسن رصيد الميزان التجاري لابد أن يكون الميل الحدي للامتصاص اقل

¹ - وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص.4-5.

من 1، وفي ظل هذه الشروط نجد أن تخفيض قيمة النقد يسمح بتحسين استخدام الموارد بزيادة الدخل القومي، وبارتفاع رصيد الميزان التجاري. ولذلك فإن تخفيض قيمة النقد تعيد رسم كل من التوازن الداخلي والخارجي، والعكس صحيح (الميل الحدي للامتصاص أكبر من 1، فإن تخفيض قيمة النقد يسمح بزيادة استخدام عناصر الانتاج وزيادة الدخل القومي، لكنه يندرج بزيادة العجز الخارجي).

- **الآثر الذي يرجع لحدي التبادل:** تخفيض قيمة النقد تؤدي لتدهور حدي التبادل، ويترتب عليه تدني في الدخل القومي واثرا ايجابيا على الميزان التجاري اذا كان الميل الحدي للامتصاص اكبر من 1، اي اثر حدي التبادل سيحسن من الميزان التجاري. والعكس صحيح (اقل من 1 يتدهور رصيد الميزان الجاري).

إن دمج هذين النموذجين من الآثار (الداخلية وحدي التبادل)، سوف يسمح بتحديد ما اذا كان للآثار الداخلية اثرا ايجابيا على الميزان التجاري، حيث:

اذا كان الميل الحدي للامتصاص اقل من 1، فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون اثر الاستخدام غير الكامل للموارد اعلى من اثر حدي التبادل، أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو اعادة التوازن.

ب- الآثار السعرية (الآثار المباشرة على الامتصاص):

اذا كانت الآثار الداخلية غير كافية لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات الجارية، فانه يفترض اكمالها بالآثار المباشرة على الامتصاص، والتي يقصد بها انخفاض الانفاق على الاستهلاك والاستثمار، الناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية، وتتمثل هذه الآثار السعرية في:¹

- **اثر الأرصدة النقدية:** تخفيض قيمة النقد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يخفض بدوره القيمة الحقيقية لأرصدة الوكلاء الاقتصاديين النقدية. وحتى يتمكن هؤلاء من اعادة تكوين ارصدهم النقدية، يقدمون على تقليص انفاقهم النهائي وعلى بيع أوراقهم المالية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي تدني الاستثمار.

- **اثر الوهم النقدي:** ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى تخفيض الانفاق على الرغم من ارتفاع محتمل للأجور ولو بنفس النسبة.

¹ - وسام ملاك، المرجع السابق، ص.96.

- اثر اعادة التوزيع: من المتفق عليه أن تخفيض قيمة النقد يعدل في توزيع الدخل القومي، وذلك على حساب الأجراء والمستخدمين وسائر الذين يتقاضون دخلاً ثابتاً، ولصاح الجماعات ذات الميل الضئيل للاستهلاك التي تمتاز مداخيلها بالمرونة، وهذا ما يستتبع نشوء ميل باتجاه تخفيض الامتصاص.

ج- مقارنة شاملة لكافة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

إلى جانب الآثار الداخلية والسعرية والاسعار النسبية (المرونات)، يمكن الأخذ بالآثار الاتية ذكرها:¹

- التحليل المستند الى الامتصاص يفترض اللجوء الى مرونة السعر: إذ أن تقليص الامتصاص الذي يعقب تخفيض قيمة النقد يسمح بتوفير موارد يمكن تصديرها إلى الخارج بدل أن تستخدم في الداخل، لكن هذا التقليص للامتصاص لا يؤثر ايجاباً على الميزان التجاري، الا اذا كان الاقتصاد قابلاً للرد على التغير النسبي في الأسعار.

- دور الأسعار النسبية: إذ أن تخفيض قيمة النقد يحقق التالي:

- اعادة توزيع المواد الانتاجية على وجه عقلائي افضل.

- استبدال السلع المستوردة التي أصبحت أغلى ثمناً بسلع منتجة محلياً.

ثالثاً: المقاربة النقدية (المنهج النقدي):

يرى أنصار هذا المدخل أن مشاكل ميزان المدفوعات ما هي الا اختلال بين العرض والطلب على النقد، وتؤكد الفكرة الأساسية في هذا المدخل على أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس الاختلال في السوق النقدية، والسبب النهائي لاختلال ميزان المدفوعات هو الفرق بين كمية النقد الموجودة والكمية المثلى او المرغوبة. وبالتالي يركز هذا التحليل على كل من العرض والطلب على النقد، حيث يؤكد دعاءة هذا المنهج على صحة القول بأن ميزان المدفوعات بطبيعته عليه ان يتعامل مع المقادير النقدية والعلاقات المحاسبية اي بين التدفقات الحقيقية والمالية في الاقتصاد. وما التغير في الاحتياطات الدولية الرسمية الا تعبير عن الوضع الاجمالي للميزان.²

وفي ما يلي سنوضح اهم افتراضات المقاربة النقدية، والية تصحيح المنهج النقدي لخلل ميزان المدفوعات.

¹ - وسام ملاك، المرجع السابق ، ص. 97 .

² - هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية و التطبيقات)، اثناء للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص.25.

1- افتراضات المقاربة النقدية:

يقوم المنهج النقدي على عدد من الفروض اهمها:¹

- اقتراض اقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، في غياب التأثير على الاسعار الدولية. مع وجو بطالة هيكلية و انخفاض مرونة العرض الكلي.
- الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا، والذي يتكون من المحلي والأجنبي.
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والاصول المالية، وان عملية الراجحة سوف تعمل في الأجل الطويل على الغاء الاختلافات بين أسعار السلع والخدمات، وكذلك ستعمل على تساوي اسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يعرف بقانون السعر الواحد، بينما يفترض أن اختلاف الأسعار النسبية واسعار الفائدة انما يظهر فقط في الأجل القصير.
- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، وان الأفراد يطلبون حجما معيناً من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة، ويميلون في الأجل الطويل الى الحفاظ على هذا الحجم.

2- المنهج النقدي وميزان المدفوعات:

لا يستخدم النقديون مفهوم ميزان المدفوعات في صورته المعروفة، وهي قائمة للمعاملات الدولية، ولكن ينظر اليه كأحد التوازنات او الاختلالات. وتعتبر البنود المتراكمة التي توضح اثر عجز او فائض ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية، والتي تحدد بدورها عرض النقود في ظل سعر الصرف الثابت من أكثر المفاهيم افادة. ويكون اقرب التقديرات لهذا التوازن هر ميزان معاملات الاحتياطات الرسمية، ولا يحاول هذا المدخل شرح سلوك عناصر ميزان المدفوعات كل على حدى مثل تدفقات التجارة والخدمات وتدفقات رؤوس

¹ - عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات. 1985-2008، رسالة مقدمة

النيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك ونقود، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2011-2012 ، ص.33.

الأموال طويلة وقصيرة الأجل، وكذلك لا يهتم هذا المدخل بأي من التوازنات الجزئية مما يجعله مختلفا عن
المدخل الأخرى التي تهتم بمكونات عدم التوازن.¹

يقدم المنهج النقدي تعريفا جديدا لميزان المدفوعات في اطار وصفه كظاهرة نقدية، حيث ينظر اليه على
انه التغير في صافي الارصدة النقدية الدولية، وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية، مضاف
اليها رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

يمكن صياغة المعادلة الآتية:

$$BP = R = B + BC$$

حيث:

BP: الرصيد الكلي لميزان المدفوعات. B: الميزان التجاري

R: صافي الاحتياطات النقدية الدولية. BC: رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

إن صافي الارصدة النقدية الدولية يتوقف على الفجوة في سوق النقد المحلي ($Md - Ms$) ، أي على
الفجوة بين عرض النقد والطلب عليها، وتوضحه الدالة الآتية: $R = f (Md - MEs)$ و بأخذ فروض
المنهج النقدي، فإنه يمكن تحديد معادلة ميزان المدفوعات كالاتي:

$$(1) \dots\dots\dots MD = Py$$

$$(2) \dots\dots\dots Ms = Dc + IR$$

$$(3) \dots\dots\dots B = Md - Ms$$

حيث:

Md: الطلب على النقود. IR: الاحتياطات الدولية

Ms : العرض على النقود. P: المستوى العام للأسعار.

B: رصيد ميزان المدفوعات. Y: الدخل القومي .

D: الائتمان المحلي ويمثل المكون المحلي في الأساس النقدي.

¹ - موردخاي كريانين تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي-مدخل للسياسات. دار المريخ،الرياض،2007، ص ص. 363-34.

من المعادلة 3 نجد أن رصيد ميزان المدفوعات يمتد على الفرق بين الطلب على النقود Md والعرض من النقود Ms ، ولذلك فإن وجود فائض في الطلب على النقد يعني فائض في ميزان المدفوعات، بينما فائض عرض النقد يترجم بعجز في ميزان المدفوعات. وهكذا فإن الخلل في ميزان المدفوعات هو انعكاس للخلل بين عرض وطلب النقد.

ومن دراسة مكونات ميزان المدفوعات فإن التغيير في رصيد ميزان المدفوعات يساوي التغيير في

$$\Delta B = \Delta IR$$

الاحتياطات الدولية، أي

بافتراض توازن مبدئي في ميزان المدفوعات أي $Ms = Md$ بمعنى $\Delta IR = 0$ ثم نفترض وجود تغيير مستقل في الطلب على النقود مع ثبات عرض النقد، فإنه سيؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الدولية IR أو تدفق الاحتياطات الدولية للداخل، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على النقد.

أما في حالة فائض في ميزان المدفوعات، فإنه يؤدي لزيادة في عرض النقود، ولما كانت المتغيرات الكلية ثابتة، فإن الزيادة في عرض النقد تؤدي لزيادة الإنفاق على الواردات في الخارج، مما يؤدي لحدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي تتم مواجهته بتخفيض الاحتياطات الدولية أو تدفق الاحتياطات الدولية للخارج، إلى أن ينخفض عرض النقد ليتساوى مع الطلب على النقد ويعود التوازن للميزان مرة أخرى.

من خلال هذا المنهج، نجد أن خلل ميزان المدفوعات سواء كان فائضا أم عجزا فهو حالة مؤقتة، وسوف يتعدل ذاتيا من خلال التغييرات في الاحتياطات الدولية، ويعتبر هذا التحليل ساكن ويتسم بالسهولة إذا أنه يتجاهل أثر أدوات السياسة النقدية على عرض النقود والطلب عليها، ويعتبر التغيير في عرض النقد يأتي فقط من التغيير في الاحتياطات الدولية، هذا بالإضافة إلى الافتراضات الأخرى للنموذج التي تعتبر إلى حد كبير غير واقعية مثل ثبات الأسعار وثبات معدل الفائدة والتوظيف الكامل وغير ذلك من الافتراضات غير الواقعية.

رابعا: مقارنة محفظة الأوراق المالية:

يركز المنهج النقدي لميزان المدفوعات على الكمية المطلوبة من النقود والكمية المعروضة منها، ويقوم منهج المحفظة المالية بتوسيع المنهج النقدي من خلال الاعتراف بأن الأشخاص في القطاع العائلي قد

يرغبون في حيازة ادوات مالية أخرى، في صورة اوراق مالية محلية أو أجنبية، وعلى ذلك يفترض منهج المحفظة المالية أن القيمة التبادلية لعملة الدولة تتحدد عن طريق كميات النقود الوطنية والكميات المطلوبة من الأوراق المالية المحلية والأجنبية، والكميات المعروضة من الأدوات المالية المختلفة في اسواق هذه الأدوات.¹

هناك عدة افتراضات يجب أن تؤخذ بالاعتبار في اطار هذه المقاربة، اذا ان المقيمين يمتلكون في بداية الفترة ثروة اجمالية W مقيمة بالنقد الوطني، حيث تتكون هذه الثروة من ثلاث عناصر:²

✓ كمية من النقد الوطني Md 2

✓ الكمية من الأوراق المالية الداخلية TD أي أن الأوراق المالية المصدرة من المقيمين والمحازة من قبل مقيمين اخرين.

✓ الكمية من الأوراق المالية الاجنبية Tr أي الأوراق المصدرة من قبل غير المقيمين والمحازة من قبل المقيمين.

✓ معدل الفائدة المدفوع لحاملي الأوراق المالية الأجنبية يحدد ب If اما معدل الفائدة المدفوع لحاملي

الأوراق المالية الداخلية فيحدد ب Id . ويفترض أن If هي معطاة (البلد المعني صغير وكل تعديل في متغيراته ليس له أي أثر على سعر الفائدة الخارجي).

الطلب على النقد الوطني من قبل المقيمين Md مرتبط عكسا بمعدل الفائدة If وطرديا بالثروة الاجمالية، أما الطلب على الأوراق المالية الداخلية من قبل المقيمين Td يرتبط طرديا بمعدل الفائدة Id وبالثروة، وإذا ارتفع معدل الفائدة وبقيت الثروة ثابتة فان المقيمين سوف يحوزون الأوراق المالية الداخلية ويتخلصون من النقد الوطني والأوراق المالية الأجنبية. في المقابل اذا كان معدل الفائدة ثابت وارتفعت الثروة فبطبيعة الحال هذا يعني ارتفاع حيازة عناصر الثروة الثلاث.

يفترض أيضا علم حازة المقيمين لأي نقد اجنبي، وان غير المقيمين لا يرغبون بامتلاك اية ورقة مالية اجنبية، ومنه في حالة ما إذا رغب المقيمون بالحصول على أوراق مالية اجنبية فيتوجب عليهم دفع قيمتها بالنقد الوطني، ما ينجم عنه تقلص الكمية النقد المحازة بما يوازي تماما قيمة الأصول الأجنبية. ونظرا لان

¹ جوزيف دانيالز وديفيد فانهور، تعريب محمود محمد حسني و ونيس فرج عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص. 395.

² وسام ملاك، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 129-131.

غير المقيمين لا يريدون امتلاك أوراق مالية داخلية، فان حركات رأس المال بين الداخل والخارج تتمثل في شراء وبيع الأوراق المالية الأجنبية من قبل القيمين، بذلك يكون رصيد حركات راس المال مساو لتغير كمية الأوراق المالية الاجنبية Tr.

1- محفظة الاوراق المالية في اطار سعر الصرف الثابت: اذا اقدمت السلطات النقدية على تغيير كمية النقد الوطني، فهذا يؤثر على معدل الفائدة الداخلي ومنه على حركة راس المال.

2- محفظة الاوراق المالية في اطار سعر الصرف المرن: عند زيادة الإنفاق (سياسة توسعية)، بمعنى زيادة اصدار اوراق مالية الاكتتاب فيها من طرف المقيمين، فان معدل الفائدة سوف يشهد ارتفاعا أكيدا، ويتبين أن عرض الأوراق المالية الداخلية قد ارتفع وان هذا السوق سوف يتوازن عند معدل فائدة اعلى لكي يتصحح الطلب على العرض. وهذا العرض الاضافي يزيد من الثروة.

يتضح أن الطلب على النقد يخضع لتأثيرين متناقضين، انخفاض الطلب على النقد نتيجة ارتفاع معدل الفائدة، وارتفاع الطلب على النقد الناشئ عن ارتفاع الثروة. فتبعا لأهمية هذا الطلب على النقد بالمقارنة مع العرض المقابل يتحدد ما اذا كان هناك شراء او بيع الأوراق المالية الأجنبية، وهنا يقضي بالتأكيد إلى خفض أو رفع سعر الصرف.

المطلب الثاني: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

ينطوي تحت هذه الآلية ثلاث أنظمة مختلفة هي النظرية التقليدية، النظرية الكينزية ونظرية التدفقات المالية.

أولا: النظرية التقليدية (التوازن عن طريق الأثمان).

1- إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية: يرجع الاهتمام بتغيرات الأسعار لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إلى الكلاسيكيين (التقليديين). وقد كان نظام الصرف السائد حينذاك هو القائم على قاعدة الذهب، ولذا فقد كان حديثهم عن تحقيق التوازن عن طريق التغييرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب. كما أنهم من جهة ثانية قد استخدموا أسلوب التحليل الجزئي لسهولة العرض بمعنى أنهم افترضوا بقاء الأشياء الأخرى على حالها وبوجه خاص تغييرات الدخل عند بحث اثر

تغير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات. ولا شك أن هذا الافتراض يقيد من صحة النتائج الممكن التوصل إليها، إلا أنه يساعد على فهم دور الأسعار بشكل أوضح.¹

فإذا كان ميزان المدفوعات الدولة ما قد حقق فائضا، فإن ذلك يؤدي إلى دخول الذهب إلى هذه الدولة، وبالتالي زيادة كمية الذهب أي زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية على المستوى العالمي، وبالتالي تزداد الواردات ونقل الصادرات، وهكذا يمتص الفائض، ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز، يخرج الذهب، ووفقا للنظرية الكمية للنقود تنخفض الأسعار، وذلك يعتبر أمرا منسبطا للصادرات وكابحا للواردات، وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وتتم آلية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التغييرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحددها حركات الذهب، ورغم أن هذه التغييرات في الأسعار النسبية مؤقتة، إلا أنها تعيد توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بشكل يجعل مستوى الأسعار في كل دولة متماشيا مع المستوى الموجود في الدول الأخرى.

وكما هو واضح فإن آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وفق هذا الأسلوب تتم عن طريق التغييرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدتها حركة الذهب، ومع أن هذه التغييرات في الأسعار تكون وتقية، إلا أنها تساهم في إعادة توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بحيث يتاح لكل منها قدرا من المخزون يكفي لأن يكون مستوى الأسعار فيه متماشيا مع المستوى الموجود في الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار يمكن كذلك إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي في هذه الآلية، حيث إذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات الجارية، فإنه يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنك، ومن ثم تعمل البنوك على تشجيع الاستثمارات بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عائد مرتفع، وهذا ما يعمل على امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجارية. ويحدث العكس في حالة العجز حيث يعمل البنك المركزي على رفع السعر إعادة الخصم.²

ولقد تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات التي من أهمها:³

- استنادها إلى نظرية كمية النقود، وهذه النظرية لا تقسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة.

¹ - احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي.الدار الجامعية، مصر، 1999، ص.184.

² - كمال العقريب، مرجع سبق ذكره، ص.55.

³ - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص.186.

- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات وبصفة خاصة تلك التي ترجع لعوامل نفسية.

- لا توضح إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد.

- تفترض ايجابية البنك المركزي تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية والواقع أن دور البنك المركزي اقل ايجابية مما هو مأمول أو معتقد فيه.

وخلاصة القول هنا، إن النظرية الكلاسيكية للتوازن في ظل تغير الأسعار تفرض " شرطا ضروريا لصلاحياتها هو مرونة الأسعار الداخلية، وهذا من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. كما أن سعر الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية. وعلاوة على هذا فمرونة الأسعار تعد أيضا وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الإنتاجية، ومعنى ذلك أن مرونة الأسعار يجب أن تكون مصحوبة بتحريك العناصر الإنتاجية.

2-إعادة التوازن عن طريق تغير سعر الصرف: يقصد بتغير سعر الصرف، التخفيض أو الرفع من قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، وعادة ما يتم التغيير في اتجاه التخفيض وليس في اتجاه الرفع في عملات الدول.

ويرجع الاهتمام بالتغير في سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات كونه على صلة مباشرة لمستوى الأسعار، فتغير سعر الصرف يؤدي إلى تغير الأسعار، وهذا الأخير يؤدي بدوره إلى إحداث توازن بين الصادرات والواردات وبالتالي عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وهذا ما سنستعرضه من خلال العناصر التالية :¹

أ-أثار تغير سعر الصرف على الأسعار: بافتراض أن دولة ما تعرضت إلى عجز في ميزان دفعاتها، ثم قامت هذه الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، هذا التخفيض يعتبر احد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وذلك للعديد من الأسباب ومنها:

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

¹- محمود بونس، إسماعيل أحمد الشناوي، أحمد أبو الفتوح الناقة، اقتصاديات النقود والمصارف. مرجع سبق ذكره، ص.423.

- ✓ ارتفاع أسعار الواردات الأخرى بصفة عامة يؤدي إلى ارتفاع نفقة المعيشة، مما يجعل العمال يطالبون بزيادة أجورهم، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار.
- ✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات يتحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية، فإذا كان إنتاج هذه السلع الوطنية البديلة غير مرن لسبب أو لآخر، فسيترتب على زيادة الطلب مع عدم إمكانية زيادة العرض ارتفاع في أسعار هذه السلع
- ✓ قد يؤدي سلوك الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قراراتها في ضوء سعر الصرف إلى التعجيل برفع الأسعار المحلية، فمثلا إذا ما توقع المواطنون ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل عقب التخفيض فيسرعون إلى شراء السلع قبل أن يحدث الارتفاع المتوقع. ومعنى ذلك زيادة الطلب على السلع مما يؤدي بالفعل إلى ارتفاع الأسعار.

ومن هنا إذا، فلكي يتحقق الغرض من التخفيض، بمعنى زيادة الصادرات عن الواردات وبالتالي يتجه ميزان المدفوعات الجارية إلى التوازن، يشترط أن يتحقق ما يلي :

- عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت قيمة عملتها وذلك لان ارتفاع هذه الأسعار مقومة بالعملة الوطنية يجعل الأجانب يحجمون عن شرائها، مما يقضي على مزايا التخفيض.
- عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه إذا حدث وانخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة للتخفيض
- تمتع كلا من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة، لأنه طالما أن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات لا تساوي الصفر، فالمفروض أن التخفيض يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات

ب- الآثار الايجابية والآثار السلبية التغيرات سعر الصرف:

في الواقع كان يفترض دائما أن للتقلبات في سعر الصرف اثر ايجابي على ميزان المدفوعات الجارية ولم يكن هناك تصور لوجود آثار سلبية. وكان "مارشال" أول من أشار إلى أن تخفيض العملة يمكن أن يكون له آثار سلبية على ميزان تجاري في حالة توازن كما راينا في المطلب السابق. ولقد ركز الاهتمام حول شروط فاعلية تغيير سعر الصرف وتحديد الحالات التي لا يؤدي فيها هذا التغيير إلى تحسين حالة ميزان المعاملات الجارية وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري (حيث تكون قيمة الواردات محسوبة بالعملة

المحلية أكبر من قيمة الصادرات). وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدا أن هناك قيودا تحد من فاعلية تغيير سعر الصرف، وهذه القيود ترجع إلى طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ثانيا: النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل).

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل الوطني والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال. وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية. أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغيير في الدخل، بالزيادة أو النقصان. فهو النسبة بين التغيير في الواردات والتغيير في الدخل الوطني. وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغيير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى. وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل الوطني وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على مستوى الدخل. ونظرا لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات، فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.¹

وإذا كان التحليل الكينزي يتميز باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية التي تتبناها النظرية الكلاسيكية إلا أن هذا التحليل لم يقدم تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، حيث لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصورة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغييرات الدخل القومي بالإضافة إلى إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأسعار التقليدية. وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار احد أمرين؛ إما استقرار التشغيل والدخل الوطني وإما التوازن الدولي. أضف إلى ذلك أن نظرية الدخل وان كانت تعطي تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش، وحيث يقترب الاقتصاد من حالة العمالة الكاملة.²

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.76.

² - مجدي محمود شهاب، سوزي علي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية. مرجع سبق ذكره، ص.122.

ثالثاً: التوازن عن طريق التدفقات المالية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو السعر، لا تأخذ في الحسبان اثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، لا بد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية الدولية.¹

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة انتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات. وفي هذا الإطار لا بد من التمييز بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية.

أما بالنسبة للتغيرات في رصيد المعاملات الجارية فإن نفس الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغييرات الدخل والأسعار ينطبق هنا، والسؤال الذي يثور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية.²

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل. غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال، بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي والتي طول مدته في بعض الأحيان، فضلاً عن أشد وطأة ذلك الإختلال.³

المطلب الثالث: تدخل الدولة و علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

حسب النظريات السابقة التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته وذلك اعتماداً على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديراً واستيراداً، وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية، لكن يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن الميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بتغييرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني، وهو ما يتعارض

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ، ص.123.

² - زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص.76.

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي على ناشد، المرجع نفسه، ص.125.

مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة غالباً ما تدخل السلطات العامة سواء بصورة مباشرة بهدف تسوية الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى باللجوء إلى العديد من السياسات العلاج اختلال ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود عجز في ميزان المعاملات الجارية، فالدولة تستطيع اتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل و الخارج كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أو القيود الكمية التي تحد من حرية الاستيراد أو تقلل من حجم الواردات، وهذا يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية مما يؤدي إلى تسوية الخلل أو العجز في ميزان المدفوعات.¹

كما يمكن للدولة من خلال سياسات غير مباشرة دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين أو تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظرا لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات، كذلك استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة، كما يمكن أن تستخدم إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني مثل اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية . الخ²

جدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، ولو انه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادره الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات، وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأسعار في الداخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.³

¹ - كمال العقريب، مرجع سبق ذكره، ص62.

² - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص275.

³ - زينب حسين عوض الله، المرجع السابق ، ص83.

خلاصة الفصل

ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة مالها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي، ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات سواء كان عجز أو فائض نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة.

كما أن هناك عدة طرق لتسوية هذا الاختلال، فقد أستقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة الأسعار الداخلية في تحقيق التوازن، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغييرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغييرات الأسعار وتغييرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظريات شاملة، لكن هذه التسوية تتم بفرضية عدم وجود عوائق تعيق آلية السوق في إعادة التوازن، لذا تلجأ الدولة بالتدخل لإعادة التوازن بتطبيق مختلف السياسات المتاحة لها، لأن قوى السوق غير قادرة على إعادة التوازن بسبب عوائق تعرقل عمل آلية السوق.

الفصل الثالث

تمهيد

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحديدا، عدة تطورات وتغيرات هيكلية مست تركيبته الأساسية بصورة مباشرة، ولان الاقتصاد جزء أساسي من مكونات المجتمع الأساسية، فقد تأثر الاقتصاد بما اصاب المجتمع من تحولات وتغيرات. فبعد خروج الاستعمار الفرنسي وجد الاقتصاد الجزائري نفسه في حالة يرثى لها، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة إلى بذل مجهودات كبيرة قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبيات التي كشفها هذا الانفتاح، بعد ذلك شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، كل هاته التطورات ادت الى الاختلال في الميزان المدفوعات ما دفعت الجزائر الى انتهاج سياسات لسعر الصرف لمعالجة ميزان المدفوعات.

وبناء على ما سبق فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما

المبحث الاول: تطور سعر صرف الدينار و ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: تطور سعر صرف الدينار و ميزان المدفوعات الجزائري.

تميزت فترة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري و التي امتدت من سنة 1967 إلى غاية سنة 1990 بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وهو الأمر الذي ينطبق على أسعار الصرف و بالتالي فقد عرفت هذه الأسعار حالة من الاستقرار تبعا للرقابة الموجودة على الصرف آنذاك وعرفت هذه المرحلة بسيادة نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري، إلا أنه ومع بروز الصدمة البترولية سنة 1986 و انفصال سعر الصرف المحدد إداريا عن الواقع الاقتصادي تحتم على السلطات الجزائرية اللجوء إلى إعادة النظر في سياسة الصرف لديها والعمل على الاندماج تدريجيا في اقتصاد السوق ما انجر عليه تغيرات على المستوى الداخلي و الخارجي و هذا ما سنراه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور أنظمة صرف الدينار الجزائري.

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام وسياسة سعر صرف.

أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة:¹

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة على وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من ذهب. حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا، أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968 اضطرت به إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله² لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية . وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر

¹- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص. 154-156.

أوت من سنة 1969 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

شرعت الجزائر، خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي : دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي = 0,888 دينار جزائري. من أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عمولات تسديد الواردات الجزائرية ، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعمومة)، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج وهو:

1- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف

عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

2- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية)

لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

ثانيا : الربط بسلة من العملات:

أدى إعلان نيكسون سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من

العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة ، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكرون الدانمركي، الكرون النرويجي، الكرون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي). يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى:

الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- 1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 2- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- 3- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضعية الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة استراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها، الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.¹

¹ - موسى لطلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 291-292.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974 ، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة، ويمكن إيضاح ذلك في الجدول التالي:¹

جدول رقم (03-01) : تطور سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر.

الوحدة: دينار جزائري متوسط الفترة

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.83
السوق الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

المصدر: يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، - اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي. مذكرة ماجستير، الجزائر، 2011، ص.135.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن سعر الصرف الموازي مرتفع بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي وهذا راجع إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع و الخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك يفضل السلع المستوردة على المحلية.

ثالثا: الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 4.947 دج للدولار الواحد في نهاية سنة 1987 إلى 19 دج للدولار الواحد في سنة 1991، ويعود سبب هذا الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين. ولقد عرفت عملية الانزلاق التدريجي تسارعا معتبرا بداية 1990 وهي مرحلة رافقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، الهدف منها هو الوصول إلى مستوى مقبول لاستقرار الدينار الجزائري.²

¹ - يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي. مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص.135-136.

² - علي بن قنور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010). أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص. 129.

رابعاً: التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس القرض والنقد بتاريخ 10/04/1990 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار.¹

خامساً: نظام جلسات التثبيت (التسعير):

بدأ نظام التثبيت في التنفيذ في أكتوبر 1994 كمرحلة تمهيدية لنظام أو نمط الصرف العائم الموجه، وتمثل هذه الطريقة أحد التقنيات التسعير بالمزاد العلني، وتعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي. واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.²

سادساً: سوق الصرف ما بين البنوك:

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض و الطلب.³

وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض الحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.218.

² - موسى لحو بخاري، مرجع سبق ذكره، ص.299.

³ - صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر - مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص. 128.

سعر الصرف الجزائري (2000-2017)

2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب: 7.5 % وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.32 في هذه الفترة.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الخمسة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتبب بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في اطار نظام الصرف العائم للمدار والمرتبب بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقييم بالدولار ومنه يتحدد سعر الصرف الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لترك عند مستوى مقبول.¹

المطلب الثاني: تطور سياسة سعر صرف الدينار الجزائري.

انتهجت الجزائر سياسات سعر صرف مختلفة تطورت بتطور الاقتصاد الجزائري، و كانت اهمها سياسة الرقابة على الصرف و سياسة تخفيض قيمة العملة و اخيرا سياسة التعويم العملة. و سنحاول تناول هذه السياسات بالتفصيل.

أولا: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر:

يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر إلى فترتين يفصل بينهما قانون

10 - 90 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14/04/1990.

¹ - هجيرة عبد الجليل، أثر، تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - . مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص. 75، 76.

1- سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990:

ارتبطت سياسة الرقابة على الصرف بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة من هذه المراحل، وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى أربع مراحل تتمثل في:

أ- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962 - 1970):

بموجب التصريح الذي كان في 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة الذي يقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال، دفع بالاقتصاد الجزائري إلى تحمل عواقب وخيمة من خلال انخفاض احتياطي الصرف وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والمبالغة في قيمة الصادرات التي ألحقت العجز بالميزان التجاري، هذا ما دفع السلطات العمومية إلى فرض رقابة على الصرف الأجنبي على كل عمليات التبادل المالية منها والنقدية، واتخاذ قرار الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 قصد مراقبة حركة العملات الأجنبية باتجاه الداخل والخارج. وهكذا بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 بهدف:

✓ مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

✓ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية.

✓ ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

✓ حماية الواردات من المنافسة نظرا لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل.

واعتمدت الجزائر في تنميتها على إجراءات تقييدية، لحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في المبادلات الخارجية، والتي تمثلت في ثلاث عمليات وهي نظام الحصص للاستيراد، الحواجز الجمركية، ومراقبة الصرف، والتي خصت عدة مجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية).¹

¹ - بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل للنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، عبر منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص.204.

ب- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977):

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة ولقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما الاستيراد. وتتلخص هذه القيود أساسا في:

✓ إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.

✓ تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

✓ التخلي عن كافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

✓ إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية

لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.¹

ج- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987):

شهدت هذه المرحلة صدور القانون (78-02) الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978، والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية. حيث أصبحت كل السلع والخدمات التي تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم، كما نجد أن قانون السوق العمومية قد أضفى على العلاقات الناشئة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الأجنبية طابع الديمومة والاستقلالية في إطار المبادلات الدولية. تدعمت هذه الأحكام بالبحث عن عقود متعددة لسنوات، اتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن علاقات القوى السائدة في مجال التجارة الخارجية. وسمح في هذا الإطار للأشخاص الطبيعيين الجزائريين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في

¹ - صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 1990، 2009. - منكرة ماجستير، عبر منشورة، مركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011، ص.169.

الجزائر، وتستفيد هذه الحسابات من المكافأة على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة من أنشطتها. أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.¹

د- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988 - 1990):

في 01 / 01 / 1988 / 12 صدر القانون 88-01 المتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، و تم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الصعبة، وأصبحت البنوك لها الأولوية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.²

2. سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990:

إن قانون 90-10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقروض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 92-04 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف، ومن بين ما نص عليه هذا القانون:³

أ- تسيير الموارد من العملات الصعبة:

لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، المواد المنجمية، القروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد

¹- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص. 176.

²- عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

³- علي بن قنور، مرجع سبق ذكره، ص. 130.

المصدرون من حصة مداخيل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية:

- 50 % في مجال الصيد البحري، والمحاصيل الزراعية.

- 20 % في مجال السياحة.

- 10 % في مجال البنوك والتأمينات.

ويمكن للمصدر أن يحفظ بكل حصته من الإيرادات إذا أنصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة.

ب- تدخل الوسطاء المعتمدين:

يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

ج- حسابات العملة الصعبة:

سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة، لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

د- القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات:

تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع، إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبر هذا التوظيف أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي، وكذا الجمارك الوطنية.

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، وتعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق

التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية. ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أبريل 1994 وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وإعادة ثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية والدولية.

وانحصرت هذه الأسباب في الاختلال الخارجي المرفق بالاختلال الداخلي الذي عانت منه الجزائر والذي تميز ب:¹

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأسمال.
 - كون الدينار عملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وظهور سوق الصرف الموازي لتلبية طلبات المتعاملين، وتطور هذا السوق الذي أصبح أكثر تنظيمًا وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد والقرض، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
 - التآكل المستمر لاحتياطات الصرف في مقابل مديونية خارجية ثقيلة فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات مرتفعة.
 - التخفيض يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلائي و التحول إلى تحرير سعر الصرف و وضع سوق حرة للصرف.
- أما من جانب الاختلال الداخلي فإن أهم مؤشرات ملخصة فيما يلي:
- العجز المالي (عجز الموازنة): الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة

¹- لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - منكرة ماجستير، عبر منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005،

1993 وقدرب ب 190 مليار دج ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعا إلى ضرورة القيام بإجراء التقليل هذا العجز.

- التوسع التضخمي: حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر، ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

ثالثا: نظام تعويم الدينار الجزائري:

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية وتجريبية وتمرنا للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات والإجراءات والموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق. بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996.

عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولون عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وهي تدعيم الثنائية القطبية والتوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى و الاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وهنا يمكن أن نناقش مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا

كما يلي:¹

- من زاوية ميزان المدفوعات.

- من زاوية تفسير الاحتياطات.

- من زاوية مقاومة الصدمات.

1- من زاوية ميزان المدفوعات: من خلال الاحصائيات ان رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي 1999-2000 ب 4.18% مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة ب 13.08% كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97% من صادرات الجزائر، وهي متأثرة أيضا بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبتروول وهذا دائما يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات سنة 2008 من خلال الارتفاعات الحاصلة من 2002 إلى غاية 2008 من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002 ورغم هذا التزايد إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهد ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة: 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار أمريكي إلى 72.61 دينار لواحد دولار أمريكي، أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75.34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100.27 دينار لواحد يورو سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدينار الجزائري وتتججج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار. وهذا ما لا يتوافق مع مبدأ التعويم المدار الذي يدخل فيه البنك المركزي بشكل سري.

¹ - سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع. عجلة الثبات، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص ص.67،

2- من زاوية تسير الاحتياطات:

من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متواصلة وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي، وهذه الزيادة كانت نتيجة للتحسن المستمر لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، وهذا السلوك من الاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت والوسيط القريب من الثابت وليس العائم، وذلك أن النظريات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطات الصرف تكون معدومة، وسعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وكلما كانت التدخلات في السوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود وابتعد عن التعويم.

3- من زاوية مقاومة الصدمات:

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم العربي حالة ركود) وهذه الصدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات و الواردات، وهو ما حدث للجزائر من انخفاض للصادرات عام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع سعر البترول وأصبح سعر البترول في تنازل فتتج عن ذلك انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03.86 مليار دولار فقط سنة 2009، وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود بها الأزمة المالية العالمية)، وهنا يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتنشيط منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهذا ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008-2009، والذي يميز التعويم المدار عن بقية الأنظمة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فمسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته.

رابعاً: سياسة سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2017):

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2017 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

1-الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2017):

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم إنجازها في الألفية الجديدة.

أ- الديون الخارجية والداخلية للجزائر: إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و 374.5 مليون دولار نهاية 2013 ، ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث أرفقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن) ** المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق سادته ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، وهكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013.

ب- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2017): تعتبر هذه البرامج

من أهم التغييرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.¹
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي و تضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له و الذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 2%².
- **برنامج توطيد النمو (2010-2014):** ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية هي:³
 - ✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.
 - ✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.
 - ✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

¹- نادية بولوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائري. منكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014 - 2013 ، ص.215.

* عبارة عن مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة لسداد ديونها.
** على عكس نادي باريس نادي لندن ليس له وجود صريح أو أهمية، ففي بعض الأحيان تجتمع لجان خاصة تضم بعض المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي تكون فيها الدولة المدينة غير قادرة على السداد للبحث معها عن عقد اتفاق ينظم التزاماتها من جديد.

²- زهير بن دعاس و شافية كتاف، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر 2014 - 2001). مؤتمر دولي أيام 11 ، 12 مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص.17.

³- نادية بولوري، مرجع سبق ذكره، ص 220.

• برنامج توظيف النمو (2015-2019)¹: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019. وتتلخص أهدافه في:

- ✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- ✓ استهداف معدل نمو سنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019.
- ✓ وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب.
- ✓ اتخاذ الحكومة تدابير للحد من الضغط الجبائي.
- ✓ تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي من خلال وضع إطار قانوني.

رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تتطرق عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير لسعر صرف الدينار وفي سعر البترول الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

حيث سعت الجزائر ابتداء من سنة 1994 إلى إضفاء مرونة أكبر في تحديد قيمة الدينار الجزائري فسعت إلى إزالة القيود المتعلقة بالصرف وأصبح لعرض الدينار والطلب عليه أثر كبير في تحديد قيمته، وهذا من خلال قيام بنك الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار أسبوعيا من خلال ما يدعى جلسات التثبيت التي تقوم بتحديد سعر الدينار مقابل العملات الصعبة بدون إغفال حجم عرض الدينار والطلب عليه.

حيث يقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي، ويعلن عن سعر صرف أدنى يرغب فيه، وبعد الاطلاع يعبر ل ينك عن رغبته بين المبلغ الذي يريد الحصول عليه بسعر الصرف الذي يراه ملائما، وبعد المقارنة بين المبلغ المعروض من بنك الجزائر وذلك المعروض من البنوك والمؤسسات المالية المشاركة، و إذا كان العرض متقاربا أو أكبر من الطلب، فإنه يتم تحديد وتثبيت سعر الصرف على أساس سعر أدنى من بين تلك العروض المقدمة ، أما إذا بقي العرض أقل من الطلب ، فيقوم بنك الجزائر بمراجعة وتعديل المبلغ المعروض وسعر الصرف المرغوب فيه حتى يحدث التوازن بين العرض والطلب ومنه تحديد سعر الصرف لذلك الأسبوع الممتد بين يومي الأحد والخميس .

¹ - راجع القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30/12/2014 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 121، العدد 78، ص.41.

سعر الصرف الديناري الجزائري (2000-2017)

إن هذه العملية التي تم من خلالها تحديد سعر الصرف الأسبوعي لم يشارك فيها إلا البنك المركزي و المؤسسات المصرفية في غياب بعض الفاعلين وذلك لعدم وجود سوق صرف يراعي جميع المتدخلين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، الشيء الذي يثبت أن سعر صرف الدينار لا يزال مدار رغم محاولة تحريره التي جاءت في إطار سياسات التعديل الهيكلي، التي تسعى لإعطاء القيمة الحقيقية للدينار وفق قوى السوق، و التي قد تكون وفقت إلى حد بعيد في إضفاء بعض الديناميكية على سعر صرف الدينار وإخراجه من الصرف الإداري الجاف.

لقد شهدت الفترة التي لحقت هذه الاصلاحات تراجع كبير من قيمة الدينار الجزائري على الصعيد الدولي نتيجة حتمية لهذه السياسة ما انعكس سلبا على قدرته الشرائية داخليا وهذا للارتباط شبه التام للاقتصاد الوطني آنذاك بالخارج والعجز المزمّن في ميزان المدفوعات، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا جدا ابتداء من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002 حيث ان الانخفاض بين هاتين السنتين يفوق (43%)،

فأسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية أصبحت تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البيئية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها ، وبنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق، ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2017 - 2000) نعرض الجدول التالي:

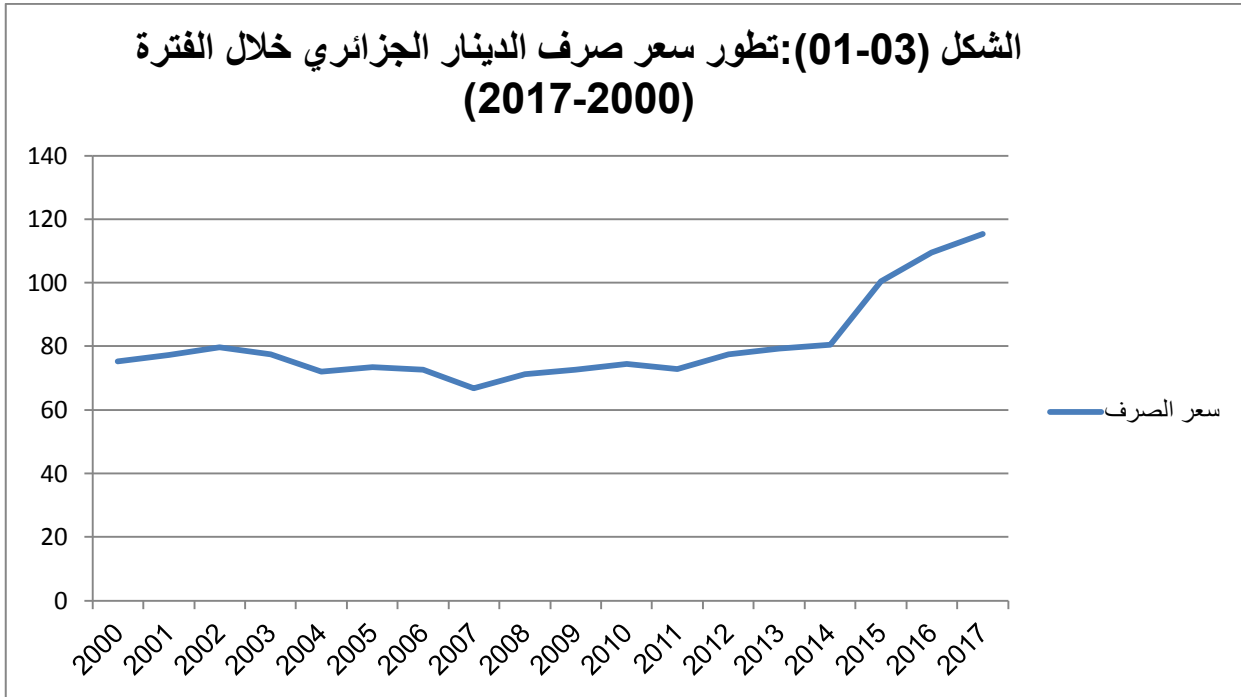
الجدول رقم (03-02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2017-2000).

الوحدة: دينار جزائري متوسط الفترة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	107.84

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على احصائيات بنك الجزائر (2005، 2010، 2015، 2017).

ولتوضيح محتويات الجدول قمنا بتمثيله في الشكل رقم (03-01).



المصدر: من اعداد الطالب استنادا على الجدول رقم (03-02).

من الجدول والبيان السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط

التالية:

1- في الفترة الممتدة (2002-2000) استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برج التجارة العالمي) وضعف قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

2- في الفترة الممتدة (2004-2003) شهدت أسعار البترول تحسنا كبيرا، فانقلبت من 29.0 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 38.7 دولار للبرميل سنة 2004، هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية و بالتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.34 دج سنة 2003 وإلى 72.06 دج سنة 2004.

3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 من 36.3 دج إلى 66.82 دج بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية.

4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة قفزت أسعار النفط الخام من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 62.2 دولار للبرميل بحلول سنة 2009¹، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010.

5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات أسعار صادراتها و وارداتها.

6- وفي الفترة (2010-2014) يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر من حيث التصدير.

7- أما الفترة (2015-2017) سجل انخفاض كبير في قيمة الدينار مقابل الدولار من 80.56 دج سنة 2009 إلى 100.46 دج سنة 2015 لتصل إلى 109.47 دج سنة 2016 ليصل إلى 115.31 في 2017 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث قدر سنة 2016 ب 43 دولار للبرميل، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة والتي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط في السوق العالمية، وخاصة أسعار النفط الجزائري التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي:²

¹- داود سعد الله، الأزمات النفطية و السياسية المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية. دار عومة، الجزائر، 2013، ص.69.

²- عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر ،

- سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31 % مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991.

- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

- استخدام السلطات الجزائرية تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا.

مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في قيمة الدينار مثل الأزمة المالية، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية منها ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

ورغم هذه الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها الدينار في قيمته مقابل العملات الأخرى والتي لم يرضى عنها الكثيرون بسبب تأثيرها المباشر على القدرة الشرائية للدينار داخليا، إلا أنها كانت أساس التقييم الحقيقي للدينار الجزائري بالإضافة إلى كونها الطريقة الوحيدة لتقييم العلاقات التجارية للجزائر مع الشركاء التجاريين، الشيء الذي يدعونا الآن إلى إعادة النظر مسببات هذه الانخفاضات ذات الطابع الحقيقي وليس النقدي فقط.

ما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير الى الدور الكبير الذي لعبته التجارة الخارجية في تخفيض أسعار صرف الدينار من خلال الارتفاع الغير مسبوق لفاتورة الاستيراد والتي ان يجب أن يقابلها حجم كبير من العملة الأجنبية التي ستغطي هذه المعاملات الخارجية ما يفضي الى عرض ابر للدينار الجزائري ومن ثم انخفاض أسعار صرفه من الأسواق العالمية، وبالمحصلة انخفاض القدرة الشرائية له داخليا.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2017).

أن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (03 - 03): تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2017).

الوحدة: مليار دولار، سعر صرف متوسط الفترة

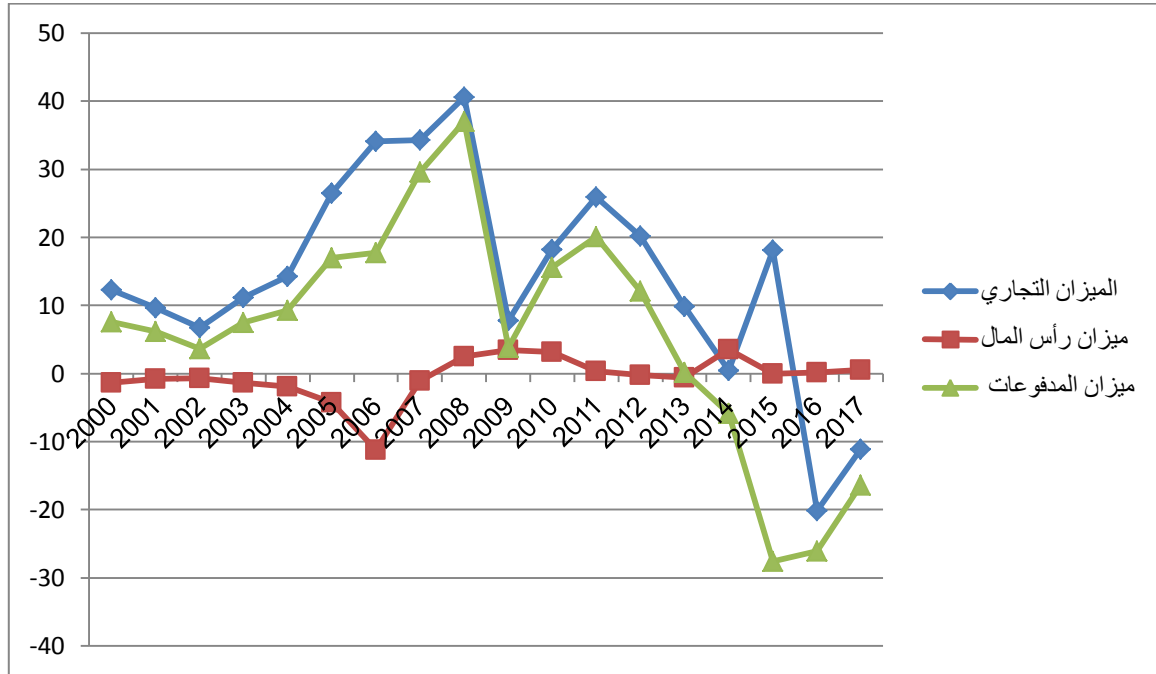
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.59
ميزان رأس المال	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05	2.54
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	7.78	18.20	25.96	20.16	9.88	0.45	18.08	-20.13	-11.15
ميزان رأس المال	3.45	3.18	0.36	-0.25	-0.61	3.55	-0.061	0.19	0.55
ميزان المدفوعات	3.86	15.58	20.06	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على احصائيات بنك الجزائر (2005، 2010، 2015، 2017).

ولتوضيح محتويات الجدول قمنا بتمثيله في الشكل رقم (03-02).

الشكل (02-03): تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2017).

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول: (03-03)

نلاحظ من الجدول رقم (03-03) والشكل رقم (02-03) مايلي:

تحسن في ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من فترة الدراسة ذلك أن قانون النقد والقرض أفريل 1994 فتح السوق الجزائرية للمتعاملين الجزائريين والأجانب لعمليات التصدير والاستيراد، لأن التصدير أصبح اختيار استراتيجي للمؤسسات الجزائرية وذلك حتى تبقى على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي هو سوق ضيق، كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها كل هذا أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات، حيث سجل فائضا مقربا ب 7.57 مليار دولار في سنة 2000 رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية، وقد تجاوز الفائض قيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005، رغم بعض التراجعات كسنة 2002 التي سجل بها الفائض 3.65 مليار دولار ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، والى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري في هاته السنوات، إن تراكم هذه الفوائض المالية للأسباب الوارد ذكرها، أدى إلى تحسين مؤشرات التوازن الخارجي كانخفاض معدل خدمة الدين وارتفاع نسبة التغطية الواردات ويعود الفضل إلى ارتفاع أسعار النفط . ليحقق ميزان المدفوعات بعد ذلك فائضا مستمرا إلى غاية سنة

2008، مع انخفاض كبير في هذا الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت ليحقق ميزان المدفوعات بعد ذلك فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2008، مع انخفاض كبير في هذا الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ليعاود الفائض و يسجل ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 12.05 مليار دولار، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعية أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني، و في سنة 2013 سجل انخفاضا بلغ 0.13 مليار دولار، أما سنتي 2014 و 2015 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصيدا سالبا ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب انخفاض حصة الصادرات من المحروقات والتي تمثل 95% من حصة الصادرات الإجمالية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية، خاصة أسعار النفط الجزائرية، حيث انخفض سعر البرميل لسنة 2015 ب 53.1 مليار دولار مقارنة بالسنوات الماضية، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز و النفط الصخريين في الولايات المتحدة، وانهارت حتى وصلت الى 29 دولار للبرميل عام 2016.

و نلخص في الاخير الى أن تطور رصيد ميزان المدفوعات كان له ارتباط نستطيع ان نقول عنه مباشر بالحساب الجاري الذي هو الاخير مرتبط بأسعار النفط، فما ان ينخفض سعر النفط يؤثر مباشرة على الحساب الجاري و الذي بدوره يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات ككل .

المبحث الثاني: تغير سعر صرف الدينار الجزائري و تأثيره على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2017).

قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصف بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، فكان لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج ايجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات و سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان التجاري (2000-2017).

المطلب الثاني: سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على ميزان رأس المال (2000-2017).

المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان المدفوعات الكلي

(2000-2017).

المطلب الأول: دور سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، باعتباره أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود الميزان الجاري لميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل وضعية البنود المكونة له (الصادرات، الواردات، والرصيد الكلي للميزان التجاري) خلال الفترة (2000-2017).

أولاً: تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عناصر الميزان التجاري:

إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فان تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلال في

حجم الواردات والصادرات على حد سواء.¹ والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار .

الجدول رقم (03-04): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2017-2000).

الوحدة: مليار دولار / سعر صرف: متوسط الفترة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الاجمالية	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.38	54.74	60.59	78.56
صادرات المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
صادرات خارج المحروقات	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	13..1	0.98	1.39
الواردات	9.35-	9.48-	12.01-	12.32-	17.95-	-19.57	20.68-	26.35-	37.99-
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.59
أسعار البترول \$	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الاجمالية	45.18	57.09	72.88	71.73	64.37	59.99	34.56	28.88	24.75
صادرات المحروقات	44.41	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08	27.10	23.78
صادرات خارج المحروقات	0.77	0.96	1.22	1.15	1.05	1.66	1.48	1.78	0.98
الواردات	37.40-	38.88-	44.94-	51.56-	54.99-	59.67-	52.64-	46.72-	35.9-
رصيد الميزان التجاري	7.78	18.20	25.96	20.16	9.88	0.45	18.08-	17.84-	16.92-
أسعار البترول \$	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	49	66.87
سعر صرف دج/دولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	107.84

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى احصائيات بنك الجزائر (2000-2010-2015-2017).

¹ - نادية بلوري، مرجع سبق ذكره، ص.2.

من خلال الجدول والبيان السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالية:

1- الصادرات: الملاحظ من الجدول ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2000-2008)، حيث بلغت عام 2002 مقدار 18.71 مليار دولار، لتواصل ارتفاعها وتسجل 46.38 مليار دولار سنة 2005، لتصل عام 2008 قيمة 78.59 مليار دولار، وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت ب 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4 %، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2017 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات، وخاصة سنتي 2015 و 2016 و 2017 سجل انخفاض كبير في حصة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصة الإجمالية للصادرات.

2- الواردات: في الفترة 2000-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل ب 28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار . و كذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية و السلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة. لتعود للانخفاض

من جديد سنتي 2015 -2017 حيث قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار وسنة 2016 - 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف، ونتيجة الفساد في بعض القنوات المالية للدولة والاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهرب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي.

أما فيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار.

الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

1- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2000-2014) حيث حقق 21.65 مليار دولار لسنة 2000، مع انخفاض قليل للفائض مئة في سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل، ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 و قدرت ب 40.596 و يرجع هذا الفائض أساسا للارتفاع الذي عرفته الصادرات والذي وصل إلى 78.56 مليار دولار سنة 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على واردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، و زيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك.

في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة للسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

2- أما السنوات 2015-2017 عرف الميزان التجاري رصيذا سالبا حيث سجل عجزا بقيمة: 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصيذا ماليا أيضا يقدر ب: 17.844 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53. دولار للبرميل سنة 2015 منتقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المسائل في النوعية النفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

ويتضح أيضا من خلال البيان بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات والصادرات:

- عدم استجابة الصادرات بسبب علم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونات لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن سياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط لسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية بسبب أزمة الإنتاج فهي شبه منعمة.

- إن عملية التخفيض التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

- التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في حين نتبع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الاتحاد الأوروبي، ويفعل أزمة اليورو تراجع عائدات النفط بفعل انخفاض استهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، ويفعل سياسة التقشف التي تعتمد عليها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد الطين بلة.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية نقشفية وحذرة تطبيقا لما تمليه سياسات خفض الإنفاق الموصي بها من قبل صندوق النقد الدولي.

وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معلوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة التخفيض التي لم تعط ثمارها.

المطلب الثاني: دور سعر صرف الدينار الجزائري على حساب رأس المال:

إن المنتبغ لحركة ميزان حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري يلاحظ أنه لا يوجد استثمارات غير مباشر لأنه في إحصائيات بنك الجزائر نجد الاستثمارات غير المباشر تساوي الصفر، أما في ما يخص الإعانات فهي لا تؤثر على سعر صرف الدينار لأنها مبالغ صغيرة، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نظم المشرع الجزائري حركة رؤوس الأموال من خلال النظام رقم 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج مع مداخيلها¹، حيث تتمثل أغلب تدفقات رؤوس الأموال الوافدة أو الخارجة من الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي مر بتطورات عديدة يمكن ذكرها في ما يلي:

1- مراحل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر:

يمكن تقسيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلتين هما²:

أ- مرحلة ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000):

لقد تميزت هذه الفترة بتدفقات ذات مستويات ضعيفة ولم تتجاوز في مجملها نصف مليار دولار، وبغياب شبه كامل في بعض الأوقات للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من المزايا والحوافز التي أعطاها قانون

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية للمادة رقم 03 العدد رقم 45.

² - سمير أبو الفتوح، دور القوانين التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر. المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص ص. 66-74.

الاستثمار 12-93 المؤرخ 1993 ويمكن التمام وجود أسباب كثيرة كانت عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي من بينها:¹

- الأوضاع السياسية والأمنية المتردية وغياب الاستقرار ولد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة وأن المتعاملين الأجانب يقومون بتقييم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها وبالتالي صنفتم الجزائر ضمن البلدان ذات الخطر المرتفع جدا.

- العوائق الاقتصادية والمالية والتي كانت سيئة من بينها ضعف البنية التحتية وتفاقم أزمة المديونية وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي والتهرب الجبائي، وأيضا تأخر إنشاء البورصة.

- الصعوبات القانونية والإدارية التي من بينها صعوبات في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار وكذلك البيروقراطية وعدم كفاءة الإداريين.

- رفض التحكيم الدولي الذي يعطل العديد من مشاريع الشراكة ويضمن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل التحكم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية ؛

- مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي بسبب عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطورها وسيطرة القطاع العام.

- عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لما لهذه المنظمة من شروط وإجراءات هي في صالح المستثمر الأجنبي.

ب- مرحلة التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية 2001-2015:

بعد استعداد الحكومة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 04-01 الصادر في 20 أوت 2001 ، بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترى النور وتحصنت مستوياتها وهذا ما يبينه كل من الجدول والبيان التالي:²

¹ - سمير ايت يحي، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة جامعة باتنة، الجزائر، 2013، ص ص. 204-205.

² - صالح مفتاح و فاطمه رحال، اثر تحرير حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1970-

2012. ملتقى دولي بعنوان سياسات الانفتاح الاقتصادي و النمو بدول جنوب المتوسط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، يومي: 12 / 11 نوفمبر 2013، ص. 14.

الجدول (03-05): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و الدينار خلال الفترة

(2017-2000).

الوحدة: مليار دولار/ سعر صرف: متوسط الفترة

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
2.28	1.35	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
71.18	66.82	72.64	73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر صرف دج/الدولار
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
0.56	1.59	0.69-	1.53	1.96	2.04	2.04	3.47	2.54	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
107.84	110.52	100.46	80.56	79.38	77.55	72.85	74.4	72.64	سعر صرف دج/الدولار

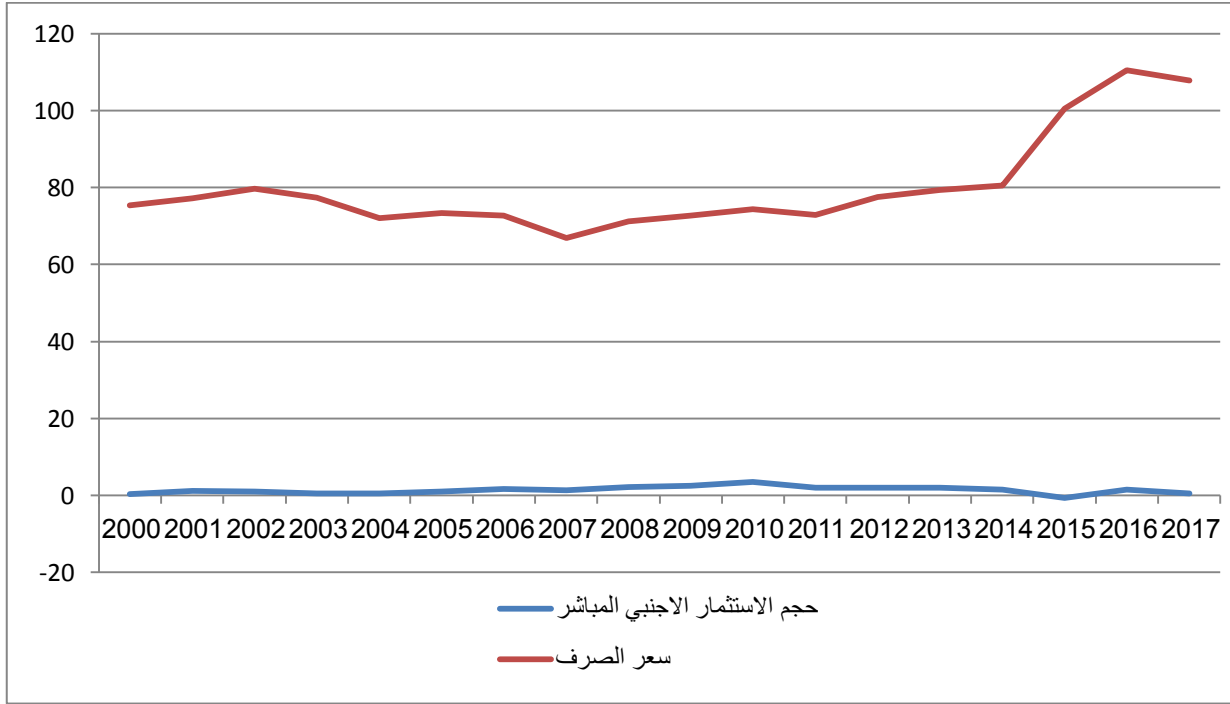
المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى احصائيات بنك الجزائر (2000-2010-2015-2017).

ويمكن توضيح الجدول من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (03-03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و الدينار خلال الفترة

(2017-2000).

الوحدة: مليار دولار / سعر صرف: متوسط الفترة



المصدر: من اعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (03-05).

نلاحظ من الجدول و البيان السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقام ضعيفة جدا، لكنها في تحسن نسبي تميزت به الفترة من 2001 إلى 2015 مقارنة بفترة التسعينات التي كانت فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة جدا ويظهر ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي واصدار قوانين مشجعة للاستثمار والقطاع الخاص، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من 0.42 مليار دولار عام 2000 إلى 1.18 مليار دولار عام 2001، وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03 / 01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، لتسجل التدفقات الواردة سنة 2002 حوالي 0.97 مليار دولار وهذه التدفقات تحققت بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "إسبات"¹ الهندية، وفي سنة 2004

¹ - الكريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص. 74.

وصلت إلى 0.62 مليار دولار بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002، 2003، 2004 جاءت معظمها من الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 0.74 مليار دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة % 56.07، وهذا في وقت عرف فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية.

أما فيما يتعلق بسنة 2009 فقد سجلت ارتفاعا للتدفقات الواردة للجزائر حيث وصلت أعلى قيمة لها سنة 2009 ب 2.55 مليار دولار بسبب التخفيضات الضريبية أما بالنسبة للسنوات 2010 - 2011، ورغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات فإن الإحصائيات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الدول العربية والذي يتشكل من استثمارات محلية وأجنبية، وقد استحوذت 4 دول نفطية على هذه الاستثمارات وهي السعودية، الإمارات، قطر والجزائر بنسبة 63 % من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية، أما الفترة من (2012-2015) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض بسبب أزمة اليورو*¹

حيث بلغ أقصى انخفاض له سنة 2015 حيث قدر ب -0.69 مليار دولار و يعود السبب الرئيس في ذلك الانخفاض الحاد في أسعار البترول، ليرتفع مرة أخرى في 2016-2017 ليصل الى 1.59 وذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية و التحسن الاخير الذي عرفه الانتاج النفطي، كما ان الجزائر وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية و المنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

أما فيما يخص العلاقة بين سعر صرف الدينار والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر فيمكن القول أنه:

- ليس هناك علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير سعر صرف الدينار الجزائري، حيث أن سعر صرف الدينار يسمح بالتقلب وهذا لا يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك فنلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والسبب الرئيسي لذلك هو انتعاش

* اغلب الاستثمارات الواردة للجزائر تأتي من الاتحاد الأوروبي.

السوق البترولية وهذا ما يوضحه البيان خلال الفترة (2000-2017) فمعظم هذه الاستثمارات وجهت القطاع المحروقات (تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي على حسب أسعار البترول).

لذا فيمكن القول أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار من خلال أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال بسبب أنه القطاع الأكثر ربحية في الجزائر، وبالتالي يزداد حجم الصادرات البترولية وترتفع قيمة الدينار الجزائري ومن جهة أخرى يمكن القول أن إتباع الجزائر نظام التعويم المدار الدينار من خلال توصيات صندوق النقد الدولي قد ساعد ولو بصورة ضئيلة في رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى إصلاحات والقوانين والتشريعات و التحفيزات التي تخص التجارة الخارجية عموما والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

وإضافة لما سبق يمكن إرجاع تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى:¹

- تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد.
- النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الاقتصاد، مثل تحرير قطاع التجارة | الخارجية.
- سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.
- ونستنتج في الأخير أن تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان سببه الرئيسي قطاع المحروقات، فهو يعتبر المساهم الأساسي في إنشاء القيمة المضافة وهذا ما يعمق اعتماد الجزائر على هذا المورد.

ويمكن أن نستنتج أيضا أن التركيز على التحفيزات الجبائية ليس كافيا في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بل تكمله عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي وكذلك الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في أي بلد، وهو ما لم يجعل الجزائر تتجح في مجال الانفتاح المالي على العالم الخارجي، رغم التحسن النسبي في استقطاب الأموال الأجنبية التي تبقى بمستويات غير كافية.

¹ - صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

ثانيا: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2017):

عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها ومجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، بغية رفع تنافسية اقتصادها والقضاء على عجز حساب رأس المال، ولمعرفة مدى تحقيق الجزائر لأهدافها، ولقد شهد حساب رأس المال تطور ملفتا خلال الفترة (2000-2017) وسيتم من خلال ما يلي ملاحظة أهم التغيرات التي طرأت عليه كل منهما وتفسير علاقته بسعر صرف الدينار الجزائري.

الجدول (03-06): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2017).

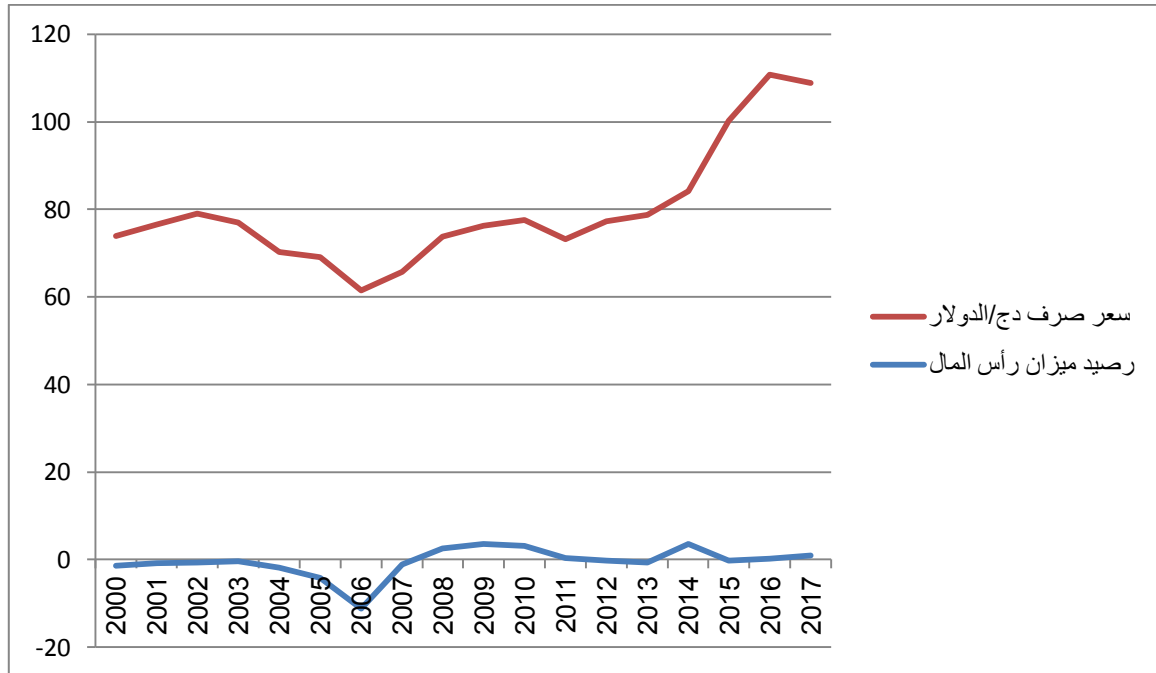
الوحدة: مليار دولار، سعر صرف: متوسط الفترة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان رأس المال	1.36-	0.78-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	1.05-	2.54
سعر صرف دج/الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان رأس المال	3.54	3.18	0.36	0.25-	0.61-	3.55	0.25-	0.19	0.95
سعر صرف دج/الدولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	110.52	107.84

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى احصائيات بنك الجزائر (2000-2010-2015-2017).

لتوضيح الجدول قمنا بتمثيله بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل (03-04): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول: (03-06).

نلاحظ من الجدول، والشكل السابق أن:

- رصيد حساب رأس المال سجل عجزا مستمرا خلال الفترة 2000-2007 ويرجع ذلك إلى تدهور حساب رأس المال الصافي، والناجم أساسا عن سداد خدمة الدين التي كانت تمثل % 70 من رؤوس الأموال الرسمية، بالإضافة إلى أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية قد سجلت مستويات ضعيفة جدا خلال هذه الفترة كما تم إظهار ذلك سلفا، وهذا ما لا يساعد على زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي تبقى قيمتها متدهورة، الأمر الذي انعكس سلبا على استقرار الالتزامات المتعلقة أساسا بالمدىونية الخارجية، ففي سنة 2002 سجل حساب رأس المال عجزا يقدر ب 0.71 مليار دولار حتى وأنه يبقى أقل ارتفاعا من تلك المسجل في السنوات السابقة، إلا أن هذه الوضعية تعكس أساسا استقرار المدفوعات الخاصة بالمدىونية الخارجية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية التي خصت أساسا قطاعي المحروقات والاتصالات (تسديد الدفعة الأولى من الرخصة الثانية GSM) التي تراجعت نوعا ما.

أما خلال الثلاث سنوات الأخيرة ارتفع العجز ليصل إلى 3.04 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.37 سنة 2003 مليار دولار سنة 2003 وذلك نتيجة لارتفاع القروض الصافية التي وصلت إلى 2.37 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.38 مليار دولار سنة 2003، ليصل العجز سنة 2005 إلى 1.94 مليار دولار.

- ولعل أكبر تدهور سجله حساب رأس المال كان سنة 2006 بعجز قدر ب 11.22 مليار دولار، وذلك نتيجة تسديد الجزائر لما يقارب 10.93 مليار دولار من مجموع 12.87 مليار من إجمالي الديون في شكل دفع مسبق¹، وهذا ما نتج عنه ارتفاع طفيف للدينار مقابل الدولار حيث انتقل من 73.36 دج سنة 2005 إلى 72.64 دج سنة 2006، وقد كان لهذا الانخفاض الشديد للديون الخارجية سنة 2006 أثر ايجابي على مستوى حساب رأس المال سنة 2007 حيث سجل عجزا قدر 1.05 مليار دولار، ليصبح بعد ذلك هذا الرصيد وللمرة الأولى في تاريخ الجزائر موجب وذلك منذ سنة 2008 بقيمة تقدر ب 2.54 مليار دولار، والذي كان تحت أثر التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والتخلص بشكل نهائي من المديونية الخارجية من جهة أخرى.

أما الفترة 2009-2012 استمر الرصيد الموجب لحساب رأس المال طوال الفترة، لكن في سنة 2013 سجل الحساب عجزا بقيمة 0.61 مليار دولار، بسبب تسديد الجزائر لديونها الخارجية لنادي لندن ونادي باريس. أما سنة 2014 فقد شهت رصييدا موجها قدر ب 3.55 مليار دولار، لكن سنة 2015 سجل الرصيد عجزا بقيمة 2.94 بسبب خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات وفوائد وأرباح من قبل المستثمرين الأجانب.

ونستنتج في الأخير أنه رغم مساعي الجزائر في تحرير حساب رأس المال فان الجزائر لم تحقق رصييدا ايجابيا لحساب رأس المال وذلك بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات وغياب مساهمة حقيقية وبارزة للصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك لعدم نجاح أسلوب المرونة المتبع في تخفيض سعر الصرف في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما ما يستهدف قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: اثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات (2000-2017).

أن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام وحصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثير هذا الأخير بتلك الإصلاحات.

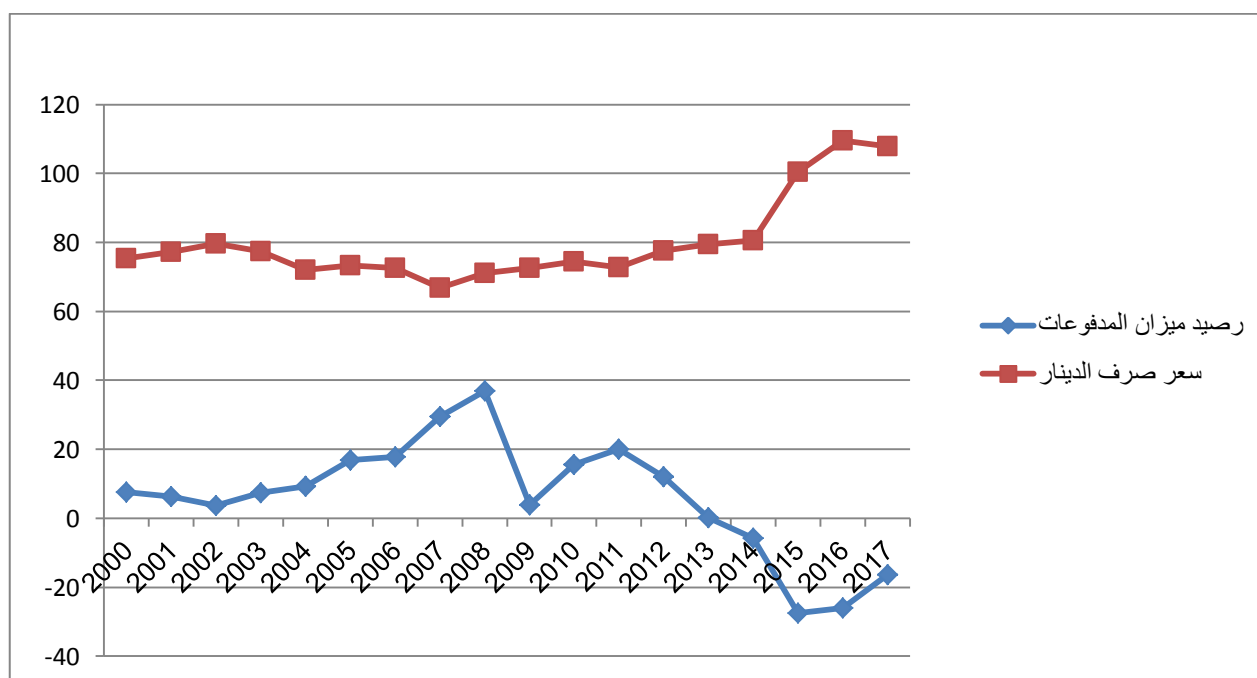
¹- سمير ايت يحي، مرجع سبق ذكره، ص.60.

الجدول رقم (03 - 07): تطور بنود ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2017).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
سعر الصرف/دج	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات	3.86	15.58	20.06	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76
سعر الصرف/دج	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	107.84

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى احصائيات بنك الجزائر (2000-2010-2015-2017).

الشكل رقم (03-05): تطور ميزان المدفوعات و سعر الدينار خلال الفترة (2000 - 2017).



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول: (03-06)

نلاحظ من الجدول رقم (03-06) والبيان رقم (03-06) مايلي:

تميزت فترة الدراسة على العموم بالفائض المستمر في رصيد ميزان المدفوعات غير أن هذا الفائض لم يكن بوتيرة تصاعدية ثابتة، كما سجل عجز في السنوات الاربع الاخيرة، و نلاحظ أيضا في هذه الفترة تدبب في تخفيض قيمة الدينار من 75.31 الى 107.84 والتي كانت هي الاخرى متذبذبة صعودا و نزولا . حيث تميزت الفترة ما بين 2000-2002 بالتخفيض التدريجي في سعر صرف الدينار بمعدل دينارين في

العام و في المقابل نلاحظ أن فائض ميزان المدفوعات انخفض الى 3.65 مليار دولار مقارنة بعام 2000 الذي سجل فائضا ب 7.57 مليار دولار .

كما كما تميزت السنوات 2003-2008 تسجيل فائض متتالي في رصيد ميزان المدفوعات يقابله ارتفاع ملحوظ في قيمة الدينار و ذلك لارتفاع سعر البترول في هذه السنوات و تسجيل فائض ما نتج عنه تراكم الاحتياطات الاجنبية.

عام 2009 كانت الازمة المالية العالمية وتداعياتها اثر سلبي على اقتصادات العالم عامة و على اقتصاد الجزائر خاصة حيث ادت الى انهيار الفائض المسجل سابقا الى 3.86 مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط وارتفاع فاتورة الواردات نتيجة غلاء المواد الاساسية في السوق العالمية، كما نلاحظ بداية التخفيض التدريجي لقيمة الدينار نتيجة استنزاف الاحتياطات العملات الاجنبية و زيادة الطلب عليها.

كان لانتعاش اسعار البترول عام 2010 أثره الايجابي على رصيد ميزان المدفوعات حيث عاد ليسجل فائضا طيلة الاربع السنوات المتتالية مع انخفاضه الملحوظ في عام 2013 ليصل الى 0.13 ليبدأ مسلسل العجز في رصيد ميزان المدفوعات، كما كان لقيمة الدينار في انخفاض مستمر و صل عام 2013 الى 79.38 دينار.

السنوات 2014 الى 2017 كانت الاولى منذ عام 2000 الذي تسجل عجزا في رصيد ميزان المدفوعات بصفة متتالية و تصاعدية و قابلها تخفيض حاد في قيمة العملة من 80.56 الى 109.47 دينار عام 2016 أي بتخفيض 28.91 دينار في ظرف ثلاث سنوات و هو تخفيض الاكبر الذي شهدته العملة الوطنية و كل ذلك ناتج مرة أخرى الى انخفاض أسعار النفط التي وصلت الى 29 دولار للبرميل في سابقة لها منذ اكثر من 50 سنة بعدما كانت تتجاوز 100 دولار للبرميل و بروز للعالم مصدر منافس للبترول و هو الغاز الصخري، كما أن رغبة الجزائر في تعديل العجز الواضح في ميزان المدفوعات بتخفيض قيمة الدينار الذي هو في الظاهر التعويم المدار لكن في الحقيقة تخفيض صريح للعملة لم يحقق الهدف المنشود في استعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ذلك لارتباط البند الاساسي فيه و هو الحساب الجاري على الصادرات المتمثلة في المحروقات بنسبة أكبر من 95%، وارتفاع حصيلة الواردات نتيجة غلاتها مقارنة بالعملة الجزائرية، ما دفع الجزائر الى الدخول في مرحلة تقشف و التركيز في الاستيراد على المواد الاساسية فقط و حظر استيراد اكثر من 900 منتج من الخارج، و محاولة تنمية الصناعات محلية و زيادة الانتاج المحلي،

كما قامت بفتح باب للاستثمارات الخاصة و ذلك في محاولة لها في التقليل من الواردات و تخفيض فاتورتها و تغطية الحاجة الوطنية من الصناعات و الانتاج المنتوجات المختلفة من انتاج محلي.

ونلاحظ من الجدول والبيان أن درجة الارتباط بين أسعار النفط وصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ يظهر من الجدول أن تطورهما متلازم في جل فترة الدراسة، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا استخلاص ما يلي:

لقد تضررت الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية من الأزمة الاقتصادية العالمية التي ارتسمت ملامحها في منتصف الثمانينات والتي تجسدت من خلال الاختلالات المتتالية التي أصابت ميزان المدفوعات مباشرة بعد انهيار أسعار النفط ، وكرد فعل على هذه الاختلالات ، قامت السلطات بمجموعة من التدابير والإجراءات للحد من هذه الاختلالات وكانت سياسية تخفيض قيمة العملة كإجراء يهدف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال رفع حجم الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات والحد من الواردات، إلا أن التخفيضات و الانزلاقات في العملة الوطنية لم تحقيق الأهداف المرجوة في التأثير إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي تبين فشل سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى طبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية التي تتمثل في الإعتماد على صادرات النفط ، و ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، و عدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المنتجات الأجنبية خاصة من حيث النوعية .

إن النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة على مستوى التوازن الكلي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ، ارتفاع حجم الاحتياطي من الصرف ، وتراجع المديونية الخارجية ، وانخفاض خدمات الديون، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة الرشاد المالي .

يعاني الاقتصادي الجزائري ككل ورصيد ميزان المدفوعات من تأثير كبير جراء تقلبات الصرف بين الأورو والدولار ، وهذا نظرا لطبيعة بنية التجارة الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 60% استيرادا وتصديرا ، وقيمة الديون المقدرة بالعملة الأمريكية بقرابة 40 % ، فضلا أن التدهور الكبير في القيمة الحقيقية للدولار يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية لعائدات النفط ، وبالتالي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات و الاقتصاد الجزائري ككل .

الختامة

كان هدفا في هذا البحث هو محاولة الإجابة على سؤال جوهري يتمثل في دور سعر الصرف في تعديل اختلال ميزان المدفوعات سواء كان هذا الدور مقصودا أي عن طريق سياسات تقوم بها السلطات النقدية تهدف إلى تسوية العجز في ميزان المدفوعات و ذلك من خلال تخفيض العملة الوطنية من اجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، و تتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و استخدمت في الجزائر خلال فترة تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف هيئة بريتون وودز خلال التسعينات أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف التي بمقتضاها تقوم السلطات النقدية بالتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أي ظروف الطلب و العرض، لكن نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى على مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم هذا من جهة و من جهة أخرى التغيرات الناجمة عن تغير أسعار الصرف بصورة تلقائية نتيجة لظروف أسواق الصرف و التي تمتد أثارها إلى ميزان المدفوعات و هو ما نلاحظه من خلال التقلبات العالمية في أسعار الصرف خاصة تقلبات سعر صرف الدولار و تأثيرها على التوازن الخارجي للجزائر و تحاول الدول المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، لان اختلاله خاصة حالة العجز فيه تعني أن المتحصلات من العالم الخارجي اقل من المدفوعات فهي تستورد سلعا و خدمات اكبر مما تسمح بها قدراتها، و تزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية و مخاطر، كما أن وجود عجز يعني أن السياسات الاقتصادية المطبقة لم تنجح في تحقيق أهدافها.

➤ اختيار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة:

✓ الفرضية الأولى التي سمح لنا هذا البحث من تأكيدها وهي انه يمكن أن يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات وهذا التأثير يظهر في شكل اختلال او توازن فيه و ذلك نتيجة اختلاف اسعار العملات الاجنبية المختلفة في سوق الصرف، الامر الذي يؤثر على أسعار المنتجات المحلية لمختلف الدول فيزيد الطلب على المنتجات ذات السعر الاقل و يخفض الطلب على المنتجات ذات السعر الاغلى، هذا ما يؤدي الى تباين التدفقات المالية للدول و بالتالي اختلال أو توازن في موازين المدفوعات.

✓ الفرضية الثانية مكننا هذا البحث من تأكيدها هي أن نجاح سياسة سعر الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتوقف على طبيعة بنية الاقتصاد و بعض الشروط الأخرى حيث أن الاقتصاد الذي يتميز قطاع الإنتاج فيه بمرونة في عرض فائض الطلب على الصادرات و مرونة الطلب على الواردات تمكن سياسة تخفيض العملة من رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات بالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، شريطة أن لا تتخذ البلدان المنافسة نفس الإجراء أو تقوم بإجراءات تحد من فعالية هذا التخفيض.

✓ فرضية الثالثة مكننا هذا البحث من رفضها وهي أن تخفيض قيمة العملة الوطنية لم يحقق النتائج المرجوة خاصة تحقيق التوازن الخارجي خلال فترة التسعينات و يرجع ذلك إلى ضعف المنتجات القابلة للتصدير، كما أن صادرات النفط لا يمكن زيادة حجمها دون استشارة منظمة الأوبك، كما أن معظم الواردات هي في الأساس مواد غذائية، أدوية، و بعض التجهيزات التي تدخل في عملية الإنتاج و لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان سعرها.

بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية فضلا عن أن انخفاض القيمة الحقيقية للدولار تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لعائدات النفط.

➤ نتائج البحث:

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصادات فضلا عن كونه أداة هامة في تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات.

- يعبر الاختلال في ميزان المدفوعات، عن وجود خلل في الاقتصاد بالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية هذا الخلل.

- يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف.

- سعر الصرف عامل ضروري و أساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكن غير كافي إذ يجب أن يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

- إن البنية الاقتصادية للدول النامية ومن ضمنها الجزائر تجعل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة الوطنية أمر غير ممكن أو نسبي في أحسن الأحوال و هي تتميز بضعف، مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة في وقت قصير كما أن غالبية الواردات ضرورية و لا يمكن الاستغناء عنها مهما ارتفعت أسعارها لأن غالبيتها سلع غذائية أو سلع وسيطية يتم استخدامها في عملية الإنتاج
- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات.
- النتائج الإيجابية المحقق خلال السنوات الأخيرة خاصة استعادة التوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض العملة أو إلى أي سياسات أخرى بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض القيمة الحقيقية للدولار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لعائدات النفط أي التأثير على القوة الشرائية لإيرادات الجزائر بالتالي تدهور رصيد ميزان المدفوعات.

➤ التوصيات و الاقتراحات:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يمكن أن نقدم التوصيات و الاقتراحات التالية:
- تقادي اللجوء إلى الاستدانة بشكل مكثف كما تم في السابق و العمل على تخفيض المديونية الخارجية إلى مستوى مقبول لأن خدماتها تثقل كاهل الجزائر كما أنها أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عجز ميزان المدفوعات، والنضال لتحويل اقصى ما يمكن من الديون الى استثمارات داخلية بالاتفاق مع الدائنين .
- تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكن جدا بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي مما يجعل الجزائر تحقق توازن دائم و مستديم في ميزان مدفوعاتها.
- تشجيع الجاليات الجزائرية المقيمة في الخارج خاصة الدول الأوروبية على تحويل مدخراتهم إلى الجزائر من خلال منحهم تحفيزات و امتيازات.

- العمل من اجل قابلية تحويل الدينار على المستوى الدولي.
- اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب صرف اليورو مقابل الدولار خاصة من خلال تنشيط أسواق الصرف الآجلة.
- تنويع الواردات من خارج منطقة اليورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار لليورو.
- استمرار العمل على توجيه سعر الصرف الى سعر موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي وهذا الضمان الكتلة النقدية من العملة الصعبة التي يتم التعامل بها في السوق الموازي ولتشجيع العمال المهاجرين على تحويل اموالهم داخل البلد عن طريق السوق الرسمي، لتصبح الكتلة النقدية تلك اداة ارتكاز ، تساهم في رفع الادخار الوطني، ومن ثم القدرة على الاستثمار وتقوية الاحتياطي من العملات الصعبة
- تنويع العملات الصعبة المكونة للاحتياطيات الصرف والعمل على ان يكون مستوى الاحتياطي من وسائل الدفع الخارجية اعلى من حجم الديون يشكل دائم.
- العمل مع الدول المنتجة للنفط للمحافظة على أسعار المحروقات الحالية لأنها ليست مرتفعة كما يعتقد البعض، فالقيمة الحقيقية للدولار انخفضت بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في السابق.

➤ آفاق البحث:

المتتبع لخطوات هذا البحث المتواضع يلاحظ أن دراستنا لدور تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات هي دراسة على مستوى الاقتصاد الكلي و يمكن لهذا الموضوع أن يمتد ليشمل المستوى الجزئي أي معالجة موضوع دور تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية باعتبارها عون اقتصادي يتأثر بالتغيرات التي تمس سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بفروقات الصرف بين مختلف العملات.

المصادر و المراجع

❖ الكتب:

➤ باللغة العربية

- 1- أحمد فريد مصطفى، اقتصاد التقني والمصرفي. مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009.
- 2- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي. الدار الجامعية ، مصر، 1999 .
- 3- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي.الدار الجامعية، مصر،1999.
- 4- أسامة محمد الفولي ، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية. الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997.
- 5- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية. الطبعة الأولى، المعمورة، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009 .
- 6- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية. الدار الجامعية، مصر، 2009 .
- 7- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة السادسة، 2007 .
- 8- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2003 .
- 9- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 10- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد. دار الخلدونية، الجزائر، 2008 .
- 11- جوزيف دانيالز و ديفيد فانهور، ترجمة محمود حسن حسنى و ونيس فرج عبد العال، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي. دار المريخ، السعودية
- 12- جون هادسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية. دار المريخ للنشر، الرياض، 1987 .
- 13- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987 .
- 14- داود سعد الله، الأزمات النفطية و السياسية المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية. دار عومة، الجزائر، 2013.
- 15- دومنيك سالفادور ،الاقتصاد الدولي. ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 16- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة الأزاريطة ، مصر،2005.

- 17- سمير أبو الفتوح ، دور القوانين التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر. المكتب العربي المعارف، مصر، 2015.
- 18- سي بول هالوود، رونارد ماكدونالد ،النقود والتمويل الدولي. تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر،الرياض،2007 .
- 19- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
- 20- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات).الطبعة الاولى، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ،الاردن،2011.
- 21- عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية. الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 22- عبد الرحمان يسري أحمد، ايمان محب زكي، ايمان عطية ناصف و آخرون، الاقتصاد الدولي. الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
- 23- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري الأسس، العولمة، التجارة الالكترونية. دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 24- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية).الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.
- 25- عبد النعيم محمد مبارك ومحمود بونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر .
- 26- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي. دار المجدلاوي، الاردن، 1999 .
- 27- فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي. ترجمة محمد سعيد القافري، منشورات جامعية، ليبيا،1991.
- 28- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي. الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،2004 .
- 29- فليح حسين خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية . مؤسسة الوراق للنشر ، مصر ، 2001 .
- 30- محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الكلي . مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003 .
- 31- محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 32- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي- ماهيئة، مدركاته الأساسية، تطوره-. منشأة المعارف، مصر، 2004.
- 33- محمود حسن حسني، النظرية النقدية . مكتبة عين الشمس، مصر، 1995 .
- 34- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2005 .
- 35- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية النظرية والتطبيق. الدار الجامعية، مصر، 2010.

- 36- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية. الدار الجامعية، بيروت، 1991.
- 37- محمود يونس، اقتصاديات دولية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 38- محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، أحمد أبو الفتوح الناقة، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية. الدار الجامعية، 1995.
- 39- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي. دار غريب، مصر، 1997.
- 40- منير إبراهيم هندي، الذكر الحديث في إدارة المخاطر في الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات. الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 41- منيس اسعد عبد الملك، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي. دار المعارف، مصر، ط3، 1986.
- 42- موردخاي كريانين تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي-مدخل للسياسات. دار المريخ، الرياض، 2007.
- 43- موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010.
- 44- موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى و ياسر المومني، التمويل الدولي. دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 45- ناصف إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- 46 - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. الطبعة الاولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 47- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية و التطبيقات). اثناء للنشر و التوزيع، الاردن، 2010.
- 48- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي -قضايا نقدية و مالية-. دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.

➤ الكتب باللغة الفرنسية

- 1-Dominique Plihon, « **le taux de change** » 3 eme edition, paris, 2001.
- 2- J. Longatte, **économie générale**.Dunod, Paris, 2001.
- 3- J. Longatte, P. Vanrove, C. Viprey, **économie générale express**. 3ème édition, Dunod, Paris, 2002.
- 4- jean Pierre faugere, **economie européen**. 2eme edition paris, 2002.
- 5-Jean-Pierre Allegret, **Les régimes de change dans les marchés émergents**.vuibert,paris,2005.

- 6- Naziha Fakhri, **L'impact de l'interdépendance entre pays sur le choix de régime de change : le cas des pays de Maghreb.**, Université de la
- 7-Robert J. CARBAUGH, **International Economies.** 9 emme edition south- western college publishing,2004.
- 8- Yeyati Eduardo Levy ; Federico Stuzengger ; Iliana Reggio, **ON Endogeneity of Exchange Rate Regimes.** Harvard University ,Faculty Research working paper series, 2006.
- 9- Joset Peyard , **Gestion financiere international.** Paris, 4 eme edition, 1999.
- 10- Laetitia Ripoll, **Choix du régime de change : quelles nouvelles ?.** Université de Montpellier I, (2001).
- 11- M-bye De Bermis, **Relations economiques Internationales.** Fd Dalloz, Paris, 5eme edition, 1987.
- 12- Mohamed Daly SFIA ,**Le choix du régime de change pour les économies émergentes, paris,(2007).**
- 13- Peyrard Josette, **risque de change.** vuibert , paris , 1986.
- 14- Jacques Muller, Pascal Vanohove, Christoph Vippey, **economimanuel et application.** 2eme edition , dunod, Rares,2000.
- 15- Jean-Pierre ALLEGRET, **Les régimes de change dans les marchés émergents. Vuibert, paris, 2005,**

❖ المجالات العلمية

➤ باللغة العربية

- 1- سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع. عجلة الثبات، جامعة تيسة، الجزائر، العدد 09، 2011.

➤ باللغة الفرنسية

- 1- Media Bank, **le journal intere de la langue d'Algerie.** N°67, Septembre 2003.

❖ المنتقيات

- 1- صالح مفتاح و فاطمه رحال، اثر تحرير حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1970 - 2012. ملتقى دولي بعنوان سياسات الانفتاح الاقتصادي و النمو

بدول جنوب المتوسط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، يومي: 11 / 12 نوفمبر 2013.

- 2- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المالية وفق أسلوب المرونات. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، الشلف، 2004.
- 3- عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2012.

❖ المؤتمرات

- 1- زهير بن دعاس و شافية كتاف، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر 2014 - 2001). مؤتمر دولي أيام 11 ، 12 مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر

❖ الأطروحات والرسائل:

- 1- العروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - . منكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
- 2- الكريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 3- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل للنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.
- 4- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011.
- 5- سمير ايت يحي، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة جامعة باتنة، الجزائر، 2013.
- 6- صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 1990-2009. مذكرة ماجستير، غير منشورة، مركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
- 7- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر - . مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

- 8- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2011.
- 9- عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات. 1985-2008. رسالة مقدمة النيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- 10- عطا الله بن طيرش، أثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر. المركز الجامعي غرداية، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، 2011.
- 12- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010). أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
- 13- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.
- 14- كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية، بنوك نقود، جامعة البليدة الجزائر، 2006.
- 15- محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض المتغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الاسهم. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2007-2008.
- 16- محمد البشير بن محمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم. مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
- 17- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي-التجربة الجزائرية-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- 18- نادية بولوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائري. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 19- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - . مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.
- 20- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي. مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

❖ المراسيم و القوانين

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78،الصادرة ب 2014/12/31.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد رقم 45.الصادرة ب 31 جويلية 2016.

❖ التقارير

- 1- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 05 ديسمبر 2008.
- 2-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 09 ديسمبر 2009.
- 1- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 13 ماي 2011.
- 2- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 17 مارس 2012.
- 5- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 21 مارس 2013.
- 6- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 25 مارس 2014.
- 7- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 29 مارس 2014.
- 8- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 33 مارس 2016.
- 9- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 37 مارس 2017.
- 10-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية،الجزائر، رقم 40 ديسمبر 2017.

❖ المواقع الالكترونية

- 1- <http://www.bank-of-algeria.dz>.
- 2-<http://www.iefpedia.com>.
- 3- www.ebi.ac.uk.

الملاحق



ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات

(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

السداسي الأول 2008	الثلاثي الثالث 2008	الثلاثي الثاني 2008	الثلاثي الأول 2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
22,21	12,81	11,63	10,58	30,59	28,95	21,18	11,12	8,84	4,36	الرصيد الجاري الخارجي
25,68	13,38	13,86	11,82	34,23	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	الميزان التجاري
42,55	22,64	22,54	20,01	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	الصادرات
41,71	22,26	22,09	19,62	59,61	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	المحروقات
0,84	0,38	0,45	0,39	0,98	1,13	0,74	0,66	0,47	0,61	صادرات أخرى
-16,87	-9,26	-8,68	-8,19	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	-13,32	-12,01	الواردات
-3,73	-1,88	-2,19	-1,54	-4,04	-2,20	-2,27	-2,01	-1,35	-1,18	خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي
1,83	0,89	0,93	0,90	2,89	2,58	2,51	1,85	1,57	1,30	دائن
-5,56	-2,77	-3,12	-2,44	-6,93	-4,78	-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	مدين
-1,08	0,49	-0,80	-0,28	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	-2,70	-2,23	دخل العوامل ، صافي
2,09	1,78	1,07	1,02	3,81	2,42	1,43	0,99	0,76	0,68	دائن
-3,17	-1,29	-1,87	-1,30	-5,55	-6,94	-6,51	-4,59	-3,46	-2,91	مدين
-0,10	-0,03	-0,05	-0,05	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	-1,18	-1,31	دفع الفوائد
-3,07	-1,26	-1,82	-1,25	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	-2,28	-1,60	أخرى
1,34	0,82	0,76	0,58	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	تحويلات صافية
-2,53	-0,44	-1,92	-0,61	-1,08	-11,22	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	رصيد حساب رأس المال
										حساب رأس المال
0,99	0,20	0,40	0,59	1,35	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,31	-0,31	-0,12	-0,19	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	-1,38	-1,32	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,58	0,27	0,24	0,34	0,51	0,98	1,41	2,12	1,65	1,60	السحب
-0,89	-0,36	-0,36	-0,53	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	الإختلاك
-3,21	-0,33	-2,20	-1,01	-1,66	-1,08	-2,25	-0,26	-0,61	-0,36	فروض قصيرة الاجل واحطاء و سهو ، صافي
-0,21	-0,26	-0,10	-1,01		-0,13					منها: رصيد النقود الورقية
-0,65	0,88	-0,84	-0,11		0,06					منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل
19,68	12,37	9,71	0,19	29,53	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	الرصيد الإجمالي
-19,68	-12,37	-9,71	9,97	-29,53	-17,73	16,94	-9,25	-7,47	-3,66	التمويل
-20,29	-12,68	-9,87	-9,97	-28,25	-17,73	-16,31	-8,88	-7,03	-3,40	زيادة الإحتياطيات الخامة (-)
0,00	0,00	0,00	-10,42	0,00	0,00	-0,63	-0,37	-0,44	-0,30	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي ذمم اخرى: الدخل على التوظيف
0,61	0,31	0,16	0,00	-1,28						المحصل
0,00	0,00	0,00	0,45	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	زيادة الإلتزامات الاخرى لدى البنك المركزي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	زيادة متأخر السداد
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	تمويل استثنائي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الجذولة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	مساعدة متعددة الاطراف لميزان المدفوعات
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	شراء لدى صندوق النقد الدولي
										للتذكير:
133,24	140,46	133,24	123,46	110,18	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	الإحتياطيات الخامة (بدون الذهب) بعد استيراد السلع والخدمات من غير العوامل
				39,93	36,66	27,36	23,72	24,34	19,14	سعر البوحده صادرات البترول (دولار أمريكي/برميل)
111,51	116,05	124,00	99,09	74,77	65,85	54,64	38,66	29,03	25,24	

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملليارات الدولارات الأمريكية)

2009	الثلاثي الثالث 2009*	الثلاثي الثاني 2009	الثلاثي الأول 2009	2008	2007	2006	2005	2004	
-2,33	1,53	-1,78	-0,56	34,45	30,64	28,95	21,18	11,12	الرصيد الجاري الخارجي
0,46	3,17	-0,38	0,83	40,52	34,24	34,06	26,47	14,27	الميزان التجاري
20,34	11,31	9,91	10,43	78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	الصادرات
19,96	11,12	9,72	10,25	77,19	59,61	53,61	45,59	31,55	المحروقات
0,38	0,19	0,19	0,19	1,40	0,98	1,13	0,74	0,66	صادرات أخرى
-19,88	-8,14	-10,28	-9,60	-38,07	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	الواردات
-3,46	-2,02	-1,90	-1,56	-7,58	-3,99	-2,20	-2,27	-2,01	خدمات، خارج دخل العوامل صافي
1,64	0,70	0,83	0,80	3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	دائن
-5,09	-2,72	-2,73	-2,36	-11,07	-6,83	-4,78	-4,78	-3,86	مدين
-0,58	-0,25	-0,18	-0,39	-1,26	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	دخل العوامل، صافي
2,17	1,53	1,12	1,05	5,13	3,81	2,42	1,43	0,99	دائن
-2,75	-1,78	-1,30	-1,44	-6,39	-5,64	-6,94	-6,51	-4,59	مدين
-0,09	-0,03	-0,05	-0,04	-0,19	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	دفع القوائد
-2,65	-1,75	-1,26	-1,40	-6,21	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	أخرى
1,24	0,64	0,68	0,56	2,77	2,22	1,61	2,06	2,46	تمويلات صافية
0,70	0,49	0,04	0,66	2,54	-1,09	-11,22	-4,24	-1,87	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,70	0,43	0,35	0,35	2,28	1,37	1,76	1,06	0,62	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0,01	0,00	-0,01	0,00	0,00	-0,01	0,00	0,00	0,00	إستثمارات المحفظة
-0,14	1,61	-0,04	-0,10	-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,13	1,79	0,09	0,04	0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	السحب
-0,28	-0,18	-0,13	-0,14	-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	الإختلاك
0,00	-1,54	-0,26	0,41	0,69	-1,69	-1,08	-2,25	-0,26	قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو، صافي
1,91	0,07	0,28	1,63	2,06	0,08	-0,13	0,00	0,00	منها: رصيد القود الورقية
0,54	0,21	-0,12	0,66	2,46	-1,13	0,06	0,00	0,00	منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل
-1,63	2,03	-1,74	0,11	36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	الرصيد الإجمالي
1,63	-2,03	1,74	-0,11	-36,99	-29,55	-17,73	16,94	-9,25	التحويل
0,14	-0,80	1,29	-1,15	-36,53	-28,27	-17,73	-16,31	-8,88	زيادة الإحتياطيات الخاصة (-)
0,00	-1,73	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	-0,63	-0,37	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
1,50	0,50	0,45	1,05	-0,46	-1,28	0,00	0,00	0,00	زيادة الإلتزامات الأخرى لدى البنك المركزي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	زيادة متأخر السداد
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	تمويل استثنائي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الجدولة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	مساعدة متعددة الأطراف لميزان المدفوعات
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	شراء لدى صندوق النقد الدولي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	للتذكير:
144,32	146,13	144,32	139,97	143,10	110,18	77,78	56,18	43,11	الإحتياطيات الخاصة (بدون الذهب)
				35,58	39,73	36,66	27,36	23,72	بعد أشهر استيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
52,20	69,00	59,40	45,40	99,97	74,94	65,85	54,64	38,52	سعر الوحدة لتصاريح البترول العام (دولار أمريكي/برميل)

مصدر المعطيات: بنك الجزائر



ميزان المدفوعات

4. ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

السادسي الثاني *2010	السادسي الاول *2010	*2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
6,19	6,57	12,76	0,41	34,45	30,64	28,95	21,18	11,12	الرصيد الجاري الخارجي
10,01	8,80	18,81	7,78	40,52	34,24	34,06	26,47	14,27	الميزان التجاري
29,06	28,13	57,19	45,18	78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	الصادرات
28,52	27,60	56,12	44,41	77,19	59,61	53,61	45,59	31,55	المحروقات
0,55	0,53	1,07	0,77	1,40	0,98	1,13	0,74	0,66	صادرات أخرى
-19,05	-19,33	-38,38	-37,40	-38,07	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	الواردات
-4,91	-3,33	-8,24	-8,69	-7,58	-3,99	-2,20	-2,27	-2,01	خدمات، خارج دخل العوامل صافي
1,47	2,14	3,61	2,99	3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	دانن
-6,39	-5,47	-11,86	-11,68	-11,07	-6,83	-4,78	-4,78	-3,86	مدين
-0,52	0,07	-0,45	-1,31	-1,26	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	دخل العوامل، صافي
2,07	2,53	4,60	4,74	5,13	3,81	2,42	1,43	0,99	دانن
-2,58	-2,46	-5,04	-6,05	-6,39	-5,64	-6,94	-6,51	-4,59	مدين
-0,06	-0,05	-0,11	-0,17	-0,19	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	دفع القوائد
-2,52	-2,41	-4,93	-5,88	-6,21	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	أخرى
1,60	1,03	2,63	2,63	2,77	2,22	1,61	2,06	2,46	تحويلات صافية
3,96	-0,30	3,65	3,45	2,54	-1,09	-11,22	-4,24	-1,87	رصيد حساب رأس المال
0,01	-0,01	0,00	0,00	0,00	0,00				حساب رأس المال
1,17	0,88	2,05	2,54	2,28	1,37	1,76	1,06	0,62	الاستثمار المباشر (الصافي)
0,61	0,83	1,43	0,00	0,00	-0,01				إستثمارات المحفظة
0,15	-0,02	0,13	1,30	-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,40	0,15	0,56	2,19	0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	السحب
-0,25	-0,17	-0,43	-0,89	-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	الإهلاك
									قروض قصيرة الأجل وأخطاء
2,02	-1,98	0,04	-0,39	0,69	-1,69	-1,08	-2,25	-0,26	و سهو، صافي
0,20	1,48	1,68	2,32	2,06	0,08	-0,13	0,00	0,00	منها: رصيد النقود الورقية
-0,56	0,37	-0,19	0,33	2,46	-1,13	0,06	0,00	0,00	منها: رصيد النعم قصيرة الأجل
10,14	6,27	16,41	3,86	36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) وضعية مؤقتة

النشرة الإحصائية الثلاثية ماي 2011



ميزان المدفوعات

4. ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

*الثلاثي الرابع 2011	الثلاثي الثالث 2011	الثلاثي الثاني 2011	الثلاثي الأول 2011	2011	2010	2009	2008	
5,86	5,56	4,08	5,58	21,08	12,16	0,41	34,45	الرصيد الجاري الخارجي
7,85	7,11	6,15	7,36	28,47	18,20	7,78	40,52	الميزان التجاري
17,98	18,08	18,36	18,25	72,66	57,09	45,18	78,59	الصادرات
17,62	17,79	18,03	18,01	71,44	56,12	44,41	77,19	المحروقات
0,36	0,30	0,33	0,23	1,22	0,97	0,77	1,40	صادرات أخرى
-10,13	-10,97	-12,21	-10,89	-44,19	-38,89	-37,40	-38,07	الواردات
-1,96	-1,80	-2,13	-1,91	-7,80	-8,33	-8,69	-7,58	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
0,70	1,03	1,21	1,04	3,97	3,57	2,99	3,49	دائن
-2,66	-2,84	-3,33	-2,94	-11,77	-11,90	-11,68	-11,07	مدين
-0,75	-0,42	-0,51	-0,32	-1,99	-0,37	-1,31	-1,26	دخل العوامل، صافي
0,79	1,28	1,09	1,24	4,40	4,60	4,74	5,13	دائن
-1,53	-1,70	-1,60	-1,56	-6,39	-4,96	-6,05	-6,39	مدين
-0,08	0,02	0,03	-0,02	-0,04	-0,11	-0,17	-0,19	دفع الفوائد
-1,46	-1,72	-1,63	-1,54	-6,35	-4,85	-5,88	-6,21	أخرى
0,71	0,67	0,58	0,44	2,40	2,65	2,63	2,77	تحويلات صافية
-0,65	0,15	0,21	-0,89	-1,18	3,42	3,45	2,54	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
-0,14	0,58	0,78	0,67	1,88	3,47	2,54	2,28	الإستثمار المباشر (الصافي)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إستثمارات المحفظة
-0,09	-0,05	-0,19	-0,99	-1,32	0,44	1,30	-0,43	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,02	0,13	0,01	0,01	0,17	0,55	2,19	0,84	السحب
-0,11	-0,18	-0,20	-1,00	-1,49	-0,11	-0,89	-1,27	الإهلاك
								قروض قصيرة الأجل وأخطاء
-0,41	-0,37	-0,38	-0,57	-1,74	-0,49	-0,39	0,69	و سهو، صافي
5,21	5,72	4,30	4,68	19,90	15,58	3,86	36,99	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) وضعية مؤقتة



*2012	الثلاثي الرابع 2012	الثلاثي الثالث 2012	الثلاثي الثاني 2012	الثلاثي الأول 2012	السداسي الثاني 2012	السداسي الأول 2012	2011	2010	2009	2008	
15,50	3,32	2,18	3,55	6,45	5,50	10,00	19,80	12,16	0,41	34,45	الرصيد الجاري الخارجي
23,53	4,60	4,59	5,30	9,04	9,20	14,34	28,00	18,20	7,78	40,52	الميزان التجاري
71,81	17,35	16,48	17,39	20,59	33,83	37,98	72,89	57,09	45,18	78,59	الصادرات
70,59	16,90	16,19	17,13	20,37	33,09	37,50	71,66	56,12	44,41	77,19	المحروقات
1,22	0,44	0,29	0,26	0,21	0,74	0,47	1,23	0,97	0,77	1,40	صادرات أخرى
-48,28	-12,75	-11,89	-12,09	-11,58	-24,63	-23,64	-44,89	-38,89	-37,40	-38,07	الواردات
-7,04	-1,83	-1,51	-1,58	-2,21	-3,34	-3,70	-8,81	-8,33	-8,69	-7,58	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,77	0,76	0,96	1,06	0,99	1,71	2,05	3,75	3,57	2,99	3,49	دائن
-10,80	-2,59	-2,47	-2,63	-3,12	-5,05	-5,75	-12,55	-11,90	-11,68	-11,07	مدين
-3,99	-0,25	-1,49	-0,88	-1,37	-1,75	-2,25	-2,04	-0,37	-1,31	-1,26	دخل العوامل ، صافي
3,65	1,97	0,89	0,52	0,26	2,86	0,78	4,45	4,60	4,74	5,13	دائن
-7,64	-2,22	-2,38	-1,40	-1,63	-4,61	-3,03	-6,49	-4,96	-6,05	-6,39	مدين
-0,13	-0,08	-0,02	-0,03	-0,02	-0,09	-0,04	-0,24	-0,11	-0,17	-0,19	دفع الفوائد
-7,51	-2,15	-2,37	-1,38	-1,61	-4,52	-2,99	-6,25	-4,85	-5,88	-6,21	أخرى
3,00	0,80	0,59	0,71	0,90	1,39	1,61	2,65	2,65	2,63	2,77	تحويلات صافية
-3,49	-0,80	-1,58	1,19	-2,29	-2,38	-1,10	0,34	3,42	3,45	2,54	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
1,70	0,51	0,34	0,37	0,45	0,85	0,85	2,04	3,47	2,54	2,28	الاستثمار المباشر (الصافي)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إستثمارات المحفظة
-0,58	-0,38	-0,03	-0,05	-0,12	-0,41	-0,17	-1,08	0,44	1,30	-0,43	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,15	0,06	0,04	0,05	0,01	0,10	0,05	0,09	0,55	2,19	0,84	السحب
-0,73	-0,44	-0,07	-0,09	-0,13	-0,51	-0,22	-1,17	-0,11	-0,89	-1,27	الإهلاك
-4,61	-0,94	-1,88	0,86	-2,64	-2,83	-1,78	-0,62	-0,49	-0,39	0,69	قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو ، صافي
								1,41	2,32	2,06	منها: رصيد النقود الورقية
								-0,29	0,33	2,46	منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل
12,01	2,52	0,60	4,74	4,16	3,11	8,90	20,14	15,58	3,86	36,99	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) وضعية مؤقتة



ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

الثلاثي الأول 2013	الثلاثي الثاني 2013	الثلاثي الثالث 2013	الثلاثي الرابع 2013	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1,15	-1,65	-0,50	1,85	0,85	12,30	17,77	12,16	0,41	34,45	الرصيد الجاري الخارجي
3,86	-0,23	2,32	3,46	9,41	20,17	25,96	18,20	7,78	40,52	الميزان التجاري
17,99	14,91	14,78	16,75	64,43	71,74	72,89	57,09	45,18	78,59	الصادرات
17,66	14,61	14,60	16,46	63,33	70,58	71,66	56,12	44,41	77,19	المحروقات
0,33	0,29	0,19	0,30	1,10	1,15	1,23	0,97	0,77	1,40	صادرات أخرى
-14,13	-15,136	-12,459	-13,296	-55,02	-51,57	-46,93	-38,89	-37,40	-38,07	الواردات
-1,81	-1,435	-1,968	-1,467	-6,68	-7,13	-8,81	-8,33	-8,69	-7,58	خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي
0,87	1,215	0,858	1,047	3,99	3,96	3,75	3,57	2,99	3,49	دائن
-2,68	-2,650	-2,826	-2,514	-10,67	-11,09	-12,55	-11,90	-11,68	-11,07	مدين
-1,51	-0,727	-1,178	-0,746	-4,16	-3,91	-2,04	-0,37	-1,31	-1,26	دخل العوامل ، صافي
0,87	0,917	0,909	0,824	3,52	3,92	4,45	4,60	4,74	5,13	دائن
-2,38	-1,644	-2,086	-1,570	-7,68	-7,83	-6,49	-4,96	-6,05	-6,39	مدين
-0,01	-0,02	-0,01	-0,02	-0,07	-0,33	-0,24	-0,11	-0,17	-0,19	دفع الفوائد
-2,37	-1,63	-2,07	-1,55	-7,61	-7,50	-6,25	-4,85	-5,88	-6,21	أخرى
0,62	0,75	0,32	0,60	2,28	3,17	2,65	2,65	2,63	2,77	تحويلات صافية
0,78	0,60	-1,02	-1,07	-0,72	-0,24	2,38	3,42	3,45	2,54	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,52	0,27	0,84	0,25	1,88	1,52	2,04	3,47	2,54	2,28	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,18	-0,03	0,05	-0,22	-0,38	-0,62	-1,08	0,44	1,30	-0,43	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
1,06	1,06	1,14	1,05	4,30	0,25	0,07	0,55	2,19	0,84	السحب
-1,23	-1,09	-1,09	-1,28	-4,69	-0,87	-1,15	-0,11	-0,89	-1,27	الإهلاك
0,44	0,36	-1,91	-1,10	-2,22	-1,14	1,41	-0,49	-0,39	0,69	قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو ، صافي
1,93	-1,05	-1,52	0,77	0,13	12,06	20,14	15,58	3,86	36,99	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) : وضعية مؤقتة

النشرة الإحصائية الثلاثية -مارس 2014



ميزان المدفوعات

بنك الجزائر

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

السداسي الثاني *2015	الثلاثي الرابع *2015	الثلاثي الثالث *2015	السداسي الأول *2015	الثلاثي الثاني *2015	الثلاثي الأول *2015	الثلاثي الرابع 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الأول 2014	2015	2014	2013	
-13,67	-6,77	-6,91	-13,81	-5,79	-8,01	-4,93	-1,72	-1,71	-0,92	-27,48	-9,28	1,15	الرصيد الجاري الخارجي
-9,56	-4,82	-4,74	-8,52	-4,12	-4,40	-2,72	0,70	1,05	1,42	-18,08	0,46	9,88	الميزان التجاري
15,50	7,64	7,86	19,06	9,94	9,13	11,96	15,56	16,66	15,95	34,57	60,13	64,87	الصادرات
14,85	7,26	7,58	18,23	9,53	8,71	11,51	15,08	16,28	15,60	33,08	58,46	63,82	المحروقات
0,65	0,38	0,27	0,83	0,41	0,42	0,45	0,48	0,38	0,36	1,48	1,67	1,05	صادرات أخرى
-25,06	-12,46	-12,60	-27,59	-14,06	-13,53	-14,67	-14,87	-15,60	-14,53	-52,65	-59,67	-54,99	الواردات
-4,02	-1,94	-2,08	-3,50	-1,53	-1,97	-2,08	-1,91	-2,22	-1,93	-7,52	-8,14	-7,00	خدمات ، خارج دخل العوامل ، صافي
1,58	0,85	0,73	1,90	1,01	0,89	0,85	0,82	0,87	1,02	3,48	3,55	3,78	دائن
-5,60	-2,78	-2,82	-5,40	-2,54	-2,86	-2,93	-2,73	-3,09	-2,95	-11,00	-11,70	-10,78	مدين
-1,40	-0,63	-0,77	-3,04	-0,77	-2,27	-1,07	-1,31	-1,20	-1,24	-4,44	-4,81	-4,52	دخل العوامل ، صافي
1,14	0,56	0,58	1,05	0,55	0,50	0,95	0,69	0,72	0,86	2,19	3,23	3,55	دائن
-2,54	-1,19	-1,34	-4,09	-1,32	-2,77	-2,02	-2,00	-1,92	-2,11	-6,63	-8,05	-8,07	مدين
-0,10	-0,02	-0,08	-0,02	-0,02	-0,01	-0,01	-0,01	-0,01	-0,01	-0,12	-0,04	-0,07	دفع الفوائد
-2,43	-1,18	-1,26	-4,07	-1,30	-2,77	-2,01	-1,99	-1,90	-2,09	-6,50	-8,00	-8,00	أخرى
1,31	0,62	0,69	1,25	0,62	0,63	0,93	0,81	0,65	0,83	2,56	3,22	2,79	تحويلات صافية
0,51	0,05	0,46	-0,57	2,14	-2,71	2,07	0,02	0,49	0,82	-0,06	3,40	-1,02	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,64	0,38	0,26	-1,33	0,79	-2,12	0,41	0,37	0,35	0,41	-0,69	1,53	1,96	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0,20	-0,10	-0,10	-0,26	-0,12	-0,13	0,14	0,09	0,14	0,15	-0,46	0,52	-0,38	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
2,25	1,08	1,17	2,57	1,22	1,35	1,61	1,61	1,51	1,22	4,82	5,95	4,29	السحب
-2,23	-1,10	-1,12	-2,67	-1,26	-1,41	-1,39	-1,49	-1,30	-1,03	-4,90	-5,20	-4,24	الإهلاك
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	قروض قصيرة الأجل وأخطاء
0,07	-0,24	0,31	1,02	1,48	-0,46	1,53	-0,43	0,00	0,26	1,09	1,36	-2,60	و سهو ، صافي
-13,16	-6,72	-6,44	-14,38	-3,65	-10,72	-2,86	-1,70	-1,23	-0,10	-27,54	-5,88	0,13	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر



ميزان المدفوعات

بنك الجزائر

4. ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

السداسي الثاني *2016	الثلاثي الرابع * 2016	الثلاثي الثالث *2016	السداسي الأول *2016	الثلاثي الثاني *2016	الثلاثي الأول *2016	السداسي الثاني 2015	الثلاثي الرابع 2015	الثلاثي الثالث 2015	السداسي الأول 2015	الثلاثي الثاني 2015	الثلاثي الأول 2015	2015	
-11,60	-4,89	-6,71	-14,71	-6,38	-8,33	-13,67	-6,71	-6,86	-13,81	-5,73	-7,98	-27,29	الرصيد الجاري الخارجي
-8,34	-3,43	-4,90	-12,05	-5,30	-6,75	-9,56	-4,82	-4,74	-8,52	-4,12	-4,40	-18,08	الميزان التجاري
15,98	8,67	7,31	13,08	7,18	5,90	15,50	7,64	7,86	19,06	9,94	9,13	34,57	الصادرات
15,19	8,20	6,99	12,47	6,79	5,67	14,85	7,26	7,58	18,23	9,53	8,71	33,08	المحروقات
0,78	0,46	0,32	0,61	0,38	0,23	0,65	0,38	0,27	0,83	0,41	0,42	1,48	صادرات أخرى
-24,31	-12,10	-12,21	-25,12	-12,47	-12,65	-25,06	-12,46	-12,60	-27,59	-14,06	-13,53	-52,65	الواردات
-3,43	-1,65	-1,78	-3,73	-1,65	-2,09	-4,02	-1,94	-2,08	-3,50	-1,53	-1,97	-7,52	خدمات ، خارج دخل العوامل ، صافي
1,80	1,08	0,73	1,78	0,90	0,88	1,58	0,84	0,73	1,90	1,01	0,88	3,48	دائن
-5,23	-2,73	-2,51	-5,51	-2,54	-2,97	-5,60	-2,78	-2,82	-5,40	-2,54	-2,86	-11,00	مدين
-1,17	-0,48	-0,70	-0,30	-0,16	-0,14	-1,40	-0,63	-0,77	-3,04	-0,78	-2,27	-4,45	دخل العوامل ، صافي
0,83	0,40	0,43	1,56	0,84	0,72	1,14	0,56	0,58	1,05	0,55	0,50	2,19	دائن
-2,01	-0,88	-1,13	-1,85	-1,00	-0,86	-2,54	-1,19	-1,34	-4,09	-1,34	-2,77	-6,64	مدين
-0,02	-0,01	0,00	-0,02	-0,01	-0,01	-0,10	-0,02	-0,08	-0,02	-0,02	-0,01	-0,12	دفع الفوائد
-1,99	-0,86	-1,13	-1,84	-0,99	-0,85	-2,43	-1,18	-1,26	-4,07	-1,32	-2,77	-6,52	أخرى
1,34	0,67	0,66	1,36	0,72	0,64	1,31	0,68	0,73	1,25	0,70	0,66	2,77	تحويلات صافية
0,19	0,26	-0,08	0,10	-0,01	0,11	0,51	-0,01	0,42	-0,57	2,08	-2,74	-0,25	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,63	0,29	0,34	0,77	0,46	0,32	0,64	0,38	0,26	-1,33	0,79	-2,12	-0,69	الاستثمار المباشر (الصافي)
0,89	0,85	0,04	0,09	0,16	-0,07	-0,20	-0,10	-0,10	-0,26	-0,12	-0,13	-0,46	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
2,92	1,94	0,98	2,20	1,20	1,00	2,25	1,08	1,17	2,57	1,22	1,35	4,82	السحب
-2,03	-1,09	-0,94	-2,12	-1,04	-1,07	-2,45	-1,18	-1,27	-2,83	-1,34	-1,49	-5,28	الإهلاك
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	فروض قصيرة الأجل وأخطاء
-1,33	-0,88	-0,45	-0,76	-0,62	-0,14	-0,03	-0,29	0,26	0,93	1,42	-0,49	0,90	و سهو ، صافي
-11,42	-4,63	-6,79	-14,61	-6,39	-8,22	-13,16	-6,72	-6,44	-14,38	-3,65	-10,72	-27,54	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) وضعية مؤقتة

النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2017



ميزان المدفوعات

بنك الجزائر

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

التقاضي الثالث *2017	السداسي الأول *2017	التقاضي الثاني *2017	التقاضي الأول *2017	السداسي الثاني *2016	التقاضي الرابع * 2016	التقاضي الثالث *2016	السداسي الأول *2016	التقاضي الثاني *2016	التقاضي الأول *2016	*2016	2015	
-4,91	-12,01	-5,62	-6,40	-11,45	-4,69	-6,76	-14,77	-6,42	-8,35	-26,22	-27,29	الرصيد الجاري الخارجي
-3,34	-7,81	-3,60	-4,21	-8,08	-3,18	-4,90	-12,05	-5,30	-6,75	-20,13	-18,08	الميزان التجاري
7,99	16,76	8,10	8,67	16,23	8,92	7,31	13,08	7,18	5,90	29,31	34,57	الصادرات
7,65	16,13	7,78	8,35	15,45	8,46	6,99	12,47	6,79	5,67	27,92	33,08	المحروقات
0,34	0,64	0,32	0,32	0,78	0,46	0,32	0,61	0,38	0,23	1,39	1,48	صادرات أخرى
-11,33	-24,57	-11,70	-12,88	-24,31	-12,10	-12,21	-25,12	-12,47	-12,65	-49,44	-52,65	الواردات
-1,76	-4,46	-2,07	-2,39	-3,50	-1,70	-1,80	-3,84	-1,72	-2,12	-7,34	-7,52	خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي
0,75	1,53	0,77	0,76	1,76	1,05	0,71	1,68	0,83	0,85	3,43	3,48	دائن
-2,51	-6,00	-2,85	-3,15	-5,26	-2,75	-2,51	-5,52	-2,55	-2,97	-10,78	-11,00	مدين
-0,66	-1,23	-0,69	-0,54	-1,31	-0,56	-0,74	-0,26	-0,13	-0,14	-1,57	-4,45	دخل العوامل ، صافي
0,84	1,02	0,35	0,67	0,83	0,40	0,44	1,59	0,87	0,72	2,42	2,19	دائن
-1,50	-2,26	-1,05	-1,21	-2,14	-0,96	-1,18	-1,85	-1,00	-0,86	-3,99	-6,64	مدين
-0,01	-0,02	-0,01	-0,01	-0,01	-0,01	0,00	-0,02	-0,01	-0,01	-0,03	-0,12	دفع الفوائد
-1,49	-2,24	-1,04	-1,20	-2,13	-0,95	-1,17	-1,84	-0,99	-0,85	-3,97	-6,52	أخرى
0,85	1,49	0,75	0,74	1,44	0,76	0,68	1,38	0,73	0,65	2,82	2,77	تحويلات صافية
-0,40	0,95	0,93	0,02	0,03	0,06	-0,03	0,16	0,02	0,13	0,19	-0,25	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,27	0,56	0,31	0,25	0,75	0,33	0,43	0,83	0,49	0,34	1,59	-0,69	الإستثمار المباشر (الصافي)
0,04	-0,04	0,06	-0,10	0,71	0,71	0,00	-0,06	0,05	-0,12	0,64	-0,46	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
1,03	2,01	1,05	0,95	2,92	1,94	0,98	2,20	1,20	1,00	5,13	4,82	السحب
-1,00	-2,05	-1,00	-1,06	-2,22	-1,23	-0,98	-2,27	-1,15	-1,12	-4,49	-5,28	الإهلاك
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	قروض قصيرة الأجل وأخطاء
-0,71	0,44	0,56	-0,13	-1,43	-0,98	-0,45	-0,62	-0,52	-0,09	-2,04	0,90	و سهو ، صافي
-5,31	-11,06	-4,68	-6,38	-11,42	-4,63	-6,79	-14,61	-6,39	-8,22	-26,03	-27,54	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) وضعية مؤقتة

النشرة الإحصائية الثلاثية - ديسمبر 2017